



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

## في هذا العدد

- تحقيق الأمن شرط لنجاح التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

بقلم الأستاذ عبدالمقدار قدرة  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي

- تضامنًا مع الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة.  
«وثائقي الدورة ٢٢ الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي»

- نحو حماية قانونية للبيئة الطبيعية.  
بقلم الدكتور أحمد فتحي سرور  
رئيس مجلس الشعب المصري

سنة الثالثة عشرة - العددان الخامس والأربعون - كانون الثاني "يناير" ١٩٩٣  
والسادس والأربعون - تموز "يوليو"



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي  
دمشق

السنة الثالثة عشرة  
العددان ٤٥ - ٤٦  
كانون الثاني (يناير)  
تموز (يوليو)  
١٩٩٢

المدير المسؤول ورئيس التحرير : عبد الرحمن بوراوي  
الأمين العام للاتحاد

مساعد رئيس التحرير :  
احمد مكيس  
مدير العلاقات البرلمانية الدولية

الادارة : دمشق - سوريا -- ص.ب ٤١٣٠

نلكس ٤١٢٠٤٦  
٤٤٨٠٦٣ / هاتف  
٤٤٧٦٥٤١

## المحتوى

- ١ - كلمة العدد : تحقيق الامن شرط لنجاح التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ٥  
بقلم الاستاذ عبد القادر قدورة  
رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي  
رئيس مجلس الشعب السوري
- ٢ - ملف العدد : تضامنا مع الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة ١٨ . . . . .
- ٣ - تقارير ٦٠  
- تقرير الامانة العامة حول أعمال ومقررات المؤتمر ٨٧ للاتحاد البرلماني  
الدولي - ياوندي - الكاميرون ٣٧ . . . . .  
- تقرير الامانة العامة حول اجتماع اللجنة التحضيرية للجتماع  
البرلماني العربي - الاوروبي - بروكسل ١٩٩٢ ٧٨ . . . . .  
- تقرير عن أعمال ونتائج المؤتمر البرلماني الدولي حول الامن والتعاون  
في منطقة البحر الابيض المتوسط مالاغا - اسبانيا ٨٨ . . . . .  
- المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي دمشق ١٩٩٢ ١٢١
- ٤ - نشاطات الاتحاد ١٤٤ . . . . .
- ٥ - اخبار برلمانية عربية ١٥٠ . . . . .
- ٦ - الصحافة البرلمانية العربية ١٥٢ . . . . .  
مجلة مجلس الشعب في جمهورية مصر العربية
- دراسات : نحو حماية قانونية للبيئة الطبيعية  
بقلم : الدكتور أحمد فتحي سرور  
رئيس مجلس الشعب



# كلمة العدد

## تحقيق الامن شرط لنجاح التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

بعلم الاستاذ عبد القادر قدوة  
رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي  
رئيس مجلس الشعب السوري

في اواسط حزيران - يونيو - الماضي عقد في مدينة مالاغا الإسبانية المؤتمر البرلماني الدولي الاول حول الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . وقد القى الاستاذ عبد القادر قدوة رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب السوري ، امام المؤتمر كلمة هامة تضمنت وجهة نظر عربية ثابتة الاخواء على الترابط بين مفهومي الامن والتعاون في هذه المنطقة الحساسة من العالم . كذلك تعرضت الكلمة الى القضايا المتعلقة بالتعاون العربي - الاوربي ، والنظام العالمي الجديد ، وغيرها من قضايا الساعة .

ونظرا لأهمية هذه الكلمة ارتأت هيئة التحرير ان تنشرها بنصها الكامل كافتتاحية لهذا العدد من «البرلمان العربي» :

## السيد الرئيس ، السادة الزملاء

اسمحوا لي ان ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر الحار الى السادة الزملاء الاعزاء من البرلمان الاسباني الذين تفضلوا بتنظيم هذا المؤتمر البرلماني الدولي حول الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط تنفيذا للقرار الاتحاد البرلماني الدولي الذي اتخذه في مؤتمره في تشيلي في عام ١٩٩١ . واني ليطيب لي ان اووجه اليهم الشكر الجزيل ايضا لتفضيلهم بدعوة الاتحاد البرلماني العربي الذي لي شرف رئاسته ، وكذلك دعوة برلمان الجمهورية العربية السورية للمشاركة في أعمال المؤتمر وايضا للحفاوة البالغة التي احاطنا بها والتنظيم الدقيق والفعال لانشطة المؤتمر التي لمسنا اثارها جميعا والتي سوف تساعد بكل تأكيد على توفير الاجواء المناسبة لمناقشات مثمرة .

## السيد الرئيس

اذا كان الهدف من ملتقطانا هذا السعي لتحقيق التعاون عن طريق الاتصال والتفاعل بين مختلف شعوب البلاد المطلة على البحر الابيض المتوسط فإنه لم يكن ممكنا اختيار مكان للتقطانا هنا افضل من اسبانيا ، وبالتحديد منطقة الاندلس في اسبانيا حيث كانت كما تعلمون جميعا تجربة فذة في تاريخ البشرية في مجال التعاون عن طريق الاتصال والتفاعل بين الحضارات لمصلحة الانسانية قاطبة ، وأعني بذلك الحضارة العربية الاسلامية والحضارة الاوربية المسيحية . هذه حقيقة تاريخية يشهد بها الشرق والغرب على حد سواء ، ومتزال آثارها بارزة امام اعيننا حتى في هذه القاعة التي تجرى فيها مداولاتنا . فلنستبشر خيرا ان يكون اول ملتقي للاتحاد البرلماني الدولي من اجل الامن والتعاون في حوض المتوسط في هذا المكان بالذات ، اذ لعل نجاح التجربة التاريخية تلك تكون حافزا ومشجعا لنا جميعا لنجاح التجربة التي نجتمع هذا اليوم لشاهده ولادتها متعاونين بخلاص لتأمين العافية والنمو لها لصالح الجميع .

## سيدي الرئيس

ان اطروحة الامن والتعاون في المتوسط ونحن من الاطراف

الداعية اليها والمحمسة لتنفيذها ، ولن ندخل وسعا لانجاحها .  
وعندما أقول نحن أعني الدول العربية السبع المطلة على المتوسط في سواحله الجنوبية والشرقية . ان حماسنا لهذه الاطروحة يستند الى اعتبارات من التاريخ واعتبارات من الجغرافيا ، وأخرى من الواقع الحاضر في مختلف الميادين من اقتصادية وثقافية واجتماعية . وموافقنا الأساسية واحدة ، ولنا تجربة للتعاون بيننا وبين اوربا من خلال العوارض العربي الاوربي الذي مضت على بداياته عقود من الزمن . ونأمل ان نستفيد من دروس هذه التجربة ، فلا نتحمس للمجال الاقتصادي ونتردد في المجال السياسي ، بل نظهر في كلا المجالين نفس المستوى من الحماس والغزم على الانجاز .

### السادة الزملاء

ليس في نيتني ان اخوض في تفاصيل مقومات الامن والتعاون في حوض المتوسط ، فقد سبقني الى ذلك زملاء عدیدون في كلماتهم بالامس . فهناك مبادئ تعترى من المسلمين ، وقد التزمنا بها بلادنا جميعا بمقتضى قبولها الالتزام باحکام ميثاق الامم المتحدة الذي تنصمن في نصه على جميع هذه المبادئ ، مثل احترام الحدود الدولية للدول ، ونبذ العنف واعتماد الوسائل السلمية في انهاء النزاعات الدولية ، واحترام حقوق الانسان وغيرها . وهنالك افكار ومبادئ اتى على ذكرها من سبقني من الزملاء العرب تدور حول المديونية والعمالة ونقل التكنولوجيا والاستثمارات الاجنبية ، وغير ذلك من المشاكل التي خبرناها جميعا في مجال العمل في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والتي تكتسب خصوصية هامة في منطقة المتوسط .

على اني اود مع ذلك ان الفت الانتباه الى ضرورة ان يسود الامن اولا حتى يمكن ان يتحقق التعاون . واذا كان للامن ان يسود في اطار من الاستقرار لمصلحة الجميع ، فلا بد أن يكون الامن قائما على العدل . ومن هنا كانت أهمية السعي لتأمين الحلول السلمية العادلة لمشاكل مثل المسألة القبرصية والمسألة اليوغسلافية ، ومشكلة سبتة ومليلية في المغرب والازمة الليبية .

## سيدي الرئيس ، السادة الزملاء

ان تأمين الحل السلمي العادل لهذه المسائل الامنية هو واحد من الشروط التي ينبغي توفرها لقيام تعاون فعال متعدد ومتوازن لمصلحة الجميع . وهنالك الى جانب هذه المسائل مسألة واحدة تنفرد بخصوصية لا تتوفّر لسوهاها ، وبسبب هذه الخصوصية الخاصة اذا جاز التعبير ، فإنها تمنع قيام التعاون بين اطرافها ، واعني بذلك الصراع العربي - الاسرائيلي ، ذلك ان هنا الصراع سببه احتلال اسرائيل للاراضي العربية، بحروب عدوانية متتالية، وتشبت اسرائيل عنيد لضم هذه الاراضي بالقوة في عصر غدت فيه احداث الفزو والاحتلال والضم عن طريق السطو المسلح واقامة المستعمرات من ذكريات الماضي البعيد .

ان تقدم شرط الامن على التعاون هنا يكتسب صفة الاطلاق . فلا اتصال ولا تعاون من اي نوع قبل قبول استرداد الاراضي العربية المحتلة واسترجاع الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، اي قيام ما تعارف المجتمع الدولي على تسميته بالحل العادل الشامل وال دائم للصراع العربي - الاسرائيلي .

ولقد كانت كما تعلمون جميعا مبادرة للسلام قام على أساسها مؤتمر مدريد في آخر العام الماضي ، وخطط لفاوضات على مسارين واحد ثالثي ، وواحد متعدد الاطراف . المسار الثنائي يعالج جوهر الصراع اي اغتيال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومحاولة ابتلاع الاراضي العربية المحتلة في كل من فلسطين وسوريا ولبنان والأردن . والمسار متعدد الاطراف يبحث في قيام مشاريع للتعاون الاقتصادي في مجالات الحد من التسلح والاقتصاد والبيئة والهجرة والمياه . والغرض من هذه المشاريع قيام شبكة من المصالح التضامنية بين الاطراف لتنمية الاهن الاقتصادي .

## سيدي الرئيس

ان فكرة الامن والتعاون في اوروبا تعود في الزمن الى عام ١٩٧٥ عندما عقد مؤتمر هلسنكي . وكانتغاية من المؤتمر في حينه ،

أيام كان العالم ما يزال يعيش أجواء الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي ، توفير ظروف امنية مهادنة بدلًا من ظروف المجابهة المشحونة بالتوتر بين الم العسكرية . ومن ثم بعد ذلك محاولة اقامة روابط تعاونية في مجالات انتقامية تتزايد في العدد والأهمية مع استنباب أجواء الامن التي توفر الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لقيام التعاون . ولقد كان من أهم نتائج مؤتمر هلسنكي اعتراض الدول المشاركة بالحدود الجغرافية الفائمة في اوروبا الشرقية آنذاك ، مما وفر الطمأنينة للاتحاد السوفيتي وقضى على عنصر هام من عناصر التوتر بينه وبين الغرب ، من جهة ، ومن جهة أخرى قبول الدول المشاركة، بما فيها الاتحاد السوفيتي، اقامة لجان لمراقبة احترام حقوق الانسان في اراضيها ، الامر الذي اعتبره الغرب مكسبا هاما وخطوة حقيقة في طريق التقارب بين الشعوب في الشرق والغرب .

ولقد سبق لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ان دعى الدول العربية المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط الى حضور بعض لقاءاته في صيغة وظروف لم تكن تساعد على تلبية الدعوة . ولو اتنا نسجل بأن وثيقة هلسنكي تقر بان الامن في اوروبا مرتبطة بالامن في المتوسط . والآن رأت بلادنا ان تلبى الدعوة لحضور هذا الاجتماع لأنها تجد فيه ترجمة عملية لفكرة الترابط الامني بين اوروبا والشرق الاوسط ، التي طالما نبهنا اليها ودعونا ، وما زلنا ندعو تأسيسا على هنا الترابط ان يسند الى اوروبا ممثلة بالمجموعة الاوروبية دور فعال حقيقي في عملية السلام بين العرب واسرائيل .

### ايها السادة .. ايها الاخوة :

ان من لم يكتو بنار الحرب لا يعرف قيمة السلام . ومن لم يعش أجواء الاحتلال الاجنبي وعسف المحتل واضطهاده لا يعرف قيمة الاستقلال ونعمه الحرية الوطنية . واحسب ان اوروبا والدول الاوروبية مرت في تاريخها القديم والحديث بتتجارب فاسية تعلمت منها اكثر من اية دولة اخرى معنى وقيمة الامن كما تعلمت ان الامن

شرط مسبق لا غنى عنه بالمنطق وبالفعل للتعاون بين الدول . وان التفكير بأي شكل من اشكال التعاون بين دول يخضع كل أو بعض اراضيها للاحتلال الاجنبي والدول التي تمارس هنا الاحتلال ضرب من التنك عن طريق المنطق كما انه ضرب من الرياضة الذهنية التي لا طائل تحتها .

ان هذه الحقيقة التي ترقى في وضوحها وثباتها الى حد البداهة لم تف بعن ذهن من نظموا مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ فاعطوه اسم ( مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ) مقدعين ( الامن ) في هذه التسمية على ( التعاون ) لأن هذا هو التسلسل المنطقي الذي لا يقبل الاستثناء .

لقد رأينا الاتحاد السوفييتي يطرح مشروع البيت الاوروبي المشترك قبل احداث عام ١٩٩١ ، وينفتح على الغرب اعلاميا وثقافيا واقتصاديا . ثم تأتي احداث عام ١٩٩١ المعروفة . ومع ذلك لم ير الغرب ان التعاون قد حان وقته . وانه ليقوم التعاون ويأخذ مداه يجب ان تتتوفر الشروط الازمة لقيام امن مستقر . هنا هو منطق الغرب بل انه المنطق المطلق اذ ليس هناك منطق للغرب ومنطق للشرق، منطق لاوروبا ومنطق للشرق الاوسط .

#### ايها السادة الزملاء :

ان الغرب يشترط قيام الامن او لا ليقوم التعاون في اوروبا . ونحن في سوريا نأخذ بهذا المنطق في تعاملنا مع عملية السلام بين العرب واسرائيل . لقد اردنا السلام وسعينا اليه بصدق نية وبخلاصمنذ ان قيلنا قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ / المتضمن للقرار رقم ٢٤٢ / الذي صدر عقب حرب اسرائيل العدوانية ضد العرب عام ١٩٦٧ .

ولكن اسرائيل، التي كانت ومتزال حتى الساعة، تحظط للتتوسيع الاقليمي على حساب اراضي غيرها من الدول العربية استطاعت ان تخرب كل المحاولات التي جرت في الماضي لدفع عملية السلام

الى الامام . ولست اجدهي بحاجة الى ان القى على مسامعكم الاذنحة الطويلة بالمحاولات لحل النزاع سلميا التي خربتها اسرائيل . فتصريحات المسؤولين الاسرائيليين تعلن كل يوم تقريبا عن قرار اسرائيل بعدم التنازل عن اي شبر من الاراضي العربية المحتلة .

وها هو ( رابين ) رئيس حزب العمل الاسرائيلي الذي ينافس ( شامير ) على السلطة يصرح في ٦/٦/١٩٩٢ في مقابلة مع شبكة التلفزيون الاميركية ( س . ن . ن ) ان اسرائيل لن تنسحب من الجولان ابدا ؛ وبذلك لم يعد هناك فرق بين الليكود وحزب العمل .

و اذا كان البعض يحاول تفسير غلواء هذه التصريحات بالاعتبارات الانتخابية فانا نذكره بان هذا التفسير ينهار تماما أمام الواقع الممارس الاسرائيلية التي تدل بما لا يقل اي شك على التنفيذ الفعلي لمحاولة ضم اسرائيل للاراضي العربية المحتلة عن طريق تغيير معالمها демографية والثقافية والتاريخية . فاسرائيل اصدرت قانونا باسم الجولان السوري المحتل وزرعته بالمستوطنات التي داح عددها يتزايد مع توافد المهاجرين السوفيت اليهود .

واسرائيل تطبق قوانينها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ، وتزرع مستوطناتها فيها وفقا لخطط مدروسة ومصممة يجعل عودة هذه الارض الى السيادة العربية الكاملة امرا مستحيلا التنفيذ على الارض بسبب تبعثر المستوطنات في طول وعرض هذه الارضي . واسرائيل وقد وصل اليها في مدى عام واحد ما يزيد على اربعمائة الف مهاجر تعلن انها تح خطط لاستقبال المزيد من المهاجرين السوفيت اليهود حتى يبلغ عددهم مليون شخصا بالإضافة الى استقدام اليهود من أربعة اركان الارض . وقد استقدمت بالفعل اليهود الغلاشا من الجبيشة وبعض اليهود من بيرو ومن البابا ، وتعلن عن خطط لاستقدام اليهود من الهند .

ايها السادة الزملاء :

لا احسب اني اذيع سرا اذا قلت امامكم ان رئيس الوفد الاسرائيلي في المفاوضات مع الوفد السوري صرح ان بلاده تشعر ان

واجبها استقدام كل من تستطيع من يهود العالم الى اسرائيل مهما بلغ عددهم . وبما ان اسرائيل في حدودها ما قبل ١٩٦٧ تضيق حتى بعد سكانها في ذلك التاريخ بسبب قلة موارد البلاد الطبيعية ، وبخاصة منها الماء ، فان سياسة اسرائيل التي لا تضع حدا لعدد المهاجرين إليها سوف تؤدي بالضرورة ليس الى توسيع الاراضي العربية المحتلة وطرد سكانها العرب فحسب ، بل وايضا الى تهديد كامل لاراضي الدول العربية المجاورة بفعل الضفت الديمغرافي المتزايد .

كيف تستطيع الدول العربية المعنية ، وبلا迪 واحدة منها ، ان تشعر بالامن امام هذه الظروف ؟ كيف يمكن ان يقوم الامن الذي هو بالمنطق وبالتجربة التاريخية الشرط المسبق للتعاون مادام الحال كما ذكرت ، وما دامت اسرائيل لا تريد التخلص عن الجولان والارض السورية المحتلة ؟

#### سيدي الرئيس :

لقد شارك وفد بلا迪 في مؤتمر مدريد للسلام ، وشارك في خمس جولات من المفاوضات الثنائية مع اسرائيل . وكان الوفد السوري في جميع هذه الجولات يعلن رسميا وبدون أية مواربة عن استعداد بلاده لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ / ورقم ٣٣٨ / تنفيذا كاملا . وهذا القرار كما تعلمون ولا شك هما المرجع القانوني لعملية السلام . ولكن رئيس وفد اسرائيل طوال جلسات الجولات الثنائية الخمس التي امتدت الى ما يقارب التسعين ساعة من النقاش لم ترد على لسانه ولا مرة واحدة كلمة الانسحاب . وبدلأ من اعلانه استعداد بلاده للانسحاب من الجولان المحتل تنفيذنا للفقرة (١) من المادة الاولى من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ / في مقابل اعلان رئيس الوفد السوري مرارا وتكرارا في قاعة المفاوضات استعداد سورية لتنفيذ الفقرة (٢) من المادة الاولى من القرار المذكور راح على مدى ما يقارب التسعين ساعة يناور ويراؤغ ويطرح امورا اجرائية او هامشية او في غير موعدها لانها تأتي نتيجة للسلام وليس قبله ، حتى تولد لدى الوفد السوري الانطباع بان الوفد الاسرائيلي يسعى

لاضاعة الوقت لانه غير مزود بالتعليمات المناسبة لاتخاذ قرار ، وان اسرائيل في حقيقة الامر لا ت يريد السلام .

ولقد كان لسورية جولات من المباحثات مع راعيي المؤتمر ومع ممثلي للمجموعة الاوروبية حول موضوع اشتراك بلادي في المفاوضات متعددة الاطراف . وكان المحاور السوري يكرد شرح وجهة نظره التي تتلخص في ان سوريا مع مبدأ التعاون الاقليمي ، ولكنها لا توافق على توقيته باعتبار انه يطرح البحث في مشاريع التعاون قبل ان يتتحقق اي تقدم في المباحثات السياسية الثنائية ، وان من شأن ذلك ان يعيق هذه المفاوضات ، لأن اسرائيل بعد ان تحصل على المكاسب من المشاريع الاقليمية لا يعود لها حافز يشجعها على المرونة في المفاوضات السياسية الثنائية ، وترفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ومنها الجولان السوري تنفيذنا لاحكام قرار مجلس الامن رقم /٢٤٢/ . وكنا نقول لاصدقائنا الذين يحاوروننا ونقول لكم انتم الان كيف يستقيم باي منطق ان يطلب الى بلد جزء من ارضه محتل وجزء من شعبه يعني من قوات الاحتلال مختلف صنوف القهر والاذلال ، وفرض عليه هوية البلد المحتل وقوانينه ، كيف يستقيم باي منطق ان يطلب من هذا البلد ان يقبل الجلوس الى مائدة واحدة مع ممثلين البلد المحتل ليبحث كيف يمكن مثلا التعاون معه في مشروع اقليمي للمياه من شأنه ان يوفر المزيد من ماء الشرب والماء اللازم للزراعة والصناعة لاستقدام المزيد من المهاجرين اليهود ليستوطنوا ارضه ويتشبيوا بها عن طريق تغيير معالها الديمغرافية والطبيعية والتاريخية والثقافية ! ان اسرائيل تفعل ذلك ضاربة عرض الحائط بغيرات القرارات لمجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعتبر هذه الاجراءات باطلة ولاخية ، وتدعى اسرائيل الى الكف عنها . وكيف يمكن لسوريا ان تبرر لشعبها قبول الدخول في مفاوضات مع اسرائيل حول السياحة مثلا تؤدي الى قبول مجيء الاسرائيليين الى دمشق ليزوروا معالمها الاثرية ويجوبيوا شوارعها ، والقوات الاسرائيلية تذيق سكان الجولان المحتل كل دقة مرارة الاحتلال وقهرا المحتل ؟

يقول البعض أن من المفيد اعتماد اجراءات لاعادة بناء الشقة المفقودة بين العجانيين . لنسلم بأن اجراءات بناء الشقة تدبير مفيد، فهل يطلب ذلك من الطرف ضحية الاحتلال أم من الطرف المحتل؟ لقد قتلت القوات الاسرائيلية من العرب النساء حروبها التوسعية المتكررة وما بين هذه الحروب وبعدها ، بحكم كونها القوة المحتلة ، ما يعد بعشرات الآلاف . وهي تقتل الآن كل يوم من العرب الفلسطينيين من الذين الى ثلاثة من النتنيان لأنهم علقوا اعلانا على جدار أو وشقوا الجنود بحجر أو لم يتوقفوا عن الانذار . كما يقتل أفراد الكتيبة الخاصة ، التي ذاع صيتها السيء في الرأي العام العالمي ، العديد من الفلسطينيين أما النساء التعذيب الجسدي والنفسى في السجون وأما في الطرقات والأسواق حيث يندسون بين الفلسطينيين ، وقد نذروا بالزي الفلسطيني للتضليل والوصول الى ضحاياهم . ان هذه الممارسات الاسرائيلية غير الإنسانية التي استنكرتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مرات عديدة بالإضافة الى عمليات طرد السكان المحليين خارج بلادهم التي استنكرها وامر ببطالها والكف عنها مجلس الامن ، وكذلك تغيير المعالم الثقافية للاراضي المحتلة التي استنكرتها الاونيسكو واعتبرتها باطلة وطالبت بالتوقف عنها ، كل هذه الأمور مقرونة بما هو معروف عن افتنان إسرائيل للسلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل وتحاليفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تجعل المواطن العربي في خشية مما يحمله له المستقبل من إسرائيل ، هذا البلد الذي استبدت به مشاعر العزة بالقوة العمياء فيعلن المسؤولون فيه عن برامجهم لتنفيذ إسرائيل الكبرى ، كما يقول (سامير) واسرائيل التوراتية كما يقول غيره ، بينما يعلن فريق آخر عن حاجة إسرائيل الملحقة لمصادرة المياه في لبنان وسوريا وبعض الاراضي من هذين البلدين . وحتى يصدق العالم كله أن إسرائيل جادة في اطماعها تباشر كل يوم ، منذ ان بدأت عملية السلام، قصف الجنوب اللبناني الجريح بمختلف صنوف القنابل من الجو والبر والبحر والعالم يتفرج ويترقب دونما اي رد .

فصل .

ان المواطن العربي والحالة هذه غير مطمئن الى اسرائيل ،  
ويخشى ان حركة التوسيع الاقليمي الاسرائيلي التي ضاعفت مساحة  
الارض تحت السيطرة الاسرائيلية بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٧٣ مرات  
عديدة يخشى ان حركة التوسيع هذه سوف تستمر بوتيرة أعلى  
بضغط من اليهود المترافق الاسرائيلي ، الذي يعلن ممتلاوه عن  
التصميم على استقدام كل من يمكن استقدامه من يهود العالم الى  
ما يسمونه ارض اسرائيل ، في مثل هذه الظروف وفي مثل هذا المناخ  
من هو الطرف الذي يحتاج الى بث الثقة في نفسه لتشجيعه على  
الاقبال على عملية السلام ، المهدد أم المهدد ؟

وانه يبدو له انحن الساعين باخلاص الى السلام ان مطالبة  
المهدد بتقديم تنازلات معينة لبناء الثقة المفقودة ليس الا ضربا من  
المنطق المقلوب كمتنطبق من يضع العربية أمام الحصان ويتوقع ان تتقدم  
العربية الى الامام . وليس يمكن فهم ان يعتمد منطق للامان والتعاون  
في اوروبا ومنطق آخر للامان والتعاون في الشرق الاوسط الا اذا  
أخذنا بمنطق العربية أمام الحصان . وليس في هذه القاعة بالتأكيد من  
يقبل بهذا المنطق .

سيدي الرئيس ، السادة الزملاء والضيوف :

لقد سمعتم ، كما سمعنا ، بعد حرب الخليج بقيام نظام عالمي  
جديد يعتمد على الشرعية الدولية والامن الجماعي يضم منه وينفذ  
مجلس الامن الدولي الذي توفرت له الظروف بعد زوال الحرب  
الباردة لممارسة مهمته الأساسية التي حددها ميثاق الامم المتحدة  
وهي صيانة السلام والامن الدوليين .

لقد عادت الى مجلس الامن بمناسبة حرب الخليج حيوته  
وفاعليته ، وقيل فيما قيل أنه لن يكون بعد الآن تنكر لقواعد القانون  
الدولي ولا انتهاك لمبادئ الشرعية الدولية كما انه لن يكون هناك في  
التعامل مع المسائل الدولية مكيالان أو معياران ، واستبشرنا بذلك  
خيرا ، وبنينا الحلم في ان ينهض اخيرا مجلس الامن بواجبه في تنفيذ

قراريه رقم ٢٤٢ و ٣٨ اللذين يشكلان المرجعية القانونية لعملية السلام بين العرب وأسرائيل . ولكن هذه العملية ، وقد مضى على اطلاقها ما يزيد عن سبعة أشهر ، لم تقدم للأسف حتى الساعة خطوة واحدة في طريق الحل . وظهرت على الساحة الدولية احداث خطيرة جديدة لم تتمكن مجتمع النظام الدولي الجديد أن يثبت ازاءها ما سبق أن قيل عن وحدانية المعيار . فرأينا القرارات تصدر وتتنفيذ في الحال لتطبيق العقوبات الصارمة على ليبيا في ظروف تخضع لاعتبارات السياسية المضحة ، وتنأى عن الدقة المعروفة والمطلوبة لاعتبارات القانون ، بينما تجري كل دقيقة في الاراضي العربية المحتلة اعتداءات فاضحة ضد الشرعية الدولية ولمبادئ حقوق الانسان ، وتجاهل للعديد من قرارات مجلس الامن ، دون أن يقوم هذا الذي سمي بالنظام الدولي الجديد بتطبيق مبدأ المعيار الواحد الذي ظلنا لفترة قصيرة من الزمن انه حقا صار عنوانا لهذا النظام ودستورا لسلوكه وسياساته . هل يحق لنا ايها السادة ، بعد هذا ، الاستمرار في الحلم الذي داعب مشاعرنا مباشرة بعد حرب الخليج وقيل ما قيل عنه ؟

سيدي الرئيس ، السادة الزملاء .

ان بلادنا سعيدة بهذه المبادرة التي نجتمع هنا للبحث في سبل انجاحها . نحن مع تكثيف التعاون بين البلدان المطلة على المتوسط في جميع المجالات وفي طليعتها الامن والاقتصاد والتجارة والثقافة . ولانا من تاريخ انجازات هذه البلاد في عصر بزوع الحضارات الكبرى واذدهارها ما يشجعنا على المضي قدما في هذا السبيل . هذا شأن ، والتعاون مع اسرائيل شأن آخر ذلك انا لن تقبل عليه في اي مجال الا بعد ان يتم استرجاع الحقوق العربية كاملة ، وعلى وجه التحديد انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجلون وجنوبى لبنان والاردن ، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، او على الاقل تحقيق تقدم جوهري ملموس في المفاوضات الثانية

حول هذه المواجهة ، ذلك هو نداء المنطق والعدل . وما أحسب إلا  
أنكم ترون ما نرى لأنه ليس ثمة منطق لاوروبا ومنطق للشرق  
الاوسط ، فالمنطق والموضوعية والفكر العلمي قيم لا تتغير مع  
تغير المكان .  
أتمنى أن تفضي مداولاتنا الى نتائج مثمرة ، وأشكركم جميعا على  
حسن استماعكم .

عبد القادر قبورة  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
رئيس مجلس الشعب السوري

## **ملف العدد**

---

**(( تضامنا مع الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة ))**

\* \* \*

\* وثائق الدورة الطارئة والعشرين لمجلس الاتحاد

– الاجتماع الاول – طرابلس ٩ – ١٩٩٢/١/١٠

– الاجتماع الثاني – طرابلس ٢ – ٣ / ٥ – ١٩٩٢

\* البيان الصادر عن اجتماع الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر  
٨٧ للاتحاد البرلماني الدولي في الكاميرون

١٩٩٢/٤/٧

\* زيارات الوفود البرلمانية العربية الى مختلف بلدان آسيا وافريقيا واربا

## تضامنا مع الجماهيرية العربية الليبية

في ضوء الاتهامات الموجهة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ضد الشقيقة ليبيا بخصوص حادث الطائرتين الأمريكية والفرنسية ، وأثر التهديدات التي استهدفت الجماهيرية تضامن البرلمانيون العرب للاغراب عن تضامنهم مع الشعب العربي الشقيق ، وتم عقد الدورة الطارئة الثانية والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في طرابلس يومي ٩ - ١٠ يناير / كانون الثاني ١٩٩٢ .

وصدر عن الدورة قرار وبيان ختامي يحددان موقف البرلمانيين العرب من الحملة المغرضة الموجهة ضد القطر الليبي الشقيق . كذلك اتخذ الاجتماع في طرابلس قرارا ببقاء الدورة مفتوحة لمتابعة المستجدات حول الموضوع .

وأثر صدور قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ بفرض الحصار الجوي على ليبيا ، عقد الاجتماع الثاني في إطار الدورة الثانية والعشرين الطارئة للبحث في كيفية التصدي لهذا الحصار . وصدر عن الاجتماع بيان ختامي يحدد المهام المطروحة أمام البرلمانات العربية بهذا الصدد .

وتنشر «البرمان العربي» فيما يلي الوثائق الكاملة لاجتماع طرابلس ونقارير وافية عن الأنشطة التي قام بها الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانات الأعضاء فيه تضامنا مع الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة .

## (قرار)

# صادر بالإجماع عن الدورة الثانية والعشرين الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي طرابلس/الجماهيرية العظمى

بتاريخ

٩ - ١٠ / رجب / ١٤١٢ هـ  
الموافق ١٤ - ١٥ / يناير / ١٩٩٢ م

ان مجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقد في دورته الثانية والعشرين الاستثنائية بطرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ الثلاثاء والاربعاء ٩ - ١٠ / رجب / ١٤١٢ هـ الموافق ١٤ - ١٥ / يناير / ١٩٩٢ م

- اذ يدرك عمق المسؤولية الملقاة على عاتقه ، اعتباره المسجد لارادة الامة العربية ، وال عبر عن ضمائير الشعوب التي يتشرف بتمثيلها .

- واذ يدرس بعمق السبل الكفيلة بمعالجة المشكلة الخطيرة المترتبة عن الاتهام الموجه للشخصية ليبية بخصوص حادث الطائرين .

- واذ يؤكد حرصه الكامل على صيانة سيادة الجماهيرية ، وامنها وسلامتها واستقرارها .

- واذ يشدد على أن الحرص على حقوق الشعب الليبي التضييق ومصالحه ينطلق من موقف مبدئي نلتزم به في احترام حقوق شعوب العالم ومصالحها .

- واذ يؤكد على رفض التهديد والارهاب واستخدام العنف

والحضار في العلاقات الدولية ، كما يؤكد على احترام الشرعية الدولية القائمة على القانون الدولي وحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة .

١ - يعلن تأييد الجماهيرية في موقفها العادل ، ووقف الشعب العربي الى جانبها دفاعا عن سيادتها على ارضها وشعبها وحماية حقوقها ومصالحها في مواجهة التهديدات بالعدوان .

٢ - يدين التهديد الموجه ضد الجماهيرية بكلفة اشكاله وباعتبارهتجاوزا على الشرعية الدولية واعتداء على السيادة الوطنية للجماهيرية .

٣ - يشيد بالنهج المسؤول الذي التزمت به الجماهيرية بالتعامل مع الازمة بایجابية ومرونة واعتدال ، وقبول التحكيم الدولي المحايد ، عبرا عن تمسكها بسيادتها والتزامها بالشرعية الدولية .

٤ - ينوه بالواقف الایجابية التي تضمنتها القرارات المؤيدة للجماهيرية والتي صدرت عن مجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة ومؤتمر القمة الاسلامية بدكار ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس وزراء الاقتصاد العرب ومجلس وزراء الداخلية العرب بتونس ويشير بوجه خاص الى القرار الصادر عن جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢/٥/١٩٩١ وما تضمنه من تفادي القيام بأية أعمال عسكرية او اقتصادية ضد الجماهيرية .

٥ - يعزز بالتأييد الذي عبرت عنه العديد من المنظمات الشعبية العربية والاسلامية والدولية تأييدا لوقف الجماهيرية ورفضا لتهديداتها بالعدوان ، ويعلن لتلك المنظمات أن تبقى على اتم الاستعداد للتحرك ودعم الجماهيرية والتصدي للعدوان عليها بمختلف الوسائل والسبل .

٦ - يعلن الادانة الصريحة القاطعة للارهاب بجميع صوره وأشكاله ، سواء قام بمارسته افراد أو جماعات أو دول ذات سيادة .

٧ - يناشد مجلس الامن الدولي :

ا - ان لا يضفي صبغة سياسية على اي جريمة جنائية لأن ذلك يشكل سابقة خطيرة في تجاوز السيادة القانونية للدول على شعوبها وأراضيها .

ب - ان يساعد في توفير تحقيق دولي محايد في الاتهامات الموجهة الى الجماهيرية .

ج - ان يدين استخدام القوة العسكرية او الحصار الاقتصادي ضد الجماهيرية لأن في ذلك اعتداء على سيادة دولة عضو في هيئة الامم المتحدة وتدخل في شؤونها دون مبرر وسندا لاتهام لم تثبته اي جهة محايدة .

ـ ٨ - يؤمن بأن اسلوب الحوار وضبط النفس ، واحترام الشرعية الدولية وتطبيقها بمعايير موحدة في مختلف القضايا هو الوسيلة المثلية لوصول الى حل عادل لهذه الازمة التي تواجه الاسرة الدولية ، وتفعيلاً دور منظمة الامم المتحدة في مواجهة الازمات وحلها سلميا .

ـ ٩ - يكلف رئاسة الاتحاد والامانة العامة بما يلي :

أ - تشكيل وفود برلمانية عربية للاتصال ببرلمانات الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي وكذلك الى كل من الاتحاد البرلماني الدولي واتحاد البرلمانات الافريقية والامريكية اللاتينية ، وذلك بهدف شرح ابعاد ما تتعرض له الجماهيرية من ضغوط سياسية واقتصادية وتهديد بالعدوان وما يتربى على ذلك من زيادة حدة التوتر في المنطقة ، واطلاعهم على الاجراءات الليبية الایجابية بما في ذلك تأكيدها على الرغبة بالتعاون مع الجهات القضائية الامريكية والبريطانية والفرنسية وأي جهة دولية محايدة بهدف اظهار الحقيقة .

ب - ابلاغ هذه القرارات الى كل من :

- الامين العام لمنظمة الامم المتحدة .
- رئيس الجمعية العامة للمنظمة .
- رئيس مجلس الامن الدولي .
- جميع برلمانات دول العالم .

١٠ - ينحو البرلمانات العربية الى الاجتماع فورا اذا تم الاعتداء على الجماهيرية او محاصرتها وذلك لاتخاذ الموقف الذي يحتمه المصير العربي الواحد في التصدي للعدوان على المستويات الحكومية والشعبية .

١١ - تعتبر الدورة الاستثنائية مفتوحة لمتابعة تطورات الازمة والاستعداد لاتخاذ الاجراءات المناسبة اولا بأول .

# **البيان الختامي**

## **للدورة الثانية والعشرين الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي**

**طرابلس - الجماهيرية العظمى**  
**٩ - ١٠ ربـ ١٤١٢ هـ**  
**الموافق ١٤ - ١٥ يناير ١٩٩٢ م**

عقد مجلس الاتحاد البرلماني العربي دورته الثانية والعشرين الاستثنائية في مدينة طرابلس يومي ٩ - ١٠ ربـ ١٤١٢ هـ الموافق ١٤ - ١٥ يناير ١٩٩٢ م لبحث التهديدات الموجهة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة بحجة مسؤوليتها عن اسقاط طائرة نقل امريكية وفرنسية عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ م .

ان البرلمانيين العرب المجتمعين في طرابلس بمناسبة الدورة الثانية والعشرين الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي يعبرون عن رفضهم لاسلوب التعامل بالتهديدات ويررون في الاتهامات التي تدعي مسؤولية ليبيا عن سقوط الطائرتين الامريكية والفرنسية محاولة لاجهاض الموقف المبدئي الذي تقفه ليبيا دفاعا عن حقوقها وسيادتها .

ان هذه التهديدات تشكل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للجماهيرية العظمى ومحاولاة للتأثير في خيارات شعبها السياسية والاجتماعية . والبرلمانيون العرب ، وهم يتبعون الحملة المرکزة التي تقودها بعض الاوساط ضد ليبيا الشقيقة يدركون الارتباط الوثيق بين هذه التهديدات والمحاولات الرامية الى السيطرة على الوطن العربي واحتلال شعوب العالم تحت ذرائع مختلفة .

لقد فندت الجماهيرية الليبية الاتهامات الموجهة اليها وأثبتت بطلانها قانونيا وفتحت تحقيقا قضائيا حول الموضوع ، ووافقت على اشراك قضاة أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين في التحقيقات الجارية مع المتهمنين . كما دعت منظمة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة الى متابعة التحقيقات والمحاكمة ولكن الادارة الامريكية وبريطانيا وفرنسا لا تزال ترفض التعامل ايجابيا مع كل تلك الاجراءات والاقتراحات المسجدة مع القانون الدولي ، مما يؤكد مرة أخرى النية المبيتة على العدوان ، وان الغاية المستهدفة هي استغلال حادثي سقوط الطائرتين للعدوان على الجماهيرية الليبية في اطار سياسة اليمونة .

ان البرلمانيين العرب اذ يحيون موقف الحضاري الذي اتخذته الجماهيرية العربية الليبية في مواجهة هذه التهديدات ، يرون في التهديدات الموجهة ضدها موقفاً منافياً لمبادئ الشرعية الدولية ومحاولة اعتداء على بلد ذي سيادة وعضو في الامم المتحدة ولهذا يدعون الجماهير العربية ومنظوماتها كافة لمساندة ليبيا وحمايتها والقيام بأوسع حملة للتضامن معها لفشل التهديدات العدوانية الموجهة اليها وذلك وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك .

كما يدعون الحكومات العربية الى اتخاذ موقف عربي موحد لمواجهة خطط الاستفراد والهيمنة . ويناشدون المنظمات الدولية ، وخاصة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي تطبيق مبادئ الشرعية الدولية ، ووضع حد للتهديد بعدوان عسكري على الجماهيرية . رغم أنها قد أبدت تجاوباً مع أي هيئة دولية محايدة لإجراء تحقيق في الاتهامات الموجهة اليها ضمن القنوات القانونية والقضائية المتعارف عليها دوليا .

ويدعون رئاسة الاتحاد البرلماني العربي وأمانته العامة الى اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها كشف مرامي تلك التهديدات والقيام بحملة واسعة على الصعيدين الاقليمي والدولي لتوسيع المخاطر على السلام الدولي والأقليمي من وراء أي عمل عدواني محتمل عسكري او اقتصادي ضد الجماهيرية الليبية وهم يؤكدون بشكل خاص :

١ - مساندتهم المطلقة للجماهيرية الليبية في وجه التهديدات باستخدام القوة ، الامر الذي يتنافي مع ميثاق الامم المتحدة والمواثيق والاعراف الدولية الأخرى ويؤثر على مسيرة السلام في المنطقة .

- ٢ - رفض استخدام اجراءات المقاطعة الاقتصادية أو التهديد بها ضد الجماهيرية ، وتأكيد مقررات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في شهر نوفمبر ١٩٩١ م الرافض لهذه الاجراءات ودعوة البلدان العربية لرفضها والتصدي لها .
- ٣ - ادانة الارهاب بجميع اشكاله سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة ذات سيادة .
- ٤ - اللجوء الى الحوار والطرق السلمية لحل المنازعات التي تنشأ بين الدول حول مختلف القضايا .
- ٥ - تشكيل وفود برلمانية عربية لاجراء اتصالات مع البرلمانات ، لا سيما في الدول المعنية ، وتوضيح مخاطر العدوان على ليبيا .
- ٦ - دعوة المنظمات الشعبية العربية للوقوف الى جانب الجماهيرية ومساندتها للتصدي للعدوان أو الحصار وحثها على الاتصال بالمنظمات المماثلة في العالم لنفس الغاية .
- ٧ - اعتبار الدورة الثانية والعشرين الاستثنائية لمجلس الاتحاد دورة مفتوحة تجتمع في اطارها كلما دعت الضرورة الى ذلك .
- وفي ختام اجتماعات الدورة الثانية والعشرين الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي رفع البرلمانيون العرب المشاركون فيها برقة تضامن مساندة وتأيد للاخ : العقيد معمر القذافي .. قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة معبرين فيها عن وقوفهم صفا واحدا مع الشعب العربي الليبي في هذه الظروف .

## ( البيان الختامي )

# الصادر عن الدورة الطارئة الثانية والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي

الجلسة الثانية طرابلس

٢ - ١٩٩٢/٥/٣

تنفيذًا للفقرة الحادية عشر من القرار الصادر عن الاجتماع الأول للدورة الطارئة الثانية والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي طرابلس ١٤ - ١٥/١/١٩٩٢ م وتنفيذًا لقرار رؤساء البرلمانات والوفود العربية المشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ياوندي ٧ - ١٢/٤/١٩٩٢ م ، انعقد بطرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الظفري يومي ٢ - ٣/٥/١٩٩٢ م الاجتماع الثاني للدورة الطارئة الثانية والعشرين للاتحاد البرلماني العربي تحت شعار ( مساندة الشعب العربي الليبي في مواجهة التهديدات ) . . . بحضور وفود برلمانية تمثل الأقطار العربية التالية : الأردن - تونس - سوريا - السودان - العراق - فلسطين الكويت - الجماهيرية الليبية - مصر - المغرب .  
كما حضر الاجتماع بصفة ملاحظ وفد يمثل مجلس الشعب السوري لاتحاد المغرب العربي .

انعقدت الجلسة الافتتاحية للجتماع يوم ٢/٥/١٩٩٢ م ، حيث تم الاستماع الى كلمتي الاخ / عبد القادر قدوة ، رئيس مجلس الشعب السوري ، ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ،

والاخ / عبد الرزاق الصوصاع ، أمين مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العظمى .

كما تم الاستماع أيضاً أثناء جلسة العمل الأولى إلى كلمات السادة رؤساء الوفود البرلمانية العربية .

ان البرلمانيين العرب يدركون الاهمية القصوى التي ينعقد فيها اجتماعهم الثاني ، حيث يتعرض القطر العربي الليبي لهجمة شرسه بقيادة الدول الغربية الامبرالية ، تشكل امتداداً للتأمر على الوطن العربي بهدف الهيمنة عليه والاستغلال باقطاره قطرها بعد قطر ، ويدركون الآثار المباشرة الغربية وما تنتهي عليه من خطر محقق يهدى كيان الامة العربية وجودها ومصيرها وما تستهدفه من طمس ماضيها ومصادرها مستقبلاً ، والهيمنة على مقدارها وخيراتها ، ويدركون عمق المسؤولية القومية الملقاة على عاتقهم باعتبارهم المجسد لارادة الامة العربية والمعبر عن ضمير الشعب العربي في شجب التهديدات الامريكية للجماهيرية الليبية الشقيقة .

كما ، ويدركون كل الادراك ويعون كل الوعي بأن الحل الامثل للوقوف امام هذه التحديات والتصدي لها والгинولة دون تحقيق اهدافها يمكن في تحقيق الوحدة العربية التي توفر لامة العربية القدرة على صيانة وجودها وسيادتها وأمنها ومصالحها في عالم يسعى الى بناء التكتلات الكبرى ومن خلالها تستطيع الامة العربية ان تعي مجدها وقدرتها على مواجهة التحديات وبناء القوة الذاتية .

وعليه يدعو البرلمانيون العرب أصحاب الجلالة والسمو والفاخامة ملوك وأمراء ورؤساء الاقطارات العربية الى عقد قمة عربية عاجلة لمعالجة الظروف التي تمر بها الامة العربية ولاغادة اللحمة للجسم العربي ولووضع الاسس الثابتة للعمل العربي المشترك لمواجهة التحديات بموقف عربي موحد .

- يؤكّد البرلمانيون العرب وقوفهم الثابت والمطلق مع الشعب العربي الليبي وتأييده كل الخطوات التي تتخذها الجماهيرية

**العربية الليبية لضمان استقلالها وحماية أراضيها وضمان أنها  
واحترام الاختيارات السياسية والاجتماعية لشعبها .**

**- يقدر البرلمانيون العرب عاليًا الطريقة الحضارية التي  
عالجت بها الجماهيرية الأزمة والتي تعبر عن تجاوبها مع مقتضيات  
قرار مجلس الأمن رقم «٧٣١») ويؤكدون دعمهم للمبادرات  
العربية الليبية البناءة لتسوية المشكلة والرامية للوصول إلى  
الحقيقة دون المساس بحرية وسيادة الشعب العربي الليبي ،  
ويشجبون مواقف الدول الغربية الرافضة لهذه المبادرات البناءة .**

**- ويؤكد البرلمانيون العرب أن استصدار القرار رقم «٧٤٨»)  
على أساس البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة غير قانوني ويفتقد  
الشرعية الدولية ، لأن المشكلة لا ترقى إلى مستوى تهديد السلم  
والامن الدوليين ، وبناء على ذلك يدعون الحكومات العربية إلى  
 إعادة النظر في تنفيذ هذا القرار .**

**- يدرك البرلمانيون العرب المخاطر المترتبة على الإجراءات  
القسرية وما تنتهي عليه من تهديد للجماهيرية ولسلامتها وأمنها  
واستقرارها ، وتشكل بالتالي تهديدا للأمن القومي ولسلامة الامة  
العربية واقطانها ، مما يحتم الرجوع إلى ميثاق جامعة الدول  
العربية ، والالتزام بتنفيذ بنوده ، وتنفيذ ميثاق الدفاع العربي  
المشترك ، وميثاق الوحدة الاقتصادية العربية .**

**- يعلن البرلمانيون العرب تمسكهم بقرارات مجلس جماعة  
الدول العربية في دوراته الطارئة المخصصة لدراسة التهديدات  
الموجهة ضد الشعب العربي الليبي وبخاصة القرار رقم «٥١٥٦»)  
 بتاريخ ١٩٩١٠١٢٠٥ م والقرار رقم «٥١٥٨») بتاريخ  
١٩٩٢٠١٠٦ م وقراره بتاريخ ١٩٩٢٠٣٠٢٢ م ويدعون الأقطار  
العربية إلى وضعها موضع التنفيذ .**

**- يدعون البرلمانيون العرب الأقطار العربية إلى تنفيذ القرارات  
الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب المنعقد بتونس في  
١٩٩٢٠١٠٤ م ، والقرارات الصادرة عن وزراء الاقتصاد العربي في**

**دورة اجتماع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الرابعة والخمسين**  
**بتاريخ ١٩٩٢٠٦ م ، والتي نصت على :**

- التأكيد على الوقوف إلى جانب الجماهيرية العظمى في مواجهة الاجراءات القسرية التي تتعرض لها ودعمها مادياً ومعنوياً .
- اتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة الاجراءات الناجمة عن فرض آية عقوبات اقتصادية أو تجارية جديدة أو حظر بحري أو جوي عليها .
- ضمان انتقال البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية بين الجماهيرية والدول العربية .

وفي هذا الصدد يحيى البرلمانيون العرب الجهد الذي قامت وتقوم بها جامعة الدول العربية لإنجاد مخرج سلمي للازمة ، ويجبون جهود اللجنة السباعية العربية المنشقة عنها وبناشدون رؤوساء الدول أعضاء اللجنة السباعية بالالتفاء على مستوى القمة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لدفع عملها وتحقيق أهدافها في الدفاع عن الامة العربية وسيادتها وجودها .

ويحييون المجالس الوزارية العربية ويؤكدون قراراتها الرافضة لاجراءات المقاطعة الاقتصادية ويؤكدون رفضهم التهديد باستخدام القوة وأسلوب الحصار في تسوية النزاعات الدولية ويعلنون تمسكهم بما نص عليه ميثاق الامم المتحدة باتباع اسلوب الحوار كوسيلة حضارية لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقاً للفقرة الثالثة من المادة « ٣٦ » من الميثاق .

يدعو البرلمانيون العرب المنظمات الشعبية العربية بالعمل على تنفيذ القرارات العملية التي اتخذتها مؤازرة الشعوب العربي الليبي .

يؤكد الاتحاد البرلماني العربي على ما جاء في الفقرة العاشرة من قرار دورته الاستثنائية الثانية والعشرين والتي نصت على :

**( دعوة البرلمانات العربية إلى الاجتماع فوراً إذا تم الاعتداء**

على الجماهيرية أو محاصرتها وذلك لاتخاذ الموقف الذي يحتمه المصير العربي الواحد في التصدي للعدوان على المستويات الشعبية والحكومية .

– يدعو مجلس الاتحاد البرلماني العربي مجلس الامن والمجتمع الدولي الى تطبيق قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية والقدس الشريف التي تضمن الانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وعدم الكيل بمكيالين تأكيداً لصدقية الشرعية الدولية .

– يكلف المجلس رئاسة الاتحاد والأمانة العامة بما يلي :

١ – متابعة تنفيذ قرارات دورته الاستثنائية في جلساتها الاولى والثانية على مستوى البرلمانات القطرية في الوطن العربي .

٢ – تكثيف الاتصالات بهيئات الاتحاد البرلماني الدولي واتحاد البرلمانات الأفريقية وكل المنظمات البرلمانية الإقليمية ، من أجل توضيح موقف الجماهيرية الحضاري ، من أجل الوصول الى حل سلمي عادل لهذه القضية وفقاً لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، ولتأكيد وقوف البرلمانات العربية مع الشعب العربي الليبي في رفضه للحصار واعتباره عدواً علينا وخرقاً لميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

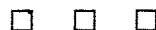
٣ – تشكيل لجنة برلمانية عربية للمتابعة برئاسة السيد رئيس الاتحاد مهمتها متابعة تطورات القضية ، واتخاذ الاجراءات العملية التي تقضي بها تلك التطورات .

٤ – ابلاغ هذا البيان الختامي والقرارات التي يتضمنها لامين عام جامعة الدول العربية ، والامين العام للامم المتحدة ، وللمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية ، ولكلية المنظمات الشعبية العربية .  
وقرر البرلمانيون العرب رفع برقية تقدير ومساندة وتضامن

للاخ / العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح وتوجيه رسالة شكر  
للأخ / أمين مؤتمر الشعب العام طالبين منه إبلاغ الشعب العربي  
الليبي عبر مؤتمراته الشعبية الأساسية عن تلاحم وتضامن  
البرلمانيين العرب ، وعبروا عن تقديرهم لحفاوة الاستقبال  
والضيافة .

وأعلن البرلمانيون العرب عن تقديرهم العالي للجهود التي  
بذلها جهاز الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي برئاسة الامين  
العام في تنفيذ قرارات دورات المجلس ومتتابعة تنفيذها .

مجلس  
الاتحاد البرلماني العربي



## **زيارات الوفود البرلمانية العربية الى مختلف بلدان آسيا وافريقيا واوروبا**

### **وفد آسيا :**

قام بزيارة كل من : الصين ، الهند ، باكستان وایران . وقد شارك في الوفد برلمانيون عن الشعب البرلمانية العربية التالية : الاردن ، سوريا ، اليمن وممثل من الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .

### **وفد اوروبا :**

قام بزيارة كل من : النمسا ، بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، المجر ، روسيا ، البرلمان الاوروبي . وشارك في الوفد ممثلون عن الشعب العربية التالية : الاردن ، تونس ، سوريا ، مصر ، اليمن والامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي .

### **وفد افريقيا :**

قام الوفد في المرحلة الاولى بزيارة كل من ساحل العاج والسنغال وشارك فيه ممثلون من الشعب البرلمانية العربية في كل من : الاردن سوريا ، مصر ، المغرب ، والامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي . وفي مرحلة ثانية ترأس الامين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد عبد الرحمن بوراوي وفدا آخر قام بزيارة زيمبابوي .

تنفيذا للقرار المتعلق بارسال وفود برلمانية عربية الى برلمانات الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي الذي اتخذه الاجتماع الاول من الدورة الطارئة الثانية والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في العاصمة الليبية طرابلس ( ١٥ - ١٦ كانون الثاني - يناير ١٩٩٢ ) للبحث في التهديدات الموجهة ضد الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة والاعراب عن تضامن البرلمانيين العرب مع الشعب العربي الليبي الشقيق في مواجهة تلك التهديدات اجرت الامانة العامة للاتحاد بعد انتهاء الاجتماع مباشرة اتصالات واسعة مع الشعب الاعضاء في الاتحاد ومع برلمانات الدول المعنية وتم الانفاق على ارسال اربعة وفود برلمانية عربية يقوم كل منها بالاتصال بعدد من برلمانات الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي ، وذلك على النحو التالي : وفد الى آسيا ، وفد الى اوروبا ، وفد الى امريكا الشمالية والجنوبية ، ووفد الى افريقيا كذلك تم تحديد برنامج الزيارة لكل من هذه الوفود كما يلي :

ولأسباب خارجة عن ارادة الاتحاد  
تعذر تنفيذ زيارة الوفد الذي كلف  
بزيارة بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا  
الجنوبية .

وقد التقى أعضاء الوفود الثلاثة  
مع ممثلي البرلمانات والحكومات في  
البلدان التي تمت زيارتها وأوضحوا  
جميع ملابسات الأزمة المتعلقة باتهام  
ليبيا في حادث الطائرتين ، كما  
شرحوا أبعاد الموقف الإيجابي المرن  
الذي اتخذه ليبيا من الأزمة ،  
والاستعداد الذي ابدته لايجاد حل  
سلمي لها يقوم على احترام الشرعية  
الدولية ، ومن خلال هيئة تحقيق  
محايدة واوضح أعضاء الوفود  
بجلاء تضامن البرلمانيين العرب مع  
الحقيقة ليبيا في مواجهة الأزمة :

وبعد عودة الوفود رفع كل وفد  
تقريرا الى سيادة رئيس مجلس  
الاتحاد حول نتائج الزيارة ، وقد  
أجمع أعضاء الوفود على بعض  
الملاحظات التي تجلت لهم أثناء الزيارة  
وهذه الملاحظات هي التالية :

(١) أن هذه الزيارات كانت ضرورية  
ومفيدة . فقد عكست تحرر كبرمانيا  
عربيا جماعيا ازاء قضية قومية جليلة  
وأبرزت وحدة الموقف البرلماني العربي  
المتضامن مع الشقيقة الجماهيرية ،  
وأكدت للبرلمانات التي تمت زيارتها ،  
وهي مؤسسات فاعلة في بلدانها ، أن  
التضييق على ليبيا لن يمر دون

تأثيرات سلبية على علاقاتها المستقبلية  
مع البلدان العربية .

(٢) لقد كانت هذه الزيارة ، وفي  
الفترة التي جرت فيها بالذات ،  
فرصة مناسبة لاستكشاف الكثير من  
الخلفيات في التطورات التي تجري  
في عالم اليوم . أن عالم اليوم ، هو  
عالم الاقوياء . والنظام العالمي الجديد  
تجري صياغته حاليا من موقع القوة  
التي تتمتع بها الولايات المتحدة  
اقتصاديا وعسكريا . فقد عبر العديد  
من البرلمانيين عن قناعات مماثلة  
لقناعاتنا ازاء الأزمة بخصوص ليبيا ،  
ولكنهم في الوقت نفسه أشاروا  
وبصراحة الى انهم ليسوا مستعدين  
للوقوف وحدهم في مواجهة مأسموه  
بـ (الموقف الدولي الموحد) الذي  
تحاول الولايات المتحدة فرضه من  
خلال الامم المتحدة .

(٣) ان الصالح الاقتصادية للدول  
تشكل العنصر الاهم في تحديد  
سياساتها وموافقها . وقد أعربت  
بعض البرلمانيات صراحة عن رغبتها  
في رؤية الاستثمارات العربية توظف  
في مشاريعها ، مع اعطاء ضمانات  
كافية تكفل حرية الاستثمار وجني  
الارباح وما أحوجنا في هذه  
الظروف الى ايجاد مصلحة لهذه  
الدول في التعاون معنا اذا نريد  
لها ان تؤيدنا في قضيانا القومية  
والإنسانية مستقبلا .

(٤) لقد لمس الوفد الذي زار اوربا بشكل واضح فاعلية المؤسسات البرلمانية في دول اوروبا الغربية ، وقدرتها على التأثير في الحكومات وفي الرأي العام في بلدانها كذلك لمس من ناحية أخرى اننا ما نزال بعيدين عن هذه المؤسسات وعلاقاتنا معها سواء على صعيد الاتحاد البرلماني العربي أم على الصعيد الثنائي هي علاقات بسيطة وذات طابع موسمي . ومن الضروري وضع خطة عمل جدية ، على صعيد اتحادنا وفي اطار برلماناتنا الوطنية لعادة النظر في علاقاتنا مع هذه البرلمانات باتجاه توسيعها وتعزيزها .

والى جانب البرلمانات الوطنية تجدر الاشارة الى كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي اللذين يلعبان دورا فعالا في صياغة برامج التعاون الاقتصادي والسياسي بين مختلف دول العالم من جهة ، وبلدان

الجماعة الاقتصادية الاوروبية من جهة أخرى . ان التوجه الذي يسير فيه الاتحاد البرلماني العربي مؤخرا بتعزيز علاقاته مع هاتين المؤسستين ، هو توجه يحظى بالتقدير وينبغي ان يجري دعمه من جانب جميع الشعب البرلمانية العربية الاعضاء في الاتحاد.

(٥) لقد اوضحت زيارة الوفد البرلماني العربي الى مختلف بلدان العالم أهمية التغطية الاعلامية لاي نشاط يمكن ان نقوم به . ان محصلة هذا النشاط لن تساوي شيئا اذا لم يتزافق هذا الجهد مع تغطية اعلامية تتوضع ابعاده وتتفقه الى مختلف الاوساط . وقد حاولت الوفود العربية ضمن الامكانات المحدودة المتاحة لها ، ان تغير هذا الجانب اهمية خاصة من خلال التقارير الصحفية التي كانت ترسلها الى بعض وكالات الانباء وبعض الصحف والى الامانة العامة للاتحاد لتغطية تحركها

# بيان صادر عن الوفود البرلمانية العربية في مؤتمر ياوندي

ان البرلمانيين العرب المشاركون في المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ياوندي - الكاميرون في الفترة من ٦ الى ١٣ /٤ /١٩٩٢م ، الممثلين للمجالس التشريعية في كل من الاردن ، تونس ، جيبوتي ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، مصر ، الجمهورية الليبية ، المغرب ، اليمن المجتمعين بياوندي الثلاثاء الموافق ١٩٩٢/٤/٧ وبعد دراستهم للوضع الجديد الناشئ عن استصدار القرار رقم ٦٤٨ عن مجلس الامن والقاضي بفرض عقوبات قسرية ضد الشعب العربي الليبي وانطلاقا من قرارات مجلس الاتحاد البرلماني العربي في دورته الطارئة التي انعقدت بتاريخ ١٤ و ١٥ /١ /١٩٩٢ ، اذ يؤكدون ما يلي :

- ١ - ان الجمهورية العربية الليبية قد تجاوبت تجاهبا تاما وأبدت تعاونها مع مضمون القرار رقم ٧٣١ الصادر عن مجلس الامن الدولي والذي يدعوا الى تعاونها مع التحقيقات القضائية حول حادث الطائرتين ، وذلك من خلال البلادات التي قامت بها من أجل حل هذه القضية حلا سلبيا في اطار ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .
- ٢ - ان الجمهورية العربية قد اعلنت نيتها للارهاب الدولي بكل اشكاله .
- ٣ - ان القرار رقم ٧٤٨ الذي صادق عليه مجلس الامن اتخذ دون

انتظار حكم محكمة العدل الدولية على الرغم من اعلان جميع الاطراف قبولها وذلك خوفا من صدور اي حكم قد يكون في غير صالح الدول الغربية .

٤ - ان القرار رقم ٧٤٨ قد اتخذ رغم امتناع خمس دول تمثل حوالي نصف سكان العالم .

وعليه فان البرلمانيين العرب

١ - يعلنون تضامنهم التام مع الشعب العربي الليبي في مواجهة كل هذه التهديدات ويرفضون اتخاذ اي اجراءات قسرية ضده .

٢ - يجددون تأييدهم لل موقف الحضاري والمسؤول والمنصف الذي تعاملت به الجماهيرية مع هذه القضية .

٣ - يحييون ويثمنون عاليًا وقوف جميع الاتحادات والمنظمات والهيئات والاحزاب العربية والدولية مع الجماهيرية الليبية في هنا الظرف الدقيق .

٤ - يسعون كل الاهداف والنظمات العربية والدولية وجميع انصار السلام في العالم للعمل على دعم شعب الجماهيرية الليبية في مواجهة هذه التهديدات التي من شأنها المساس باستقلال وسيادة وأمن الجماهيرية والحق، الفرد بشعبها الشقيق .

٥ - ينشدون جميع برلمانات العالم المشاركة في هنا المؤتمر للوقوف مع الشعب العربي الليبي والاعراب عن تضامنها معه في مواجهة هذه الحملة الظالمة والتهديدات بكافة أشكالها .

٦ - يسعون مجسّن الاتحاد البرلماني العربي الى عقد اجتماع عاجل في اطار الدورة الطارئة المفتوحة لبحث مستجدات الوضع واتخاذ الاجراءات التي يقتضيها المصير العربي الواحد .

الاتحاد البرلماني العربي

يأوندي - ١٩٩٢/٤/٧ م

# تقرير

- ١ -

## نفري الإمانة العامة حول أعمال ومقررات المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي

ياوندي - الكاميرون

٦ - ١٩٩٤/٤

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز  
وقائع المؤتمر والنتائج التي تم خوض  
عنها .

**أولاً - جلسة افتتاح المؤتمر :**  
عقدت جلسة افتتاح المؤتمر في  
مقر المؤتمرات في ياوندي تحت رعاية  
وبحضور رئيس جمهورية الكاميرون  
السيد بول بيا . ونظراً لانشغالات  
السيد رئيس الجمهورية فقد عقدت  
جلسة الافتتاح في الساعة الرابعة من  
بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في  
السادس من نيسان / أبريل / ١٩٩٢ بدلاً  
عن موعد انعقادها العادي قبل  
ظهر يوم الاثنين .

وكانت أول المتحدثين في جلسة

**تمهيد :**  
في الفترة ما بين السادس والعادي  
عشر من نيسان / أبريل / ١٩٩٢  
جرت في مدينة ياوندي / عاصمة  
جمهورية الكاميرون / أعمال المؤتمر  
السابع والثمانين للاتحاد البرلماني  
الدولي ، وكذلك اجتماعات الدورة  
الخمسين بعد المائة لمجلس الاتحاد  
بحضور وفود تمثل الشعب البرلمانية  
في خمسة وثمانين بلداً ، بالإضافة  
إلى وفود ملاحظة تمثل منظمات  
ال الأمم المتحدة المختلفة ، وعدد من  
المنظمات البرلمانية الإقليمية من  
بينها : الاتحاد البرلماني الأوروبي ،  
مجلس وأوربا ، المجلس الوطني  
الفلسطيني ، برلمان الأند ...

الافتتاح السيد س.ي. جبريل ، رئيس الجمعية الوطنية في الكاميرون الذي رحب بأعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ، مشيرا الى أن الكاميرون ، البلد الاتحادي الذي يعترف بلغتين رسميتين ( الانكليزية والفرنسية ) والذي يمثل تمازج ثقافات عديدة قد كان منذ استقلاله على صلة وثيقة بالاتحاد البرلماني الدولي وانه يفخر باستضافته في عام ١٩٧٢ لمجلس الاتحاد ، وفي عام ١٩٨٢ للمؤتمر البرلماني الدولي حول « السياسات والبرامج والتشريعات الخاصة بالأطفال في إفريقيا » .

و حول الوضع في الكاميرون أشار السيد جبريل الى انه بعد ثلاثة عاما من نظام سياسي يقوم على أساس الحزب الواحد نجحت الكاميرون في تنظيم انتخابات تشريعية تقوم على التعددية الحزبية ، اسفرت عن وجود ممثلي لاربعة احزاب ( من اصل ٣٢ ) في البرلمان ، وأن اشاعة الديمقراطية في المؤسسات قد تحقق بفضل ديناميكية شعب الكاميرون وحرصه على صيانة السلام والسيادة في طريق التطور والتقدم تحت قيادة رئيس الدولة السيد بول بيا .

ثم تحدث السيد مارتينيز /إسبانيا/ ، بوصفه الرئيس بالوكالة للاتحاد البرلماني الدولي ، نظرا لغياب رئيس الاتحاد ، السيد مايكل

مارشال ، الذي يشارك في الانتخابات البرلمانية في بريطانيا . والى السيد مارتينيز رسالة وجهها السيد مارشال الى عضاء المؤتمر عبر فيها عن أسفه لعدم تمكنه من المشاركة في أعمال المؤتمر السابع والثمانين . وأشارت رسالة السيد مارشال الى أن الكاميرون تستضيف أعمال المؤتمر البرلماني الدولي في مرحلة دقيقة من تاريخها الوطني ، وان اعضاء المؤتمر هم أول ممثلي المجتمع الدولي يتلقون مع أعضاء البرلمان الكاميروني الجديد المتعدد الاحزاب .

ونوه السيد مارشال في رسالته الى أن امام المؤتمر ٨٧ مسألتين هامتين : الاولى تتعلق بصياغة وجهة نظر البرلمانيين في العالم عشية مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو ( البرازيل ) في حزيران - يونيو القادم . وان القضايا التي سيعالجها المؤتمر مثل : التغيرات المناخية ، استنزاف طبقة الاوزون ، انحسار الغابات وحماية المحيطات ... الخ وهي قضايا تمس العالم بأجمعه . ولذلك تتطلب معالجة عالمية شاملة .

والقضية الثانية المطروحة امام المؤتمر هي الترابط القائم بين الديمقراطية والتنمية والتنوع الاثني وما يسمى مكافحة السلام . ومن محسن الصدف ان تناقش هذه المسألة في الكاميرون ذي التنوع

الاثني الواضح الذي بدا يغدو السير على دروب الديمقراطية والتعددية ، والذي تُؤكّد تجربته وتجارب مختلف البلدان انه لا يمكن تحقيق تنمية ثابتة بدون توسيع الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

وطرق السيد مارشال في رسالته الى التطورات الكبيرة التي شهدتها العالم منذ مؤتمر الاتحاد الاخير في سانتياغو ، مشيرا الى تحقيق السلام في السلفادور وحدوث تقدم لاحلال السلام في كمبوديا ، والى بدء عملية السلام الذي طال انتظاره في الشرق الاوسط . ونوه ايضا بميلاد عدد من الدول المستقلة التي كانت سابقا في اطار الاتحاد السوفييتي ، مرحبا بانضمام جمهوريات البلطيق الثلاث الى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي .

وفي ختام رسالته اشار السيد مارشال الى ان العالم مايزال يواجه تحديات اخرى ابرزها المتعلقة بالامن ، ونزع السلاح والعلاقات بين الشمال والجنوب والارهاب والاتجار بالمخدرات ، وأنه لا بد من تضافر الجهد الدولي الخيرة لايجاد حلول جدية ومعقولة لهذه التحديات .

ثم استمع المؤتمر الى السيد ايفيتيف ، ممثل الامين العام للامم المتحدة ، الذي نقل الى اعضاء المؤتمر رسالة من السيد بطرس بطرس غالى ، أمين عام الامم المتحدة ، الذي

عبر عن سرووره البالغ لكون اول رسالة رسمية تصدر عنه موجهة الى اعضاء المؤتمر ٨٧ للاتحاد الذي يعقد في القارة الافريقية . وأشار السيد غالى في رسالته الى انه كبرلاني سابق يعرف الخدمات الجليلة التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي لقضايا السلام في العالم والتعاون بين الشعوب . ونوه السيد غالى بأهمية ادراج موضوع البيئة في جدول أعمال المؤتمر ٨٧ قبيل انعقاد مؤتمر الامم المتحدة حول الموضوع في البرازيل . كما عبر عن ترحيبه بطرح موضوع العلاقة بين الديمقراطية والتنمية والتنوع الاثنى في جدول اعمال المؤتمر مؤكدا انه حين تصاب الديمocraticية بنكسة فانها سوف تؤثر على مجمل التطور في البلاد ، وعلى عملية التنمية بصورة خاصة .

ومن هنا تنهض مسؤولية البرلمانيين - كمشرعين - في الحفاظ على الديمقراطية وتوسيعها وتعزيزها . وفي ختام رسالته عبر الامين العام للامم المتحدة عن شكره للاتحاد البرلماني الدولي على ما يقوم به من جهد لدعم التعاون الدولي ، وعن تعاونه الوثيق مع منظمة الامم المتحدة في الميدان المشتركة مؤكدا انه سيبذل قصارى جهده لتوسيع هذا التعاون وتعزيزه في المستقبل .

وكان آخر المتحدثين في جلسة الافتتاح هو السيد بول بيا ، رئيس

جمهورية الكاميرون الذي استهل خطابه بالترحيب بوفود المؤتمر السابع والثمانين باسم شعب الكاميرون وحكومته . وحجا الرئيس بيا الدور الذي يقوم به الاتحاد في تعزيز روابط الصداقة والتضامن بين الشعب . وتعرض السيد رئيس الجمهورية الى التطورات الديمقراطية الاخيرة في الكاميرون ، مشيرا بشكل خاص الى أن البرلمان الجديد يعكس بصورة صحيحة تماما التنوع الاثني والثقافي واللغوي والديني والسياسي في الكاميرون . ومع ذلك فإن النظام الذي أثبت نجاحه في الكاميرون لا يمكن بالضرورة ان يكون قابلا للتطبيق في بلدان أخرى .

الفقر هو أكثر التهديدات خطورة على الديمقراطية في بلدان العالم الثالث . فالحق في الحرية لا ينفصل ابدا عن الحق في العيش الكريم والتنمية ، اذ لا توجد ديمقراطية بدون تنمية .

وعبر السيد بيا عن الاسف لعدم اشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية بالرغم من انجذاب التوترات في العالم ، مشيرا الى أن انتهاء التنافس بين الشرق والغرب لم يؤود الى انتهاء تهميش العالم الثالث لأن اشكالا جديدة من الهيمنة اخذت بالظهور ، ولم تتوفر حتى الان ظروف مؤاتية لإقامة نظام عالمي عادل .

في بلدان الجنوب تواجه ازمات اقتصادية لم يسبق لها مثيل ، ومع ذلك فهي تحاول اشاعة الديمقراطية ومعالجة اوضاعها الاقتصادية المتدحورة في وقت واحد . وفي اشارته الى العلاقة مع البلدان الافريقية اوضح السيد بيا أن العون المقدم الى افريقيا ليس اكبر من تعويض عن الاستغلال الذي خضعت له القارة طوال قرون . ومع ذلك وحتى الان مازالت اسعار المواد الاولية في تدهور ، والمديونية تزيد مهددة بالخطر الشديد الوضع الاقتصادي لجميع بلدان القارة .

ومثل هذا الوضع يشكل في حال استمراره عامل عدم استقرار كبير وخطرا جديا على الديمقراطية كذلك اوضح السيد بيا أن على البلدان

وحول التطور الديمقراطي في افريقيا قال السيد بيا أن الديمقراطية في افريقيا يجب أن تسير بخطى ثابتة ومتلائمة مع الاوضاع والظروف التاريخية الخاصة بكل بلد . وان على كل بلد ان يكافح في سبيل الديمقراطية على ضوء القيم الخاصة به ، وفي التحليل النهائي لكل شعب حق اتخاذ القرار فيما هو صالح له . وان اولئك الذين يريدون التبشير بالديمقراطية يجب أن يتحققوا ان الدول الحرة مسؤولة عن مواطنيها فقط وان الديمقراطيات الناشئة بحاجة الى مزيد من العدالة والتفهم وال موضوعية في الحكم عليها من قبل الآخرين . وأوضح السيد بيا أن

الصناعية الفنية التي أظهرت استعداداً للتضامن والمساعدة مع بلدان أوروبا الشرقية ان تظفر نفس الاستعداد ازاء البلدان النامية . فالتضامن في عالم اليوم لا يجوز ان يكون انتقائياً . وعلى الاتحاد البرلماني الدولي الذي يمثل صوت الشعوب ان يستخدم نفوذه ليجعل الرأي العام والحكومات في بلدان الشمال تدرك حاجات الشعوب الفقيرة وتهب لمساعدتها . وفي ختام كلمته تمنى السيد بيا النجاح للمؤتمر .

#### **ثانياً - جدول أعمال المؤتمر السابع والثمانين - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس :**

اقر مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ ١٤٩ في سانتياغو جدول أعمال المؤتمر ٨٧ على النحو التالي :

- ١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر .

- ٢ - دراسة الطلبات الممكنة لدرج بند اضافي في جدول أعمال المؤتمر .

- ٣ - البيئة والتنمية : آراء البرلمانيين حول التوجهات الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية وآفاقه .

- ٤ - تنظيم الديمقراطية وحسن

سيرها والتعبير عن الشعور الثاني كوسيلة لضمان استقرار جميع الدول والتنمية الاقتصادية واستخدام أفضل للكاسب السلام لفائدة العالم الثالث .

٥ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٦ - انتخابات الى عضوية اللجنة التنفيذية .

( قام المؤتمر بانتخاب عضو في اللجنة التنفيذية ليحل محل السيد مارتينيز / إسبانيا / الذي تنتهي مدة عضويته في فترة انعقاد المؤتمر ٨٧ ، وعيضا آخر بدلاً عن السيد فالكوف / بلغاريا / الذي لم يعد عضواً في برلمان بلاده ) .

وفي بداية الجلسة الأولى التي عقدها المؤتمر نقل السيد مارتينيز ، رئيس الاتحاد بالوكالة ، إلى المؤتمر التوصية التي أقرها مجلس الاتحاد بانتخاب السيد س.ي جبريل ، رئيس الجمعية الوطنية في الكاميرون رئيساً للمؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي . وقد وافق المؤتمر على التوصية بالإجماع والتصفيق .

وبعد استلامه لرئاسة المؤتمر شكر السيد جبريل أعضاء المجلس والمؤتمرون على الثقة التي أوليت له ، مؤكداً

عامة والالتزام اجتماعي وسياسي  
للتحفيظ من تأثيراته .

**٣) طلب الشعبة البرلمانية الكويتية  
تحت عنوان :**

« اسهام البرلمانات في تشديد الضغط على جميع الدول التي مازالت تعتقل اسرى الحرب والمحتجزين والرهائن كنتيجة للحروب والاحتلال والاختطاف ، بهدف ضمان تحريرهم الفوري واعادتهم الى اوطانهم وذلك تنفيذا لشروط القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية » .

**٤) طلب الشعبة البرلمانية العراقية  
تحت عنوان :**

« قرارات مجلس الامن حول حرب الخليج ، وخاصة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق » .

**٥) طلب الشعبة البرلمانية السورية  
تحت عنوان :**

« دور البرلمانات في دعم الجهد الدولي لايجاد توسيبة سلمية ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط في سياق تنفيذ قواعد القانون الدولي .

**٦) طلب الشعبة البرلمانية المصرية  
تحت عنوان :**

« الحاجة الى ايجاد حل جذري لمشكلة ديون العالم الثالث ، وبخاصة ديون القارة الافريقية » .

انه يعتبر هذه الثقة تكريما للكاميرون بأسره في شخصه . ودعا اعضاء الوفود المشاركة الى تسمية ممثليها لمنصب نائب الرئيس ليتسنى لها المشاركة في قيادة جلسات المؤتمر .

**ثالثا :**

**أ - الطلبات الخاصة بدرج بنود اضافية في جدول أعمال المؤتمر :**

ناقش المؤتمر في جلسته الاولى تسعه طلبات لدرج بنود اضافية في جدول أعماله ، وذلك على النحو التالي :

**١) طلب الشعبة البرلمانية في بيرو  
تحت عنوان :**

« النضال ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات على المستوى العالمي » .

**٢) طلب الشعبة البرلمانية الاسترالية  
تحت عنوان :**

« الطبيعة الوبائية لمرض نقص المناعة المكتسبة ( الايدز ) :

- تهديده للنمو الاقتصادي العالمي والاستقرار السياسي والاجتماعي ، خاصة في العالم الثالث .

- تطوير سياسات تهدف الى تحويل المعرفة العلمية الى سياسة

ممثلو وفود كل من الارجنتين والبيرو عن سحب طلباتهم الخاصة بادراج البنود الاضافية واعلن مندوب الشعبية المصرية عن سحب طلبهما لصالح الطلب العربي الذي تقدمت به الشعبية السورية ، معربا في الوقت نفسه عن الامل في ان يقر المؤتمر ادراج الطلب المصري حول مدینونية بلدان العالم الثالث كبنداً اساسي في جدول أعمال المؤتمر الثامن والثمانين القادم في ستوكهولم .

وتم صرف النظر عن مناقشة سحب الطلب العراقي لصالح الطلب العربي .

وهكذا بقيت امام المؤتمر اربعة طلبات فقط هي : الاسترالي ، الكويتي ، الكندي ، العربي . وقد جرى التصويت على الطلبات الاربعة لتحديد الطلب الذي سيغزو بأكبر عدد من الاصوات يفوق الثلاثين وكانت نتائج التصويت كما يلي :

**٧ ) طلب الشعبة البرلمانية الكندية**  
تحت عنوان :  
«الشفافية في مبيعات الاسلحة من خلال ايجاد سجل عالمي للاسلحة » .

**٨ ) طلب الشعبة البرلمانية الإيرانية**  
تحت عنوان :  
« العمل البرلماني لتفادي اية تحركات تهديدية وعدوانية ضد الامم والوحدة الترابية للبلدان بصورة عامة . التهديدات الامريكية ضد ليبيا وغزو البلدان العربية ، وخاصة جنوب لبنان من قبل اسرائيل ، على وجه الخصوص » .

**٩ ) طلب الشعبة البرلمانية في الارجنتين** تحت عنوان :  
« تدابير الحماية وحواجز التعرفة فيما يتعلق بالمناقشة واسعنة الليبرالية في التجارة والديمقراطية في البلدان النامية » .  
وقبل اجراء عملية التصويت اعلن

### مع الطلب ضد الطلب الامتناع اکثرية الثنین

|     |     |    |     |                 |
|-----|-----|----|-----|-----------------|
| ٤٧٠ | ٢٢٦ | —  | ٧٠٤ | الطلب الاسترالي |
| ٢٠١ | ٥٩١ | ٣٩ | ٢٦٠ | الطلب الكويتي   |
| ٤٦٨ | ١٨٠ | ١٣ | ٦٨٩ | الطلب الكندي    |
| ٢٩٠ | ٣٦١ | ٧١ | ٣٦٦ | الطلب العربي    |

**رابعاً - اجتماعات اللجان :**  
عقدت في إطار المؤتمر السابع والثمانين اجتماعات ثلاث من لجان الدراسة الدائمة ، وذلك على النحو التالي :

١ - اللجنة الخامسة :  
(لجنة التربية والعلوم والثقافة والبيئة) .

التي ناقشت البند الثالث من جدول أعمال المؤتمر .

وعقدت اللجنة اجتماعين جرى الاول منهما في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الاربعاء الواقع في ٨ نيسان / ابريل ١٩٩٢ ، وقامت اللجنة باستعراض مشاريع القرارات والمذكرات المقدمة من الشعب حول هذا البند . وشكلت لجنة صياغة من ممثلي الشعب التالية : كندا - كوت ديفوار - الكويت - المغرب - الترويج - اندونيسيا - باكستان - سوريا - فرنسا - مصر - ليبيريا . وعهد الى لجنة الصياغة باعداد مشروع بيان حول موضوع البند الثالث المتعلق بالبيئة ، واعداد مسودة رسالة موجهة الى الرئيس الامريكي بوش ومشروع رسالة اخرى موجهة الى اعضاء الكونغرس الامريكي لحثهم على توجيه اهتمام خاص لموضوع البيئة .

وقد اظهرت نتائج عمليات التصويت ان الطلبات الاربعة قد احرزت اكثريات الثلاثين المطلوبة . ولكن الطلب الاسترالي احرز اكبر عدد من الاصوات يفوق اكثريية الثلاثين ، فأصبح بذلك هو البند الاضافي الذي تم ادراجه في جدول أعمال المؤتمر . وقد أحيل البند الى لجنة الدراسة الثالثة وهي « لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية » لمناقشته واعداد مشروع قرار حوله .

**ب - الطلب الخاص بادراج بند طاريء في جدول أعمال المؤتمر :**

قبل افتتاح المؤتمر بيوم واحد جرى في جمهورية البيرو في امريكا اللاتينية انقلاب عسكري قام به رئيس الجمهورية فأعلن عن تعليق العمل بالدستور وحل البرلمان . وعلى اثر ذلك تقدمت وفود كل من الاوروغواي وفنزويلا والارجنتين والبيرو ( وفد الشعبة البرلمانية في البيرو كان حاضرا في المؤتمر ) بطلب ادراج بند طاريء تحت عنوان : « الدفاع عن المؤسسات التمثيلية في البيرو » وقد وافق المؤتمر بالتصفيق على ادراج هذا البند وشكلت لجنة صياغة مصفرة لاعداد مشروع قرار حوله يقدم الى الجلسة العامة لاقراره .

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في السبت الواقع في 11 نيسان / ابريل 1992 ، ناقشت اللجنة مشروع القرار المعد من قبل لجنة الصياغة وأقرته بالإجماع ، وقررت رفعه الى المؤتمر .

كذلك انتخبت اللجنة مكتبها على النحو التالي :

- السيد فيتالوني / ايطاليا / رئيسا

- السيدة نزيهة مزهود / تونس / نائبة للرئيس

- السيد دوساي / الهند / نائبا للرئيس

#### ٤ - اللجنة الثالثة :

( وهي لجنة القضايا الاقتصادية والاجتماعية ) .

عقدت هذه اللجنة اجتماعا استثنائيا لمناقشة البند الاضافي الذي اقر المؤتمر ادراجه في جدول أعماله ( حول مرض الايدز ) . وشكلت لجنة صياغة وضعت مشروع قرار وافق عليه اللجنة بالإجماع ، وقررت رفعه الى الجلسة الخاتمية للمؤتمر .

#### خامسا - الجلسة الخاتمية للمؤتمر :

عقدت اللجنة الخاتمية للمؤتمر في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم السبت الواقع في 11 نيسان

ذلك قامت اللجنة في اجتماعها الثاني بانتخاب أعضاء مكتبها المكون من رئيس ونائبين للرئيس . وفاز بنتيجة التصويت السيد كاراغوفتي ( باكستان ) رئيسا للجنة ، وفاز السيد جاك ( فرنسا ) والسيد بيريرا ( اوروغواي ) بمنصب نائب الرئيس .

#### ٦ - اللجنة الاولى :

( وهي لجنة القضايا السياسية والامن الدولي ونزع السلاح التي ناقشت البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر ) .

عقدت هذه اللجنة ايضا اجتماعين : الاول - بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 9 نيسان / ابريل 1992 تم فيه تشكيل لجنة صياغة من ممثلي البرلمانات التالية : بلجيكا - كاميرون - هولندا - اندونيسيا - تركيا - المانيا - باكستان - العراق - بلغاريا - الهند - لوضع مشروع قرار حول البند الرابع .

/ ابريل ١٩٩٢ برئاسة السيد س. جبريل ، رئيس المؤتمر ، رئيس الجمعية الوطنية في الكاميرون .

ابتدأت الجلسة بانتخاب الاعضاء الجدد في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي . وقد عرض السيد مارتينيز ، رئيس مجلس الاتحاد بالوكالة ، أمام المؤتمر التوصية كان مجلس الاتحاد قد اتخذها قبل ظهر اليوم نفسه بترشيح كل من السيدين ليهيل باب (المجر) واشكيناز (بلغاريا) إلى عضوية اللجنة التنفيذية بدلاً عن السيدين مارتينيز وفالكوف .

ثم تلى مقررو اللجان الدائمة تقرير لجانهم التي ارتفت بمشاريع القرارات التي كانت تلك اللجان قد صاغتها وأقرتها في اجتماعاتها . وأعلن المؤتمر عن موافقته على تلك المشاريع بعد أن أطلع عليها أعضاء المؤتمر .

بعد ذلك استمع المؤتمر إلى تقارير اللجان الدائمة حول مشاريع القرارات التي وافقت عليها تلك اللجان وال المتعلقة بالبنود ٣ ، ٤ ، ٧ من جدول أعمال المؤتمر . وذلك على النحو التالي :

- عرض السيد اسماعيل ( مصر ) تقرير لجنة التربية والعلوم والثقافة والبيئة حول البند الثالث من جدول الأعمال .

- وقدم السيد فان فامبيكيه

( بلجيكا ) تقرير لجنة القضايا السياسية والأمن الدولي ونزع السلاح حول تنظيم الديمقراطية وضمان حسن سيرها .

- وقدمت السيدة سوليفان ( استراليا ) تقرير اللجنة الخاصة بمناقشة البند الاضافي الذي ادرج في جدول أعمال المؤتمر حول وباء الايدز .

وبعد الانتهاء من استعراض مشاريع القرارات تعاقب على منصة المؤتمر مثل المجموعات البرلمانية المختلفة الذين القوا كلمات عبروا فيها عن الشكر والامتنان للكاميرون شعباً وبرلماناً وحكومة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وحسن تنظيم المؤتمر ، وتمنوا لهذا البلد التقدم والازدهار في ظل نظامه الديمقراطي الوليد .

وتحدث باسم الوفود العربية السيد د. محمد جلال السعيد ، رئيس الوفد المغربي وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد . وقد أشار السيد السعيد إلى أنه بعد أسبوع من المداولات الفنية والمشرمة القائمة على إيمان عميق بالديمقراطية تم التوصل إلى قرارات هامة ومفيدة . ونوه بالتنظيم الجيد للمؤتمر وبالحفاوة البالغة التي قوبلت بها الوفود مشيراً إلى أن ذلك يؤكد قدرة أفريقيا على انجاح ظاهرة دولية

بيرة كالمؤتمر البرلماني الدولي . خص السيد السعيد بالشكر سيادة بل بيا ، رئيس جمهورية الكاميرون لى رعايته أعمال المؤتمر وحفل نتاجه ، وشعب الكاميرون وحكومته برلمانه على كرم الضيافة وحسن استقبال .

وحضارتها ومنتجاتها من جهة ، وللتوصل الى قرارات بناءة تسهم في تعزيز التفاهم بين مختلف الشعوب وتعزيز التعاون بين دول العالم أجمع .

وقبل أن يعلن عن اختتام أعمال المؤتمر أعرب السيد جبريل ، رئيس المؤتمر ، رئيس الجمعية الوطنية في الكاميرون ، عن امتنانه لكلمات الشكر التي أعرب فيها ممثلو المجموعات الجغرافية - السياسية عن سرورهم لانعقاد المؤتمر في الكاميرون وأكد أن انعقاد هذا المؤتمر الدولي الهام في الكاميرون يشكل دعماً لسيرة الديمقراطية في هذا البلد الأفريقي النامي ، وان البرلمان الكاميروني لن يدخل جهداً في التعاون مع جميع برلمانات العالم من أجل تقدم الإنسانية وأزدهار وتوسيع السلام والأمن في العالم . وتمنى لجميع أعضاء الوفود عودة حميّة إلى أوطانهم . ثم أعلن عن اختتام أعمال المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي .

#### **سادساً - الدورة الخمسون بعد المائة : مجلس الاتحاد البرلماني الدولي :**

انعقدت في إطار المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي أعمال الدورة الخمسين بعد المائة لمجلس الاتحاد ، وناقشت الدورة جدول أعمال يتضمن البنود التالية :

كما أعرب عن شكر الوفود البرلمانية العربية لموافقة المؤتمر على تمدد اللغة العربية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي ، وكذلك دراجه البند المتعلق بمديونية بلدان عالم الثالث على جدول أعمال المؤتمر القادم للاتحاد .

وأعرب السيد السعيد في ختام لمحته عن الشكر للسيد مارتينيز ، عضو السابق في اللجنة التنفيذية لاتحاد للنشاطات الهامة التي قام بها للاتحاد على رأس لجان عديدة خصصة ، لا سيما لجنة الشرق (وسط) مؤدياً بذلك خدمات جليلة لاتحاد .

وتحدث أيضاً ممثل الشعبة البرلمانية السويدية التي تستضيف المؤتمر القادم للاتحاد في ستوكهولم ، أيلول / سبتمبر القادم ف أكد عوة شعبته لجميع الشعب الأعضاء حضور مؤتمر ستوكهولم مؤكداً أن سويد ستبذل قصارى جهدها لكي جعل من مؤتمر ستوكهولم ، مناسبة نعريف برلماني العالم بتاريخ السويد

- ب. تقرير اللجنة .
- ١٤ - المؤتمر الثامن والثمانون للاتحاد ( ستوكهولم - ٧ / ١٢ / ايلول سبتمبر / ١٩٩٢ ) .
- ١٥ - أ. وضع جدول الاعمال .
- ب. اقرار قائمة المنظمات الدولية والهيئات الاخرى المدعوة لمتابعة أعمال المؤتمر بصفة ملاحظ .
- ١٥ - الاجتماعات البرلمانية الدولية القادمة .
- ١٦ - اقتراحات حول انتخاب عضو في اللجنة التنفيذية ليحل محل السيد مارتينيز ( اسبانيا ) الذي تنتهي عضويته في اللجنة التنفيذية في فترة انعقاد المؤتمر ٨٧ ، وانتخاب عضو آخر بدلاً عن السيد فالكوف ( بلغاريا ) الذي لم يعد عضواً في برلمان بلاده .
- ١٧ - جائزة дипломатии البرلamentaire . / اقتراح رئيس مجلس الاتحاد / .
- ١٨ - متابعة اعلان اللجنة التنفيذية حول « الدور الخاص للدبلوماسية البرلمانية في صنع السلام » . ( تقرير اللجنة التنفيذية ) .
- ١٩ - تقرير اللجنة التنفيذية حول سياسة الاتحاد وبرنامج عمله .
- ٢٠ - تطوير اسهام النساء في الحياة السياسية .
- ٢١ - طلب ادراج بند اضافي في
- ١ - اقرار جدول الاعمال .
- ٢ - اقرار محاضر اجتماعات الدورة الـ ١٤٩ لمجلس الاتحاد التي عقدت في سنتياغو ( تشيلي ) في اكتوبر / تشرين أول ١٩٩١ .
- ٣ - طلبات الانتساب واعادة الانتساب الى الاتحاد ( تقرير اللجنة التنفيذية ) .
- ٤ - الوضع في بعض الشعب الوطنية ( تقرير اللجنة التنفيذية ) .
- ٥ - تقرير الامين العام حول انشطة الاتحاد منذ الدورة الـ ١٤٩ للمجلس .
- ٦ - انشطة اللجنة التنفيذية ( تقرير الرئيس ) .
- ٧ - اقتراحات حول انتخاب رئيس المؤتمر السابع والثماني .
- ٨ - النتائج المالية لعام ١٩٩١ ( تقرير مراقبى الحسابات ) .
- ٩ - تقرير لجنة البيئة .
- ١٠ - تقرير اللجنة الخاصة بقضية الشرق الأوسط .
- ١ - تقرير اللجنة المكلفة بمراقبة الوضع في قبرص .
- ١٢ - تقرير اللجنة التحضيرية لأتمر الامن والتعاون في حوض البحر الابيض المتوسط .
- ١٣ - لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين .
- أ. انتخاب عضو بدلاً في اللجنة .

جدول اعمال المجلس حول «الترجمة  
إلى اللغة العربية في مؤتمرات الاتحاد  
البرلماني الدولي» .

في كل من يوغوسلافيا والجزائر حتى  
الدورة القادمة للمجلس في  
ستوكهولم / أيلول - سبتمبر /  
١٩٩٢ .

- الموافقة على أن تأخذ شعبية  
الاتحاد الروسي موقع شعبية الاتحاد  
السوفياتي السابق ، بما في ذلك  
الالتزامات المالية المترتبة عليها .

- تعليق عضوية الشعبة البرلمانية  
في الدومينيكان لعدم تسدیدها  
الالتزامات المالية لعدة سنوات .

### ٣ - حول استخدام اللغة العربية في مؤتمرات الاتحاد :

اقر المجلس ادراج البند الاضافي  
حول الترجمة العربية في مؤتمرات  
الاتحاد البرلماني الدولي في جلسته  
الاولى صباح يوم الاثنين ٦ / نيسان  
- ابريل / ١٩٩٢ . وفي جلسته  
الثانية صباح يوم السبت الواقع في  
١١ / نيسان - ابريل / ١٩٩٢ عرض  
د. محمد جلال السعيد ، رئيس  
الوفد المغربي ، الموضوع أمام اعضاء  
المجلس مؤكداً أهمية استخدام اللغة  
العربية التي يتحدث بها مواطنو  
احدى وعشرين دولة تشكل مجموعة  
جغرافية وسياسية هامة في العالم ،  
فضلا عن ان اللغة العربية قد  
اعتمدت من قبل الامم المتحدة  
ومنظماتها المختصة . وتحدث السيد  
مارتينيز ، رئيس الاتحاد بالوكالة ،

وقد ناقش المجلس جميع بنود  
جدول اعماله في جلستين عقدت  
الاولى منها صباح يوم الاثنين الواقع  
في ٦ نيسان / ابريل ١٩٩٢ ، وعقدت  
الثانية يوم السبت الواقع في ١١  
نيسان / ابريل ١٩٩٢ . وترأس  
اجتماعات هذه الدورة السيد  
مارتينيز (اسبانيا) نظرا لغياب  
السيد ما يكل مارشال ، بسبب  
الانتخابات المبكرة التي كانت تجري  
في بريطانيا في نفس فترة انعقاد  
المجلس . وفيما يلي عرض لأبرز  
القرارات التي اتخذها المجلس .

### ٤ - حول انتخاب رئيس المؤتمر السابع والثمانين :

اقر المجلس بالإجماع ان يقتصر  
على المؤتمر انتخاب السيد س.ي.  
جبriel ، رئيس الجمعية الوطنية في  
الكاميراون رئيساً للمؤتمر السابع  
والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي .

### ٥ - الوضع في بعض الشعب الوطنية :

- اقر المجلس تعليق عضوية  
الشعبية البرلمانية في زائير بسبب حل  
البرلمان .

- تأجيل البت بعضوية الشعبتين

السيد ليهيل جورجي باب (المجر) والسيد ايکو اشکینازی (بلغاريا) الى عضوية اللجنة التنفيذية لاحلا محل كل من السيد مارتينيز (اسبانيا) الذي انتهت مدة عضويته في فترة انعقاد المؤتمر ، والسيده فيكتور فالکوف (بلغاريا) الذي لم يعد عضوا في البرلمان البلغاري . وقرر المجلس رفع توصيته الى المؤتمر .

#### ٦ - تقرير لجنة حقوق الانسان :

- قدم رئيس لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين تقريرا مفصلا حول انتهاكات حقوق الانسان للبرلمانيين والبرلمانيين السابقين في كل من : تشيلي وكولومبيا وغينيا الاستوائية وهايتي وهندوراس واندونيسيا وجزر المالديف ونياغار ، وعرض مشاريع القرارات التي اعدتها اللجنة ، والتي تطالب السلطات المختصة في البلدان المعنية باحترام حقوق الانسان فيما يتعلق بالبرلمانيين المعتقلين او المنفيين . ووافق المجلس على جميع هذه المشاريع التي تحت ایضا الشعب الاعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على التضامن مع اولئك البرلمانيين وطالبة سلطات بلادهم باتخاذ موقف انساني وحضارى منهم .

- كذلك انتخب المجلس السيد اول اسبرسون (الدانمارك) عضوا

مشيرا الى ان اللجنة التنفيذية قد قررت بالإجماع الموافقة على طلب استخدام اللغة العربية في مؤتمرات الاتحاد اعتبارا من عام ١٩٩٣ . وقد وافق المجلس على ذلك بالإجماع والتصفيق .

#### ٤ - حول مؤتمر الامن والتعاون في منطقة المتوسط :

قدم السيد تافيرنيير (فرنسا) ، عضو اللجنة التحضيرية ، تقريرا امام المجلس اشار فيه الى الاجتماع الذي عقده لجنة التحضيرية في ياندي والذي ضم ممثلين من الشعب البرلمانية في كل من : فرنسا مصر - المغرب - اسبانيا - مالطا لمتابعة الترتيبات الخاصة بانعقاد المؤتمر الذي سيجري في مالقا - اسبانيا بين الخامس عشر والعشرين من حزيران - يونيو القادم . ودعا السيد تافيرنيير جميع برلمانات الدول المشاركة الى اعداد مذكرات وأوراق عمل تتضمن وجهات نظر كل برلمان حول مختلف الفضيال التي سيطر็ق اليها المؤتمر ، وارسال هذه المذكرات الى اللجنة التحضيرية وللجنة تنظيم المؤتمر قبل العشرين من ايار - مايو - القادر .

#### ١٥ - الانتخابات لعضوية اللجنة التنفيذية :

وافق المجلس على ترشيح كل من

بديلاً في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين . وقد تم انتخاب السيد اسبرسون بأغلبية ٦٧ صوتا مقابل ٤١ صوتا نالها منافسه الروماني السيد فيوريل غايينا .

٧ - المؤتمر الثامن والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي (١٢ - ٧ سبتمبر ١٩٩٢) :

#### أ. جدول الاعمال :

اقر المجلس ان يتضمن جدول اعمال المؤتمر الثامن والثمانين البنود التالية :

١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر الثامن والثمانين .

٢ - دراسة الطلبات المحتملة لادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر .

٣ - اسهام البرلمانيات في تقوية دور الامم المتحدة ، وكذلك في تعزيز دور البرلمانيات في السياسة الخارجية من خلال تطوير الدبلوماسية البرلمانية والتعاون الاوسع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

٤ - الحاجة الى حل جذري لمشكلة الديون في العالم النامي .

٥ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٦ - تعديل الفقرة ٢ من المادة

الاولى من النظام الاساسي للاتحاد  
(اقتراح اللجنة التنفيذية) .

٧ - انتخابات لعضوية اللجنة التنفيذية .

( يتعين على المؤتمر انتخاب عضويين في اللجنة التنفيذية ليحلما محل كل من : السيدة ارغويللو موراليس (نيكاراغوا) والسيدة حورية مجاهد ( مصر ) اللتين تنتهي مدة عضويتهما في فترة انعقاد المؤتمر الثامن والثمانين ) .

ب. اقر المجلس ايضا قائمة المنظمات الدولية والاقليمية المدعوة لحضور اعمال المؤتمر بصفة ملاحظة كما وردت في توصية اللجنة التنفيذية .

#### ٨ - لجنة الشرق الاوسط :

اجتمعت اللجنة بغياب عضوين : محمد عبد الله من مصر ، وغالانوس من قبرص وانتخبت السيد داودا صو ( السنغال ) رئيسا لها . وقيمت اللجنة ايجابيا سير عملية السلام في الشرق الاوسط التي ابتدأت بمؤتمر مدريد و Matazal مستمرة . واستمعت اللجنة الى وجهة نظر السيدة حورية مجاهد من مصر التي اكملت رغبة جميع البلدان العربية في التوصل الى حل سلمي للصراع في الشرق الاوسط يقوم على انهاء الاحتلال والاستيطان في

الاراضي المحتلة من خلال المفاوضات .  
و عبرت السيدة مجاهد عن ضرورة  
اسهام المجتمع الدولي في تسريع  
عملية التوصل الى سلام عادل  
وشامل في الشرق الاوسط .

كذلك التقت اللجنة مع سولودار  
عضو الوفد الاسرائيلي الى المؤتمر  
التي أكدت كما يقول تقرير اللجنة ،  
ان المفاوضات « وجها لوجه » هي  
الطريق الوحيد للتوصول الى حلول  
للزاع الزمن في الشرق الاوسط .  
وان وفد الكنيست الاسرائيلي على  
استعداد للقاء مع اي وفد عربي  
باسثناء وفد منظمة التحرير  
الفلسطينية ( كذا ) ، وان موقف  
اسرائيل من قضية الشرق الاوسط  
لن يتغير ابداً تماشياً نتائج الانتخابات  
البرلمانية القادمة في اسرائيل .

و اقترح اعضاء اللجنة مواصلة  
اللجنة لعملها و متابعة التطورات في  
المفاوضات الجارية و تقديم تقرير الى  
الدورة الحادية والخمسين بعد المائة  
التي ستعقد في سтокهولم في ايلول -  
سبتمبر القادم . و وافق المجلس على  
هذا الاقتراح .

## ٩ - المؤتمرات والمجتمعات البرلمانية القادمة :

### ١٠ المؤتمرات النظامية :

- المؤتمر ٨٨ للاتحاد البرلماني  
الدولي ( السويد ) ١٢-٧/٩/١٩٩٢

- المؤتمر ٨٩ للاتحاد البرلماني  
دلهي ( الهند ) اواخر آذار سيحدد  
الموعد لاحقاً .

- المؤتمر ٩٠ للاتحاد البرلماني  
الدولي كانابرا ( استراليا ) ١٣-١٨/١٨  
١٩٩٣/٩ .

- المؤتمر ٩١ للاتحاد البرلماني  
الدولي باريس ( فرنسا ) ٢١-٢٦/٣  
١٩٩٤ .

- المؤتمر ٩٢ للاتحاد البرلماني  
الدولي كوبنهاغن ( الدنمارك ) ١٢-  
١٧/٩/١٩٩٤ .

- المؤتمر ٩٣ للاتحاد البرلماني  
الدولي مدريد ( اسبانيا ) نيسان  
١٩٩٥ / ابريل .

### ب - المجتمعات المتخصصة :

- المؤتمر البرلماني الدولي حول  
الامن والتعاون في المتوسط ( مالقا -  
اسبانيا ١٥ - ٢٠/٦/١٩٩٢ ) .

- لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين  
( اجتماع مغلق ) جنيف - تموز  
١٩٩٢ / يوليو - ١٩٩٢ .

- اللجنة التحضيرية للمؤتمر  
البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية  
- برازيليا اوائل آب - اوت ١٩٩٢ .

- اجتماع البرلمانيين الذين  
يحضرون اجتماع الجمعية العامة  
لللام المتحدة نيويورك - تشرين اول /  
اكتوبر ١٩٩٢ .

- ٣ - الترشيحات الى عضوية اللجنة التنفيذية .
- ٤ - البند الاضافي في جدول اعمال المؤتمر ٨٧ .
- ٥ - ما يستجد من اعمال .
- رئيس الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية السيد عبد القادر قدورة رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الشعب السوري . وبعد الموافقة على بنود جدول الاعمال ناقش المجتمعون بروح عالية من المسؤولية بنود جدول الاعمال ، وتم الاتفاق على الامور التالية :
- سابعا - الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في اعمال المؤتمر :

### ١ - بخصوص استخدام اللغة العربية :

عرض د. محمد جلال السعيد ، العضو المغربي في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ما دار في اجتماعات اللجنة التنفيذية حول الموضوع ، وأوضح أن الاتجاه في اللجنة هو توصية المجلس بالموافقة على ادخال اللغة العربية كلغة عمل إلى مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي اعتبارا من عام ١٩٩٣ . وبعد موافقة مجلس الاتحاد على ادراج البند الاضافي المتعلق باستخدام اللغة العربية في جدول أعماله ينبغي بذل الجهد وتكثيف الاتصالات مع ممثلي جميع المجموعات البرلمانية المشاركة في المؤتمر بغية دعم الطلب العربي وتأمين اكثريية الاصوات

- ندوة اعلامية حول عمل الاتحاد (باللغة الانكليزية) جنيف ٢ - ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ .
- الندوة البرلمانية حول «البرلمان كحارس لحقوق الانسان» بودابست ١٩٩٣ .

- المؤتمر البرلماني الدولي حول ديون العالم الثالث ١٩٩٣ / سيحدد موعده ومكانه فيما بعد .

### سابعا - الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في اعمال المؤتمر :

شاركت في اعمال المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية في كل من : الأردن - تونس - جيبوتي - سوريا - العراق - فلسطين - لبنان - ليبيا - مصر - المغرب - اليمن - الكويت . وقد عقد ممثلو تسع شعب عربية (نظراً لتأخر وصول وفود جيبوتي وفلسطين والمغرب واليمن ) في السادس من نيسان ١٩٩٢ اجتماعا تنسيقيا للتداول في القضايا المطروحة على المؤتمر . وناقشت الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية البنود التالية :

- ١ - استخدام اللغة العربية في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي .
- ٢ - اللقاء مع لجنة الشرق الأوسط .

مصفرة تصوغ الاقتراحات او ان تتقىد كل شعبة باقتراحاتها الخاصة .

### ٣ - الترشيحات الى اللجنة التنفيذية :

باتهاء عمل المؤتمر السابع والثمانين تنتهي ايضا مدة عضوية السيد مارتينيز / اسبانيا / في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي . وهذا الموضع هو من حصة المجموعة الاوروبية . وبالتالي فلا بد ان يكون البديل احد ممثلي الوفود الاوروبية . وقد تبين أن المجر عازمة على ترشيح نفسها لهذا المقعد بشخص السيد ليهيل باب ، رئيس الشعبة البرلمانية المجرية ( وكانت الشعبة المجرية قد طلبت من الاتحاد البرلماني العربي دعم مرشحها وذلك أثناء زيارة الوفد البرلماني العربي الى المجر في آذار - مارس الماضي ) . وتقرر بعد التداول تأييد ترشيح المجر لهذا المنصب .

من جهة اخرى اوضح الدكتور محمد جلال السعيد ايضا ان عضوية السيدة حورية مجاهد / مصر / في اللجنة التنفيذية ستنتهي في فترة انعقاد المؤتمر الثامن والثمانين القادم في ستوكهولم ( ايلول - سبتمبر ١٩٩٢ ) . وان من المفید العمل للاحتفاظ بهذا المقعد في اللجنة التنفيذية لصالح المجموعة العربية .

الالزمة لانجاحه . وتم الاتفاق بهذا الصدد ان يكلف وفد كل شعبة عربية بالاتصال بعدد من الوفود المشاركة في المؤتمر لدعم الطلب العربي .

### ٤ - اللقاء مع لجنة الشرق الاوسط :

اوضح السيد رئيس الاتحاد ان هذه اللجنة قد تشكلت اساسا لدعم الجهود الدولية الرامية الى تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط . وانها كانت تضم ثلاثة اعضاء فقط . ثم قرر مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في سانتياغو توسيع عضوية اللجنة ليصبح مجموع اعضائها ستة اعضاء ، ومن بينهم ممثل من مصر . وقد دامت الوفود العربية على الاتصال بهذه اللجنة منذ تشكيلها لتوضيح مواقفها من عملية احلال السلام في المنطقة . وقد شارك عدد من اعضاء الوفود في النقاش وتم الاتفاق اخيرا على ما يلي :

- تقديم مقترنات باسم المجموعة العربية الى اللجنة / عن طريق ممثل الشعبة المصرية / او بالاتصال المباشر مع اعضاء اللجنة / حول التصور العربي لدفع مسيرة السلام في الشرق الاوسط ، وحيث اللجنة على وضع برنامج عمل لتنشيط دور البرلمانيات والاتحاد البرلماني الدولي في دعم عملية السلام في الشرق الاوسط . ومن الممكن تشكيل لجنة عربية .

وبعد المناقشة تم الاتفاق على تبني ترشيح نزية مزهود / نائبة رئيس مجلس النواب التونسي / لعضوية اللجنة التنفيذية بدلًا عن السيدة حورية مجاهد من مصر وترشيح السيدة نائلة موض / لبنان / عضواً احتياطياً لنفس المنصب .

#### ٤ - البند الاضافي في جدول أعمال المؤتمر :

ب. وأن يجري تبني الطلب السوري في المؤتمر الحالي كطلب باسم المجموعة العربية . وقد وافق أغلبية الوفود على هذا الاقتراح ، باستثناء الوفد الكويتي الذي أصر على التمسك بطلبه . وأعلن المندوب العراقي أنه في حال اصرار وفد الكويت على التمسك بطلبه فإنه ايضاً سيتمسّك بطرح طلبه على المؤتمر .

وهكذا بقيت ثلاثة طلبات عربية : الطلب السوري الذي أصبح طلباً باسم ثمانى شعب برلمانية عربية ، والطلب الكويتي والطلب العراقي . وكان واضحاً أن هذا الموقف المشتت للوفود العربية سوف يؤثر على الاصوات التي ستتناولها الطلبات الثلاث ويقوّت فرصة فوز أحدهما بالاكتسحة المطلوبة .

من جهة أخرى كانت ايران قد تقدّمت بطلب ادراج بند اضافي حول التهديدات الموجهة الى ليبيا ، وقد

تحدث في موضوع البند الاضافي عدد كبير من اعضاء الوفود العربية المشاركون في الاجتماع التنسيقي . وكان واضحاً ان التوجّه العام للمداخلات يميل الى توحيد الطلبات العربية الاربعة المقدمة من كل من : سوريا - العراق - الكويت - مصر في طلب واحد يتم الاجماع عليه ودعمه من الجميع . و أكد الجميع أيضاً أن توحيد مواقف الوفود العربية حول بند واحد سيعزز موقف هذه الوفود في المؤتمر ، كما سيزيد في فرص نجاح الطلب العربي الموحد .

كذلك كان التوجّه في النقاش يميل الى اعتماد بند طرح القضية العربية الأساسية التي يجمع العرب على أهميتها - وهي قضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط - وفي مجرى النقاش اقترح رئيس الوفد المصري :

ليبيا في وجه هذه التهديدات ، ويدعو برلمانيي العالم الى اعلان موقف متضامن مع الشعب الليبي وممارسة الضغط لمنع الحصار المزمع فرضه على الجماهيرية الليبية . وكلف الاجتماع برئاسة الاتحاد والأمانة العامة لاعداد البيان ، الذي صدر في اليوم التالي وترجم الى اللقتين الفرنسية والإنكليزية ووزع على الوفود المشاركة في المؤتمر السابع والثمانين .

وتتضمن البيان ايضا دعوة الى عقد اجتماع لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في اطار الدورة المفتوحة لبحث المستجدات حول قضية التهديدات الموجهة الى ليبيا .  
 (نص البيان ملحق بهذا التقرير) .

#### **ثامنا - نشاطات السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي :**

شارك الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب السوري في أعمال المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي في ياوندي . وقد اسهم سيادته في جميع الانشطة التي قامت بها الوفود العربية خلال المؤتمر :  
 - فقد ترأس اجتماع الوفود البرلمانية العربية المكرس لتنسيق

أشار المندوب الليبي في الاجتماع الى انه من المصلحة في الوقت الراهن عدم طرح هذه القضية أمام المؤتمر . واقر الاجتماع الطلب الى الوفد الايراني سحب طلبه ( ونظرا لتفييم الوفد الايراني فقد غض النظر عن مناقشة الطلب المقدم من ايران في اجتماع المجلس ) .

#### **٥ - اجتماع رؤساء الوفود البرلمانية العربية :**

عقد رؤساء الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر لقاء آخر تناولوا فيه بالبحث بعض القضايا التي اثيرت في اجتماع الوفود العربية في محاولة لازالة الآثار السلبية التي ترکها تشتت المواقف حول البند الاضافي . كما تدارسوا فيه الموقف البرلماني العربي من المستجدات التي طرأت على قضية التهديدات الغربية الموجهة الى ليبيا ، خاصة بعد صدور قرار مجلس الامن الدولي الذي يقضي بفرض الحصار على ليبيا اعتبارا من الخامس عشر من نيسان / ابريل .

وقد اتفق السادة رؤساء الوفود على اصدار بيان باسم هذه الوفود يحدد موقفا منسجما مع قرارات الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي حول هذا الموضوع ، ويعلن تضامن البرلمانيين العرب مع الشقيقة

واشترى اثناء مناقشة الوضع المطروحة امام المؤتمر . واجرى عدة لقاءات مع رؤساء هذه الوفود لمتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من جهة ، وللتشاور حول التطورات التي استجدة بخصوص عدد من الامور المتعلقة بسير اعمال المؤتمر .

— كذلك اجرى سيادته لقاء مع السيد مارتينيز ، رئيس الاتحاد بالوكالة ، ومع السيد بيير كورنيون ، الامين العام للاتحاد البرلماني الدولي للبحث في موضوع استخدام اللغة العربية في مؤتمرات الاتحاد . والتقي السيد رئيس مجلس الاتحاد ايضا مع رؤساء وفود كل من روسيا والصين وباكستان وزيمبابوي ، وتباحث معهم حول عدد من القضايا المطروحة في المؤتمر ، وحول العلاقات بين الاتحاد البرلماني العربي وبرلماناتهم ، وكذلك حول العلاقة الثنائية بين مجلس الشعب السوري وبرلمانات هذه البلدان .

— كما التقى الاستاذ قدوره مع السيد هنري ادوسيس ، الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية ، وبحث معه الترتيبات الخاصة بالمؤتمر القادمة للحوار البرلماني العربي – الافريقي الذي سيعقد في دمشق خلال هذا العام .

— وترأس سيادة رئيس مجلس الاتحاد احدى جلسات المؤتمر السابع

والثمانين اثناء مناقشة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم ، وهو أحد البنود الاساسية في جدول اعمال المؤتمر البرلماني الدولي .

— وأشرف الاستاذ قدوره ايضا على اعداد البيان الصادر عن الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر للاعراب عن التضامن مع الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة بعد صدور قرارات مجلس الامن الدولي رقم ٧٤٨ الذي يفرض الحظر الجوي على ليبيا .

#### تاسعاً — نشاطات وفد الامانة العامة للاتحاد :

شاركت الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اعمال المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي بوفد ترأسه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، وضم الوفد ايضا السيد نور الدين بوشكوح ، الامين العام المساعد واربعة من المترجمين الفوريين . وقد شارك وفد الامانة العامة في جميع الانشطة التي ارتبطت بالاعداد للمؤتمر البرلماني الدولي وكذلك في جميع الانشطة التي جرت اثناء انعقاده :

١ - قبل انعقاد المؤتمر اعدت الامانة العامة للاتحاد مذكرة تضمنت

معه مشاركة الشعب البرلمانية العربية في المؤتمر القادم حول التعاون والامن في منطقة البحر المتوسط الذي سيعقد في مالقا (اسبانيا) من ١٥ - ٢٠ / ٦ / ١٩٩٢

٧ - وقام المترجمون الغوريون في وفد الامانة العامة بتغطية الترجمة من اللغة العربية واليها في كافة الجلسات العامة وجلسات اللجان ، وبعض اللقاءات الثنائية التي عقدت بين بعض اعضاء الوفود العربية وغير العربية .

#### عاشرًا - ملاحظات على هامش المؤتمر :

١ - كان المؤتمر ٨٧ من المؤتمرات القليلة التي لم تطرح امامه طلبات انتساب او اعادة انتساب جديدة الى عضوية الاتحاد . وكان قبول الشعبة البرلمانية في بوتسوانا كعضو ملاحظ في الاتحاد هو الطلب الوحيد الذي جرت مناقشته واقراره . وأشار تقرير الامين العام للاتحاد البرلماني الدولي الى الجهود التي بذلتها الامانة العامة مع برلمانات كل من مالي والجمهوريات التي كانت اعضاء في الاتحاد السوفيافي لحثها على تقديم طلبات انتساب الى الاتحاد . ومن المتوقع ان تقوم تلك البرلمانات بالانتساب الى الاتحاد في فترة قريبة لاحقة .

توضيحات لمختلف القضايا التي اثيرت في المؤتمر على الصعيدين السياسي والتنظيمي . وقد عممت المذكورة على جميع الشعب الاعضاء قبل شهر من انعقاد المؤتمر ، كما وزعت على اعضاء الوفود العربية المشاركون في اعمال المؤتمر أثناء انعقاده .

٢ - التحضير ل الاجتماعات واللقاءات التي عقدها الوفود العربية ، بما في ذلك اعداد مشروع جدول الاعمال للقاء التنسيقي لهذه الوفود وتوجيه الدعوة اليها .

٣ - المشاركة في اجتماع ممثلي برلمانات دول عدم الانحياز وممثلي برلمانات الدول الافريقية .

٤ - المشاركة في جميع اللقاءات التي جرت مع مختلف الوفود ومع لجنة تسيير المؤتمر ولجنة الشرق الاوسط .

٥ - التقى الامين العام للاتحاد مع السيد هنري ادوسيس ، الامين العام لاتحاد البرلماني الافريقي وباحث معه القضايا التي تهم الاتحاديين ، خاصة ما يتعلق بانعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي وزيارة الوفد البرلماني العربي الى افريقيا .

٦ - كذلك التقى الامين العام للاتحاد مع السيد مارتينيز ، رئيس الشعبة البرلمانية الاسپانية ، وباحث

الدولي . ويبقى من الضروري  
الحرص على ان تقدم الوفود العربية  
طلب موحد ضمانا لنجاح الطلب من  
جهة ، وحرصا على وحدة الصفة  
العربي في هذا المحفل الدولي الهام ،  
من جهة أخرى .

٤ - أشارت معارضة الوفد  
الاسرائيلي لطرح الطلب العربي حول  
الشرق الاوسط استغراب عدد كبير  
من المندوبين . فقد اشارت ممثلة  
الوفد الاسرائيلي في معارضتها الى  
انه « مادامت بلدان الشرق الاوسط  
قد بدأت عملية السلام ، ونظرا لان  
هذه العملية دقيقة وطويلة فانها  
يجب ان تترك للمفاوضات المباشرة  
بين اطراف النزاع وان لا تناقش في  
اي محفل دولي او اقليمي » .  
(كذا) ، مع ان الطلب العربي كان  
ينص على دور البرلمانات في دعم  
الجهود الدولية حول التسوية .

٢ - لم تفلح الجهدات التي بذلتها  
الوفود البرلمانية العربية في توحيد  
الطلبات العربية بدرج بند اضافي  
في جدول اعمال المؤتمر . وبقي هناك  
لبنان / عراقي وكويتي / . وقد اسهم  
هذا الانقسام في عدم حصول اي من  
الطبعين على العدد الكافي من الاصوات  
ليكون البند اضافي في جدول  
الاعمال .

٣ - سحبت الشعبة المصرية  
طلباتها بدرج بند اضافي حول  
المديونية في بلدان العالم الثالث  
لصالح الطلب العربي حول عملية  
التسوية في الشرق الاوسط . ولكن  
ادراج موضوع المديونية في جدول  
اعمال المؤتمر الثامن والثمانين انقادم  
للاتحاد البرلماني الدولي يفتح المجال  
امام الوفود البرلمانية العربية للتقدم  
بتطلب آخر لادرج بند اضافي في جدول  
اعمال المؤتمر ٨٨ للاتحاد البرلماني

## قرار حول البند الثالث

### من جدول الاعمال

#### البيئة والتنمية

آراء البرلمانيين حول التوجهات  
الأساسية لمؤتمر الأمم المتحدة  
حول البيئة والتنمية وحول ما يفتحه  
هذا المؤتمر من آفاق مستقبلية

#### اولاً - اعلان مبادئ من أجل معمورة قابلة للحياة :

١ - عشرين عاماً بعد مؤتمر ستوكهولم سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مأمبت) في «ريو دي جانيرو». وهو مكلف بالطرق إلى المشكلات البيئية في منظور تنمية مستدامة عرفتها «لجنة بروندثلاند» بأنها «تنمية تلبي احتياجات الحاضر» دون أن تعرض للخطر مقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها».

٢ - إن (مأمبت) فرصة ممتازة لمعالجة بعض المشكلات العالمية الأكثر الحاحاً وللمرة الأولى في تاريخ البشرية سيلتقى المسؤولون السياسيون من كافة بلاد العالم سعياً إلى ضمان تنمية مستدامة، يعني أنهم يتroxون تحسين ظروف حياة الجماعات الإنسانية، وذلك مع البقاء ضمن حدود قدرة الأنظمة البيئية على التحمل، حسب التعريف الذي نجد صيغته في «إنقاذ كوكب الأرض، استراتيجية لمستقبل الحياة».

الاتحاد الدولي من أجل الحفاظ على الطبيعة ومواردها.

برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة.

الصندوق العالمي من أجل الطبيعة.

٣ - فعلى هذا المؤتمر ان يضع مفهوم الترابط الدولي في مركز تفكيره : وهو الترابط زمنيا بين الاجيال الراهنة واجيال المستقبل والترابط جغرافيا بين القارات والمناطق والدول والترابط بين المشكلات الكبيرة الخاصة بالبشرية والبيئة ( نمو ، ديمografيا ، صحة ، فقر ، تمدن رقابة ، الخ . . . ) وهو أخيرا الترابط بين اقطار الشمال - وقد اقترن فيها التنمية بهدر للموارد وبتراكم وحشى للنفايات ، وهذا ما نجم عنه ما يقارب ٣ التلوث عبر العالم - واقطار الجنوب المتواجدة في وضع يؤدي بها ، بسبب نقص الوسائل ، الى ان تعدل عن ثرواتها وتعرض بيئتها للخطر دون ان تتمكن مع ذلك من النجاح في انتاج ما هو ضمن نطاق الضرورة الماسة وحسب .

٤ - وعلى نحو مواز للبحث عن حلول خاصة بالمشكلات القطاعية للبيئة ، سيتوجب على ( م ١ م ب ت ) ان يحدد الاهداف العامة التي تتيح الوصول الى تنمية مستدامة يعني بذلك :

- تكامل البيئة والتنمية في المرحلة البدئية لاتخاذ القرار الاقتصادي.
- احلال الاستقرار في النمو السكاني (الديمغرافي) وتقليل الهدر.
- واحترام الطبيعة والبيئة الجغرافية والثقافية مع ازالة الفقر .
- وتوزيع منصف للثروات .
- ورفض النظام الراهن للاستهلاك .
- واقرار قيم جديدة توسيس عليها التنمية .

٥ - تقع هذه الاهداف على عاتق الدول ، ولكن ، ومنذ البداية ، على عاتق الافراد ، ومن ثم ، يبرز الدور الاول الذي يحسن بنا ان نمنحه لل التربية والتعليم ، وهو الاتجاه الذي لا غنى عنه لنمو وعي الجماعة الانسانية ، وبدونه ستبقى السياسات حبرا على ورق .

٦ - غير أن النجاح لن يكون سهلا . فان التوفيق بين اهتمامات التنمية وشئون البيئة من جهة ، وبين اهتمامات التكافؤ وشئون الفعالية من جهة اخرى ، انما هو مشروع يتجاوز الحدود في اتساعه وصعوبته . فاقتصاد غالبية البلاد النامية لا يكفي عن التدهور ، ويعود معظم ذلك الى غياب العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وأن هذا الامر المقترن بالمشكلات الناجمة عنه فيما يخص المديونية ، وتمويل التجارة والتنمية ، ونقل التكنولوجيات ، وانشطة الشركات المتعددة الجنسيات ان كل ذلك يجعل تدهور البيئة يتفاقم في هذه الاقطار .

فمن المستحسن السعي الى تنمية اقتصادية كافية لتلبية احتياجات السكان وتطلعاتهم ، وذلك مع تجنب الهدر والاسراف في الاستهلاك ، ومن المستحسن ايضا تطبيق سياسات تهدف الى تقليل النسب المرتفعة للنمو الديمغرافي . وان هذه السياسات والبحث عن منظومة اقتصادية دولية اكثر عدالة هدفان هامان لكل استراتيجية تسعى الى بلوغ حماية وتحسين عقلانيين للبيئة .

٧ - وللنجاج في ذلك على الجهد الرامية الى تنمية مستديمة ان تستتبع تعديلا هاما لنظام الاولويات في ادارة الموارد العالمية المحدودة . ويحسن في آن معا اشاعة الديمقراطية على جميع المستويات والاعتراف بدور النساء وبضرورة السماح لهن بالمشاركة الحرة ، وبأخذ ذلك في عين الاعتبار في المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية وخلال اعداد استراتيجيات المستقبل .

٨ - وان الطبيعة المقدمة للمشكلات المطروحة تستدعي سياسات تقوم على اساس مبدأ للوقاية . وعلى الاجراءات الواجب اتخاذها على صعيد البيئة ان تتوقع وان تستبق اسباب تدهور البيئة وان تتصدى لها . وفي حالة خطر التدهور الخطير او التدهور الذي لا رجعة عنه ، ينبغي الا يستخدم غياب اليقين العلمي كحججة لتأجيل الاجراءات الهدافة الى الوقاية من هذا التدهور .

٩ - وتنطلب التنمية المستديمة قسمة منصفة لموارد المعمورة بين مجتمعات الزمن الراهن مع مراعاة احتياجات الاجيال القادمة . وبالتالي ، على البلاد الصناعية والبلاد النامية ان تقوم بدور مشترك ولكن مختلف في مكافحة تدهور البيئة . فالاقطار الميسورة التي تستهلك قسطا من موارد الكره الارضية غير مناسب على الاطلاق ( مع ججمها البشري ) ، ينبغي لها ان تبادر اولا بعمل ناشط بغية حماية البيئة في عقر دارها وان توفر الموارد المالية والتكنولوجية الضرورية للتنمية المستديمة العالمية . وفي آن معا ، تدعى الاقطار النامية الى اعادة النظر في اولوياتها من حيث النفقات الوطنية سعيا منها الى التأكد من ان هذه النفقات يمكن تحملها .

١٠ - ويتطلب تحقيق التنمية المستديمة تحولا جذريا للمجتمع . فعلى التحرك الذي يبشر به في هذا الشأن ان يستوحى مبادئه المردودية الاقتصادية والمرؤنة المؤسسة . ويتربى على الهدف العام ان يسعى الى

تلويع المنافع من أجل البيئة وبأدئي كلفة بالنسبة الى البيئة ، وان يأخذ في الحسبان أسعار كامل الكلف لحماية البيئة ، هذه الكلف التي تستدعيها كل المنشط الاقتصادية .

١١ - وان تحقيق تنمية مستديمة على الصعيد العالمي يفترض رؤية لادارة شؤون المعمورة تكون في آن معاً مجده وذات سلطة نافذة . ولا بد من ارادة سياسية تفرض نفسها لاصلاح المنظومة المؤسسية العالمية الراهنة ولانعاشها . كما لا بد بشكل خاص من ايجاد آليات علنية للتحكم والرقابة بغية التحقق من الاحترام الشامل للمعاهدات والبروتوكولات الدولية .

#### **ثانياً - التوجيهات الرئيسية الخاصة بالاوضياع العامة التي يطرقها (م١٢ بـ ت) :**

١٢ - نهيب بكلّ الحكومات المشاركة في هذا المؤتمر ان تلتزم بحزم بالمساهمة في نجاحه . وينبغي في البداية ان يصل هذا المؤتمر الى اقرار « شرعة الكراة الأرضية » . كما ينبغي ان يثبت المبادئ الموجهة التي يجب ان يستوحيها كل عمل في مضمون البيئة .

١٣ - وعلاوة على ذلك ، ننتظر من الحكومات المشاركة في (م١٢ بـ ت) ان توقيع وتطبيق اتفاقيات نموذجية حول تغيرات المناخ ، هذه الاتفاقيات التي تحدد اهدافاً وثبتت جداول زمنية . ويترتب على هذه الحكومات ايضاً ان تبني اتفاقية نموذجية حول التنوع البيولوجي ، واعلاناً للمبادئ من أجل استثمار وادارة مستديمين لكل انواع الغابات في العالم . والى جانب التوقيع على هذه الاتفاقيات وتبني هذه المبادئ ، لا بد للاطراف المشاركة في هذا المؤتمر ان تتفق على استراتيجية طموحة سعياً الى متابعة التفاوض حول بروتوكولات ذات طابع ملموس تعالج ، على سبيل المثال ، ضرورة المزيد من تقليل نفث الغازات ذات الاثير المدفيء (للفلاف الجوي ) . ويترتب على عمل يعد للحضر على التزامات وطنية ان يقتربن بتعاون دولي يقوم أساسه على معالجات مجده ومرنة . ويجب ان يكون لهذه الاتفاقيات والبروتوكولات طابع عالمي وان توضع موضع التطبيق مع مراعاة المسؤوليات المختلفة التي تقع على عاتق القطار الصناعية والنامية .

١٤ - نشدد على ضرورة وضع برنامج عمل « القرن الحادي

والعشرين » بحيث يكون طموحا وفعلا ومزودا بأموال كافية فيستطيع وبالتالي ان يحدد تحديدا ملمسا اهدافا واولويات وغيارات قابلة للقياس وتترافق بجداول استحقاقات نوعية . وعلى هذا البرنامج ان يشمل اعمالا وطنية واقليمية كما يشمل تحركا منسقا للمؤسسات الدولية ، عليه ان يحدد بوضوح الطرف الذي يقع على عاته اتخاذ التزام ما . ومع مراعاة الصلة القائمة بين البيئة والتنمية ، من المستحسن ان تولى أهمية خاصة لمشكلات البيئة التي تهدد الانظمة البيئية وبالتالي الاولويات في مضمار التنمية على سبيل المثال ، تدهور التربة ، وتفقير طبقة الاوزون ، الاسراف في صيد السمك والافراط في قطع الاشجار وتلوث الشواطئ والبحار . وعلى جدول اعمال القرن ٢١ ان يثبت اطارا عالميا لادارة التلوث البحري من مصدر ارض الشواطئ وداخلها ، وجدوا زمنيا دقيقا لازالة المواد الخطيرة ازالة متدرجة ، كما يترب على هذا البرنامج ان يبحث كافة الاقطار الصناعية على البحث عن حلول غير مؤذية .

١٥ - وندعوا جميع الحكومات ، ولاسيما في دول الشواطئ ، ان تتroxى تنمية مستدامة لوارد البحر بالطرق التالية :  
- اقرار اجراءات خاصة بادارة عقلانية لاحتياطيات الاسماك وبحماية البيئة البحرية .

- السهر على ان تشتمل سياسات الصيد على قواعد متعلقة بادارة الاحتياطيات الواقعية على شواطئ مشتركة بين اراضي بلدان .  
- ايلاء التأثير الكامل لقواعد القانون الدولي التي تنطبق على عرض البحار والمنصوص عليها في احكام « اتفاقية الامم المتحدة حول قانون البحار » ، ونهيب هنا بما يقارب سنتين بلدا ان تصادق على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

- توجيه انتباه خاص لضرورة الحماية الخاصة بمنشآت صيد الاسماك في البلاد النامية الواقعية في داخل القارات وعلى ابعد من ( ٢٠٠ ) ميل .

١٦ - من الصعب التوصل الى تنمية مستدامة في البلاد النامية ، وذلك بسبب الضغوط الخطيرة . وبالتالي وخلال ( م أم ب ت ) ، يترب على البلاد الصناعية الالتزام بتكتيف بالغ لنقل الموارد المالية الى البلاد

النامية ، سعيا منها الى تحسين ظروف الحياة والعمل ، وذلك بازالة الفقر وبوضع نهاية لتدور البيئة .

ولا بد للمعونة التقليدية للتنمية المستدامة ان تبلغ في اقرب وقت ممكناً الهدف المعترف به ، الا وهو (٧٠٪) من الناتج الوطني الاجمالي (١ و ٢) .

وعلاوة على ذلك ، ولكي تستطيع البلاد النامية ان تقوم بدورها في حماية البيئة العالمية ، لا بد لهذه البلاد ان تنعم بموارد اضافية . فمن المستحسن الاتفاق على توجهات واهداف بغية تخفيف بل ازالة المديونية ، والاتفاق على شروط مالية تفضيلية تتجه في منحى توزيع منصف للاعباء . وينبغي ان تدعى المؤسسات المسؤولة حتى الان عن ادارة ازمة الديون الى اعداد الاصلاحات الضرورية .

١٧ - نلفت انتباه البلاد النامية الى ان الضغوط الديمغرافية تستنفد الموارد الطبيعية وتشكل عائقاً امام التنمية . فان ازدياد نسب النمو السكاني وطابعه المتطرف هما المسؤولان الرئيسيان عن تدهور البيئة ، غير ان عملية التمدن والكتافة السكانية وعلاقات الترابط الاقتصادي ، والسبة المئوية للاهالي العاطلين عن العمل ، والامية والتصحر الاجتماعي السلبي ، كل ذلك يمارس تأثيراً على البيئة وعلى التنمية في آن معاً . ومن الممكن تخفيف الضغط الديمغرافي بتوفير تنظيم افضل للنسل وعناية افضل بالامهات والاطفال كما يتوقع ذلك جدول اعمال القرن الحادي والعشرين .

١٨ - ونطلب بالاحاج من الامم الصناعية ان تتعاون مع البلاد النامية سعياً الى تطوير تكنولوجيات تحترم البيئة وتضمن الاستفادة من هذه التكنولوجيات ، بغية زيادة نقلها على اساس منصف وستلعب العمليات التجارية دوراً هاماً في هذا النقل ، وعلى (١٤٠) ان يشجع اصلاحات مجددة للمشاركة بين القطاع الصناعي والحكومات والمنظمات غير الحكومية سعياً الى المزيد من ترقية هذه العمليات على الصعيدين الوطني والدولي . وفي اطار الاعداد لاستراتيجيات نقل التكنولوجيا ، لا بد من ايلاء انتباه خاص للتعليم والاعداد وتحسين التشريع والتنمية كفاءات الادارة ، بغية تأمين تطابق وتطبيق فعالين للتكنولوجيات المتوفرة ، وكذلك بغية الابتعاد عن كل استخدام غير مناسب لهذه التكنولوجيات . اضف الى ذلك ان نقل هذه التكنولوجيات المراعية للبيئة يترتب عليه الا يتسبب في اعباء اقتصادية او مالية غير معقولة بالنسبة الى البلاد

النامية من حيث الماركات التجارية وحقوق النشر . كما يحسن اخيرا تعزيز قدرة البلاد النامية على استيعاب التكنولوجيات وعلى تزويد انفسها بتكنولوجيات يستنبطها أهل هذه البلاد .

١٩ - الطاقة قوة محركة بالغة القيمة للتنمية الاقتصادية . ولكن في نفس الوقت ، يكون انتاج هذه الطاقة وتوزيعها واستخدامها مصدرا لبعض المشكلات البيئية والسياسية في العالم . والى جانب ذلك ، ليست الصيغة الراهنة لاستثمار الطاقة قابلة للحياة ، وبخاصة في البلاد الصناعية . فها نحن ندعوه ( م ١ ب ت ) الى اثبات جملة من المبادئ الموجهة ومن الاولويات من اجل انتاج واستهلاك مستديمين للطاقة . وعلى هذه الاستراتيجية ان تقوم على اساس النهوض الى الافضل بالاصلاحات المؤسسية ، وباقتصاديات الطاقة ، وتبني موارد طافية قابلة للتتجدد ومن مصدر غير نووي .

٢٠ - تسبب الممارسات القائمة للتجارة الدولية خللا في التوازن ، بمقدار ما لا تكون احتياجات البلاد النامية داخلة في الحسبان ، ولا تراعي الكلف التي تستتبعها عمليات الانتاج والنقل واستهلاك السلع والخدمات بالنسبة الى البيئة .

يجب على ( م ١ م ب ت ) ان يشجع تعاونا اقتصاديا دوليا يسمح بتعديل بنية الاقتصاد العالمي الراهنة من اجل احلال صيغة لاقتصاد السوق تكون مقبولة من الناحية البيئية والاجتماعية على السواء . وان اعادة بنية التجارة الدولية بحيث تضع البلاد النامية على نفس قدم المساواة هي نقطة انطلاق هامة لمستقبل تنمية كافة البلاد ومحاربة البوس والفقر .

## ثانياً - المتابعة والتطبيق :

٢١ - ونشدد على ضرورة احلال آليات قادرة على تأمين استمرار العملية التي باشر بها مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ( م ١ م ب ت ) . ويترتب على الحكومات ان تفتنم الفرصة التي يمنحها هذا المؤتمر سعيا الى بث حياة جديدة في المؤسسات التي تعالج حاليا شؤون البيئة والتنمية . ومن المستحسن ايضا ان ننظر في ضرورة تزويدنا بمؤسسات جديدة ، ولكن ينبغي الا نقدم على انشاء مؤسسة جديدة اذا لم تكن قادرة على تلبية الاحتياجات النوعية التي لا تقطنها المؤسسات الراهنة .

وعلينا ان نأخذ في الحسبان انه لا بد من انانطة مسؤولية كل نشاط بالمستوى الاقرب الى السكان المعانين وهو المستوى الذي يسمح بالادارة الاشد فعالية . وعلى الامين العام للامم المتحدة ان يتوسس آلية مسؤوله امام أعلى المحافل الدولية في منظمة الامم المتحدة بغية تقدير الاحتياجات ، واعداد سياسات ، واتخاذ وتنسيق اجراءات ضرورية للتنمية المستدامة وتأمين متابعتها ، ورفع تقرير حول كل هذه الامور .

٢٢ - ستختل الترتيبات الوطنية مكانة رئيسية في متابعة القرارات الواجب تنفيذها والابوليات التي يحددها ( م ١ ب ت ) فنرجو الحكومات رجاء ملحا المباشرة بتفحص ناقد للسياسات والاستراتيجيات والمؤسسات الوطنية المتحورة على تنمية مستدامة ، كما نرجوها ان تقترح الجديد في هذا المضمار ، ان لزم الامر .

ومن الواجب اقرار السريع لاستراتيجيات وطنية من أجل التنمية المستدامة ، واقرار اجراءات وطنية واقليمية تمنع الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية دينامية ومرنة . وعلى « منظومات المحاسبة الوطنية » ان تكون مناسبة لمراعاتها قيمة الموارد الطبيعية في حدودها الحقيقة . وخلال ( م ١ م ب ت ) ستدعى الحكومات الى ان تأخذ على نفسها التزاما ثابتا لوضع « تقارير تقديرية سنوية » ستقوم بتفحصها مجموعات دولية من الخبراء المستقلين يخضعون لرقابة برنامج الامم المتحدة من البيئة ( ن ١ م ب ) ، وسترفع هذه التقارير الى الجمعية العامة للامم المتحدة .

٢٣ - وعلى الصعيد الدولي ، لا تستطيع الاصلاحات المنشودة فيما يخص البيئة ان تبلغ النجاح الا اذا برهنت كل حكومة على ارادتها السياسية الضرورية . وبشكل خاص ، نرجو المشاركيين في ( م ١ م ب ت ) رجاء ملحا ان ينهضوا الى الفضل بنتائجهم في مضمار البيئة وان يأخذوا على عاتقهم في آن معا احلال آليات تتيح رقابة فعالة على نوعية البيئة ، وتقديرا يكلف التنمية وحسناتها . ولا بد لنتائج هذه الرقابة ولهذا التقدير ان تكون على متناول الخبراء والمستقلين بغية تفحصها بدقة .

٢٤ - ونعلق اهمية بالغة على ان يقوم ( ب ١ م ب ) بدور اكثرا فعالية في رحاب اسرة مؤسسات الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، لا بد ان تدعى كافة مؤسسات الامم المتحدة والمصارف المتعددة الاطراف

- الخاصة بالتنمية الى ان تنشر بطريقة منتظمة الاهداف والاستراتيجيات البيئية المتواقة مع التنمية .
- ٢٥ - ومن حيث الآليات المالية ، لا بد من مباشرة البحث عن موارد اضافية دون القدام على انشاء صناديق جديدة .
- ٢٦ - وتناط الشؤون المرتبطة بالبيئة المحلية بسياسات التنمية الوطنية ، وبالتالي بآليات المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف . وبغية التصدي للمشكلات المرتبطة بالبيئة العالمية ، لا بد من تمويل نوعي يصدر على الخصوص عن « الصندوق من أجل حماية البيئة » . ويجب تعديل سير عمله بحيث تشارك البلد النامية في تحديد اهدافه وتوسيع نطاق تطبيقه على التصحر والموارد المائية .
- ٢٧ - وان تنسيقا افضل يفرض نفسه على كافة المستويات بين البلد الواهبة والمؤسسات والمستفيدين ، اذا ما توخينا ان تكون المعونة التنمية مستدامة اوفر فعالية .
- ٢٨ - وعلى الالتزامات والواجبات التي تمارس تأثيرا عمليا على المستوى الوطني ان تشكل حجر الزاوية لجميع المعاهدات الخاصة بالتنمية المستدامة . ومع ذلك لا بد من ايجاد آليات تسمح بتسهيل التعاون بين الحدود والاقاليم بغية التوصل الى افضل علاقة بين الكلفة والفعالية ، يعني على سبيل المثال ، آليات تبادل تسمح للبلاد الصناعية بالاستثمار داخل البلد النامية ، في مشاريع تفضي الى حلول افضل واقل كلفة بالنسبة الى البيئة .
- ٢٩ - ولا بد للاصلاحات العالمية ان تتجاوز اعادة النظر في الآليات المؤسسة . وتحث الحكومات من خلال ( م أم ب ت ) على توسيع النطاق لنظام المعونة الدولية حتى يشتمل على مشاركة اعم مما هي عليه الان . كما يحسن بنا ان نشجع وننمی عطاء الجماعة العلمية والمنظمات غير الحكومية حتى تشمل الاتفاقيات حول البيئة والتنمية ، وان نشكل بنيتها بحيث تستطيع التوفيق بين الاهتمامات العملية واهتمامات الشرعية العلمية والمشاركة الشعبية .
- ٣٠ - وهذا نحن نجدد التعبير عن ارادتنا لجعل ( م أم ب ت ) يفضي الى نتائج ملموسة وستنابع باهتمام منجزاته وتفحص كافة النتائج واعمال المتابعة خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي حول البيئة والتنمية الذي سيعقد في برازيليا من ٢٣ الى ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ .

## قرار حول البند الرابع من جدول الاعمال

تنظيم الديمقراطية وسير عملها  
والتعبير عن التنوعات الإثنية كوسيلة  
لضمان استقرار الدول في العالم  
وكذلك لضمان التنمية الاقتصادية  
واستخدام أفضل لكتسبات السلام  
لصالح العالم الثالث

ان المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي ،

- ١ - واذ يذكر بشرعية الامم المتحدة ، وبالاعلان الشامل لحقوق الانسان ، وبالاتفاقية الدولية حول ازالة كافة اشكال التمييز العرقي ، وباليثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- ٢ - واذ يقر بأن الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يمثل المعاهدة الاولى للامم المتحدة الملزمة في مضمون حقوق الانسان .
- ٣ - واذ يعيد للادهان اعلانات وقرارات منظمات دولية اخرى ومتعددة الجوانب المؤكدة على احترام حقوق الانسان والحربيات الأساسية .
- ٤ - واذ يؤكد مجددا على انه يتوجب على كافة الحكومات التهوض بحقوق الانسان الى الافضل واحترامها ، دون أي تمييز من حيث العرق او الفئة الاجتماعية او اللون او الجنس او اللغة او الرأي السياسي او اي رأي آخر ، او الميل الوطني او الاجتماعي او الثروة او مكان الولادة .
- ٥ - واذ يعترف بأن الديمقراطية التعددية تستطيع التواجد بشتى

الاشكال ، وانها لا تنحصر في نموذج واحد ، وانها تتطلب مشاركة المحكومين في الحكم .

٦ - واذ يدرك ان المبادئ الشاملة والسمات المميزة للديمقراطية ينبغي احترامها من الجميع وان من حق كل دولة اختيار نظام تطبق فيه هذه المبادئ الاساسية طبقاً يلائم التقاليد في هذه الدولة ، وقيمها الاجتماعية - الثقافية الخاصة بها ، ومثلها العليا المتطلعة الى المستقبل .

٧ - واذ يعتبر ان الديمقراطية شرط ضروري لتنمية مستديمة تتبع للأفراد تطوير قدراتهم الخلاقة والاسهام في بناء المجتمع ودفعه الى الامام .

٨ - واذ يعترف علاوة على ذلك بأن الديمقراطية والتنمية مرتبطة ارتباطاً لا تنفص عراه .

٩ - واذ يدرك ان كافة حقوق الانسان والحريات الاساسية متراقبة فيما بينها ولا يمكن تفريقها بعضها عن الآخر .

١٠ - واذ يشير الى تلك المبادئ الاساسية مثل : احترام حقوق الانسان وسيادة القانون ، وفصل السلطات والسيادة الوطنية والتعددية والانتخابات والحرية الدينية .

١١ - واذ يدرك الضمانات الاساسية التي توفرها « مؤسسة حرية الفرد » وحقوقه مثل الحق في الحياة وحماية المواطنين القانونية واستقلال العدالة ، والحماية من الاعتقالات الاعتباطية ، والحق في محاكمة منصفة .

١٢ - واذ يعيد التأكيد على ان نشاط الديمقراطية يتضمن كفاءة وروح مسؤولية واحترام الفرد من قبل من يمسكون بزمام الحكم ، وعلى ان الجميع يحق لهم الاشتراك في حكم بلادهم اشتراكاً حراً ، اما على نحو مباشر واما عن طريق ممثليهم ينتخبون بحرية ، وعلى ان سلطة الحكم الديمقراطي تقوم على اساس ارادة الشعب .

١٣ - واذ يؤكد علاوة على ذلك ان الحقوق المدنية والسياسية لا تتجدد احترامها الا في ظروف العدالة الاجتماعية والاقتصادية .

١٤ - واذ يعرب عن قلقه العميق من المشكلات الخطيرة التي تسببها في العالم النزاعات بين الاقليات وبين المجموعات الانسانية التي تمثل وخاصة الاشخاص المنتسبين الى اقليات وطنية او اثنية او دينية او لغوية .

١٥ - واذ يذكر بالبند (٢٧) من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، هذا البند الذي ينص على ما يلي : « في الدول التي تتوارد فيها اقليات اثنية او دينية او لغوية ، لا يجوز حرمان الاشخاص المنتسبين الى هذه الاقليات من حق امتلاكهم – بالمشاركة مع اعضاء مجموعتهم الآخرين – حياتهم الثقافية الخاصة بهم او حقوقهم في الجاهرة بدينهم وممارسة شعائرهم الدينية ، او حقوقهم في استخدام لغتهم الخاصة بهم » .

١٦ - واذ يعتبر ان المبدأ الاساسي لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يتلاءم مع الواجب الذي يقع على الجماعة الدولية وهو واجب احترام الوثائق المتعلقة بحقوق الانسان وواجب سدة المعونة للاقليات الوطنية او الاثنية او اللغوية المقهورة .

١٧ - واذ يعتبر ان تحسين وحماية حقوق هؤلاء الاشخاص يسهمان في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها ، كما يسهم في تعزيز التعاون والصداقه بين الشعوب والدول .

١٨ - واذ يقر بأهمية التعايش السلمي لشتى الجماعات الانسانية والاحترام المتبادل لتقاليدهم واديانهم وممارساتهم ، وذلك بالنسبة الى استقرار الدول المتعددة الاثنيات وتنميتها الاقتصادية .

١٩ - واذ توفر لديه القناعة بأن اححلال منظومات ديمقراطية هو الطريق الوحيد الذي يمكن من تقويب امم بعضها من بعض في احترام القانون والحربيات الأساسية ، واذ يلح مطالبا بالاستخدام القوة والعنف في تسوية المنازعات ، وان تكون هذه التسوية في اطار يجمع دولا متعددة او في اطار خاص بالدولة المعنية ، وان تحترم حقوق الاشخاص المنتسبين الى اقليات وطنية او اثنية او دينية او لغوية وان تكون هذه الاقليات كاملة الولاء لدولتها فتسهم بذلك في استقرار الوطن وسلامة اراضيه .

٢٠ - واذ يذكر بان الديمقراطية يتوجب عليها – من أجل بقائهما

في البلاد النامية – ان تتماشى مع تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، اذا ما اردنا الا يؤدي الجوع والامية والفقر المدقع الى حرمان السكان من أبسط حقوقهم .

٢١ – واذ يستذكر الاهمية الكامنة في مكتسبات السلام الناجمة عن نهاية الحرب الباردة ، وان نسبة ضئيلة من الاموال المقتضدة تستطيع بعد توزيعها ، ان تتجنب الكثير من النزاعات والاضطرابات داخل البلاد النامية .

## ٢ – فيما يخص قيم الديمقراطية وآلياتها :

(١) يدعو جميع الدول الى اتخاذ اجراءات تهدف الى جعل بنياتها السياسية تقوم على اساس مشاركة كافة المواطنين بدون تحفظ وبدون تمييز بين العرق او الاثنية او اللغة او الدين ، كما تقوم على اساس مبادئ الحرية الفردية وحقوق الانسان الاساسية لصالح الجميع ، وذلك بهدف التشجيع على اقامة العلاقات الديناميكية والتناغمة بين كافة الاثنيات .

(٢) يدين كل اعمال العرقية وكره الاجانب والتمييز القائمة على اساس الجنسية او العرق او الجنس او الدين ، ويطلب من جميع الدول والحكومات ان تبني قوانين في هذا الصدد وان تضعها موضع التطبيق .

(٣) ويشدد على دور النساء الاساسي في عملية الانتاج ، وعلى ضرورة المزيد من اشراكهن في اتخاذ القرارات ، وعلى ضرورة ازالة الفوارق وعدم التكافؤ بين النساء والرجال .

(٤) ويدرك الحكومات بأن الاستفادة من وسائل الاعلام تحتل مكانة هامة في التعبير الكامل عن الهوية الاثنية او الدينية او اللغوية ، ويحثها على ضمان هذه الاستفادة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

(٥) يشدد على ان منح الحريات السياسية ، ومشاركة الجميع ، واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون أمر جوهري لضمان الاستقرار على الامد الطويل ولبلوغ تنمية اقتصادية مستدامة .

## ب – فيما يخص الاقليات الوطنية وتنوع الاثنيات :

(٦) يعترف بأنه لا يوجد تعريف لمفهوم « الاقلية » مقبول على

الصعبـ العـالـيـ ، ويـوصـيـ بـتـحسـينـ المـعـايـرـ الـخـاصـةـ بـالـحـقـوقـ الـمـدنـيةـ والـسـيـاسـيـةـ وـكـذـلـكـ حـمـاـيـةـ الـأـشـخـاـصـ الـمـنـتـمـيـنـ إـلـىـ أـقـلـيـاتـ وـطـنـيـةـ أـوـ اـثـنـيـةـ أـوـ دـيـنـيـةـ أـوـ لـفـوـيـةـ .

(٧) وبالـحـاجـ يـطـلـبـ مـنـ كـافـةـ الـحـكـوـمـاتـ انـ تـكـونـ السـيـاسـاتـ وـالـبـرـامـجـ الـوـطـنـيـةـ خـاصـةـ لـلـتـخـطـيـطـ وـانـ تـوـضـعـ مـوـضـعـ التـطـبـيقـ مـعـ الـمـرـاعـاةـ الـكـامـلـةـ لـلـمـصـالـحـ الـمـشـروـعـةـ الـخـاصـةـ بـالـأـشـخـاـصـ الـمـنـتـمـيـنـ إـلـىـ الـأـقـلـيـاتـ .

(٨) دـيـدـعـ جـمـيـعـ الـأـمـمـ إـلـىـ تـسـوـيـةـ الـخـلـافـاتـ وـالـمـنـازـعـاتـ ، وـلـاـ سـيـماـ مـاـ يـمـسـ مـنـهـ الـأـقـلـيـاتـ الـو~طنـيـةـ ، بـوـسـائـلـ سـلـمـيـةـ دـوـنـ أـيـ لـجـوءـ إـلـىـ الـعـنـفـ وـبـرـوحـ مـنـ الـاحـتـرـامـ الـمـتـبـادـلـ ، طـبـقاـ لـشـرـعـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـلـلـقـانـونـ الـدـولـيـ .

(٩) وـيـهـبـ بـكـافـةـ الـدـوـلـ أـنـ تـصـونـ كـلـ مـنـهـ عـلـىـ اـرـاضـيـهاـ الـهـوـيـةـ الـو~طنـيـةـ أـوـ الـأ~ث~ن~ي~ة~ أ~و~ ال~ن~ق~اف~ي~ة~ أ~و~ ال~د~ي~ن~ي~ة~ أ~و~ ال~ل~ف~و~ي~ة~ ال~خ~ا~ص~ة~ ب~ال~أ~ق~ل~ي~ات~ و~ان~ ت~ب~ه~ي~ ظ~ر~وف~ ت~ت~ب~ع~ ن~ه~و~ض~ ب~ه~ذ~ه~ ال~ه~و~ي~ة~ ال~و~ط~ن~ي~ة~ إ~ل~ى~ ا~ف~ض~ل~ .

(١٠) وـيـحـثـ الـحـكـوـمـاتـ وـالـجـمـعـيـاتـ الـبـرـلـانـيـةـ عـلـىـ اـتـخـاذـ اـجـرـاءـاتـ تـسـعـ بـهـاـ إـلـىـ صـونـ وـتـرـقـيـ تـعـاـيشـ الـأـقـلـيـاتـ فـيـ الـمـجـتمـعـاتـ الـتـيـ تـسـودـ فـيـهـاـ التـعـدـديـةـ الـأ~ث~ن~ي~ة~ ، كـمـاـ يـحـثـهـاـ عـلـىـ مـوـاثـيـقـ الـتـبـادـلـ الـبـنـاءـ بـيـنـ هـذـهـ الـأ~ق~ل~ي~ات~ .

(١١) وـيـوصـيـ بـرـلـانـيـ الـعـالـمـ أـجـمـعـ بـأنـ يـرـجـبـواـ بـالـمـلـوـمـاتـ وـالـاقـتراـحـاتـ الـتـيـ تـزـوـدـهـمـ بـهـاـ الـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـوـمـيـةـ لـلـدـفـاعـ عـنـ حـقـوقـ الـأـنـسـانـ الـخـاصـةـ بـالـأـفـرـادـ الـمـنـتـمـيـنـ إـلـىـ الـأـقـلـيـاتـ وـطـنـيـةـ أـوـ اـثـنـيـةـ أـوـ دـيـنـيـةـ أـوـ لـفـوـيـةـ .

### جـ - فـيـمـاـ يـخـصـ الـأـدـوـاتـ الـدـولـيـةـ :

(١٢) يـدـعـ كـلـ الدـوـلـ الـتـيـ تـخـلـفـ حـتـىـ الـآنـ عـنـ الـانـضـمـامـ إـلـىـ الـمـيـشـاـقـ الـدـولـيـ الـخـاصـ بـالـحـقـوقـ الـمـدـنـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ أـنـ تـنـضـمـ إـلـيـهـ وـإـلـىـ كـلـ الـوـثـائقـ الـدـولـيـةـ الـمـتـعـلـقةـ بـحـقـوقـ الـأـنـسـانـ ، وـانـ تـصـادـقـ عـلـيـهـاـ .

(١٣) وـيـطـلـبـ الـتـطـبـيقـ الـكـامـلـ لـلـمـبـادـيـءـ الـتـيـ تـنـصـ عـلـيـهـاـ هـذـهـ الـو~ث~ق~ات~ .

(١٤) ويقترح توسيع وتعزيز وثائق الامم المتحدة الخاصة بالحفظ على السلام .

(١٥) ويطلب تأسيس آليات دولية جديدة ، على سبيل المثال ، ان تؤسس في اطار الامم المتحدة محكمة لحقوق الانسان ومستشارية عليا لحقوق الانسان ، وذلك سعيا الى تعزيز وتحسين الوثائق الخاصة بحقوق الانسان تعزيزا وتحسينا متواصلا .

#### د - فيما يخص مكتسبات السلام :

(١٦) ويطلب ان يرتدي التعاون الدولي ، في ظل الثقة المنشورة من جديد ، اشكالا سلمية بناءة جديدة .

(١٧) ويدعو جميع البلاد النامية الى تقليل نفقاتها على صعيد التسلح وعلى ان ترصد من جديد الموارد الواجب استثمارها في التنمية الاقتصادية بحيث توزع خيرات ذلك توزيعا منصفا على البلاد النامية .

(١٨) ويطلب من البلاد النامية ان تجمد نفقاتها العسكرية وان تزيد النفقات الاجتماعية في القطاعات الاولوية للتنمية الانسانية .

## قرار حول البند السابع من جدول الاعمال

الطبيعة الوبائية الشاملة لتنادز(<sup>\*</sup>) مرض ((الايدز)) والتهديد الذي يمثله هذا المرض للنمو الاقتصادي العالمي والاستقرار السياسي والاجتماعي ، ولا سيما في العالم الثالث وتشجيع سياسات تعدد لترجمة المعرفة العلمية الى تحرك حكومي والى ارادة تسعى الى اقرار اجراءات على الصعيد الاجتماعي والسياسي بغية الحد من آثار هذا المرض .

- ان المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي .
- ١ - اذ يعترف بأنه من الضروري ، لكافحة تنادز(<sup>\*</sup>) مرض « الايدز » (سيدة) واستئصاله ، أن تكشف عن هوية المصدر لجرائم تصور المناعة البشرية وان نحدد في آن معًا الوسائل الخاصة بالتوقي من انتشاره ، مع السعي الى ايجاد علم لشفاء الانسان منه .
  - ٢ - اذ يقلق من أن ليس ثمة اي دواء مضاد « للسيدة » وان هذا الوباء قد بلغ اتساع وباء شامل ويهدد بشكل خطير بقاء الجنس البشري على قيد الحياة .
  - ٣ - واذ يدرك ان « السيدة » يعرض الان للخطر النمو الاقتصادي العالمي ، كما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وان هذه النزعة تتسارع وتثيرها تسارعا مستمرا .
  - ٤ - واذ يقر بأن احلال توازن بين الحقوق والمسؤوليات لشريحة واسعة من السكان انما هو مهمة تشريعية عملاقة ولكنها ضرورية وتقع على عائق البرلمانات .

\* التنادز : تزامن أمراض مرض ما (قاموس المنهل) .

٥ - واذ تتشكل لديه القناعة بأن الحكومات والمجتمع بحملته يترتب عليهما القيام بكل ما في وسعهما سعياً إلى احتواء انتشار «السيدا» وإلى تخفيف آثار هذا الوباء الشامل ، والى حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية .

٦ - واذ يعترف بأن التعاون الإقليمي والتعاون مع دوائر المنظمة العالمية للصحة (م ع ص) أمنان أساسيان في مكافحة السيدا ، هذا الوباء الذي يجهل كل حدود وطنية .

٧ - واذ يعتبر أن المنظمات الوسيطة (المنظمات غير الحكومية ، والمنظمات المتربرعة الخاصة ، والمؤسسات الطوعية ) ، والجمعيات التقليدية والمؤسسات الدينية ، تستطيع الاتصال بالسكان كما تستطيع ممارسة التأثير عليهم .

٨ - واذ يدرك أن الحكومات مدعوة إلى إعادة النظر في الأولويات من حيث النفقات العامة ، وأن البلد المتقدمة مدعوة أيضاً إلى مساعدة الأقطار الأقل تقدماً ، وذلك للسماح لهذه البلد بمجابهة الكلف المتنامية للوقاية من «السيدا» ولعلاج ضحاياه .

(١) يدعو البرلمانيين إلى الاعتراف باتساع هذا الوباء الشامل وإلى التدخل السريع لدى حكوماتهم ، ولدى الجماعة الدولية ، والسلطات الدينية ، سعياً منهم إلى اقرار استراتيجية شاملة لمكافحة انتشار جرثوم قصور المناعة البشرية المسؤول عن «السيدا» ، وهي استراتيجية تشمل على ما يلي :

أ - أن ندخل في البرامج المدرسية والجامعية تربية صحية تعد للوقاية من «السيدا» ، وأن ننظم حملات فعالة للتربية العامة وللإعلام تشدد على ضرورة اجراءات وقائية في غياب الدواء ، وتأخذ في الحسبان المصدر الاجتماعي والثقافي والديني لكافة المواطنين والمقيمين في كل بلد .

ب - أن نقتفي آثار هذا الوباء لدى المترعرعين بالدم وبأنسجة بشرية أخرى ولدى من يعطون أعضاء للزراعة .

ج - أن نشير إلى أوضاع سريان هذا المرض ونعلم به السلطات الصحية (بما فيها م.ع.ص) ، وأن نقيم نظاماً للرقابة الخاصة بالأمراض الوبائية .

هـ - وان تقر سياسات متفق عليها من أجل التأمين لنظام تعقيم فعال في كافة الخدمات الصحية العامة .

و - وان نزيل العراقيل امام عمليات التجارب وتسويق العلاجات، وان نتخذ اجراءات ضرورية بفية علاج مخصص بالافراد المصابين .

ز - وان ننشيء دوائر استشارية من أجل المجموعات المعرضة للاخطر والافراد المصابين ، وذلك حول المسؤولية الواقعة على عاقفهم لتجنيب نقل العدوى للآخرين ، وحول الوسائل المتوفرة لديهم لتقليل المخاطرة بنقل هذا المرض .

ح - وان نتبني معالجة تهدف الى تقليل مخاطر الاصابات ابان الاتصالات الجنسية ، وحقن المخدرات في الاوردة وفي حال البغاء ، وان ننظر في امكانية التزود بوسائل واقية ( جنسيا ) وبحقنات ذات استخدام وحيد ، وبخاصة من أجل الافراد المصابين بقصور المناعة البشرية .

( ٢ ) ويئن الحكومات التي قد قبلت ببذل جهود بفية البحث عن لقاح فعال لمكافحة وباء السيدا ، ويهيب بكلفة الحكومات الى القبول بالمزيد من الجهد فيما يخص التوفي من هذا الوباء .

( ٣ ) وعلاوة على ذلك يبحث جميع البرلمانات وكل الحكومات على الاقرار بأن السيدا يصيب على الخصوص الرجال والنساء في مقتبل أعمارهم ، بينما يكونون المعيلين الرئيسيين لاسرهم ، واذ يشدد المؤتمر على ان اشد الاضاعات مأساوية قد يكون في العدد المتنامي لاطفال البلاد النامية الذين يصبحون ايتاما بسبب هذا المرض ، يرجو باللحاج الحكومات ان تقدم الموارد المناسبة لتعليم هؤلاء الاولاد وحمايتهم الاجتماعية .

( ٤ ) كما يبحث البرلمانات والحكومات على منح التعويض للأشخاص ذوي المزاج النزفي والمصابين بقصور المناعة البشرية ، وكذلك للمستفيدن من نقل الدم وزوجاتهم وأولادهم المصابين بهذا المرض .

( ٥ ) ويطلب ملحا من الحكومات ان تضمن حماية حقوق الانسان والحربيات المدنية للافراد المصابين او من يحتمل أن يصابوا بهذا المرض .

- ٣ -

## تقرير الامانة العامة حول

اجتماع اللجنة التحضيرية

للاجتماع البرلماني

العربي - الأوروبي

بروكسل ٧-٥ / أيار - مايو / ١٩٩٢

وود حول وضع العلاقات بين أوروبا والعالم العربي بوجه عام ، وحول سبل ايجاد تسوية سلمية دائمة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة في الشرق الأوسط والخليج بصورة خاصة .

وبالفعل حصل اللقاء المقترن ، وشارك فيه عن الجانب العربي ممثلون عن برلمانات كل من : مصر - المغرب - تونس - الكويت - اليمن - الأردن - الجزائر - سوريا - لبنان . وقد تناول البحث في اللقاء القضايا ذات الاهتمام المشترك للجانبين العربي والأوروبي ، لا سيما قضية التسوية في الشرق الأوسط والوضع

اولا - المهدات التي ادت الى اجتماع اللجنة التحضيرية :

في أوائل أيار - مايو عام ١٩٩١ تلقى الامين العام للاتحاد البرلماني العربي رسالة من السيد انريكيو فينشي ، الامين العام للبرلمان الأوروبي يشير فيها الى أن البرلمان الأوروبي ، وخاصة وفوده المكلفة بالعلاقات مع البلدان العربية في الشرق والمغرب والخليج ، وكذلك اللجنة السياسية ، سوف ينظمون لقاء مع ممثلي البرلمانات العربية في مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ يوم الثالث عشر من حزيران - يونيو ١٩٩١ لتبادل وجهات النظر بصرامة

لمستجد في منطقة الخليج العربي ،  
قضايا التعاون الاقتصادي بين  
العالم العربي وأوروبا .

وتفق في حينه ايضا على ضرورة  
ستمرار عملية الحوار بين الجانبين  
عربي والأوروبي . وتحقيقا لهذه  
غاية تم الاتفاق على تنظيم اجتماع  
واسع بين البرلمانيين العرب  
الأوروبيين ( من أعضاء البرلمان  
 الأوروبي ) خلال عام ١٩٩٢ لبحث  
 لقضايا ذات الاهتمام المشترك .

وتم في اللقاء ايضا تشكيل لجنة  
حضرية مشتركة عربية – أوروبية  
تقى في وقت مبكر من عام ١٩٩٢ ببحث  
التراثيات المتعلقة بالمجتمع  
واسع العربي – الأوروبي .

## ٢ – المشاركون من الجانب الأوروبي:

١ – السيدة سيريني كاسانماغاناكو  
نائبة رئيس لجنة الشؤون الخارجية  
والامن .

٢ – السيد فريد كاثروود /  
نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية  
والامن .

٣ – السيدة فان هيميلدونسك  
/ عضو لجنة التنمية .

٤ – السيد كلود تشيسون /  
رئيس وفد العلاقات مع بلدان المغرب  
العربي .

## انيا – المشاركون في الاجتماع :

– المشاركون من الجانب العربي :  
١ – السيد الدكتور عبد الواحد  
بنال الدين / نائب رئيس مجلس  
شعب المصري .

٢ – السيد الدكتور محمد عبد  
الله / عضو مجلس الشعب المصري .

٣ – السيد نذير دويدي / عضو  
مجلس الشعب السوري .

( كان من المفروض أن يشارك في الوفد البرلماني العربي أيضا السيد فتح الله ولعله  
من مجلس النواب المغربي ، ولكنه اعتذر عن المشاركة قبل الاجتماع بيوم واحد . )

#### ٤ - قضايا الامن :

- نزع السلاح - تحريم الاسلحة ذات الدمار الشامل - الامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط .

#### ٥ - قضايا انسانية عامة :

- الهجرة ومشاكل المهاجرين - التعاون الثقافي والفنى - القضايا المتعلقة بعض التزاعات الاقليمية .

### رابعا - الاجتماع التنسيقي لمثلثي الجانب العربي :

عقد مثلثو الجانب العربي في اللجنة التحضيرية اجتماعا بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس من ايار - مايو ١٩٩٢ في مقر جامعة الدول العربية في بروكسل . وترأس الاجتماع السيد شريف سيسبان ، مدير مكتب جامعة الدول العربية في بروكسل الذي رحب بممثلية البرلمانات العربية ونوه بأهمية الاجتماع الذي سيجري في اليوم التالي مع ممثلى البرلمان الاوروبى .

واوضح السيد سيسبان للبرلمانيين العرب ان لقاء جرى بينه وبين السيد بارون ، رئيس اللجنة السياسية في البرلمان الاوروبى يهدف الى ازالة الالتباس الذى جرى حول لقاء العام الماضى . فقد وجهت الدعوة آنذاك بمبادرة من السيد كلود تشييسون ، رئيس وفد

٥ - السيد مونتيسيكيو / رئيس وفد العلاقات مع بلدان الخليج العربي .

٦ - السيدة سوبا رينا / نائبة رئيس وفد العلاقات مع بلدان الشرق العربي .

٧ - السيدة تيريز لوبيورت / سكرتيرة لجنة الشؤون الخارجية والامن .

### ثالثا - المواقف المقترحة للنقاش :

في الاتصالات الاولية التي سبقت اجتماع اللجنة التحضيرية في بروكسل اقترح الجانب الاوروبى ان تدرس اللجنة في اجتماعها جملة من المواقف يتم من خلالها الاتفاق على القضايا التي ستطرح في الاجتماع البرلماني الموسع العربي - الاوروبى . وقد شمل الاقتراح الاوروبى في حينه المواقف التالية :

#### ١ - الديمقراطية البرلمانية :

- حقوق الانسان - التعديلية السياسية - حقوق الاقليات .

#### ٢ - مؤتمر السلام في الشرق الاوسط :

٣ - التعاون الاقتصادي بين العالم العربي ودول الجماعة الاقتصادية الاوروبية :

العربية ، وتارة بحجة ان الاتحاد البرلماني العربي لا يملك سلطة القرار على البرلمانات العربية .

واعتبر السيد بوراوي في حديثه اجتماع ايار - مايو ١٩٩١ نقطة تحول في موقف البرلمان الأوروبي ، سواء بالنسبة لعلاقاته مع البرلمانات العربية ، او بالنسبة لعلاقاته مع الاتحاد البرلماني العربي املتها الظروف المستجدة والمتغيرات السياسية بعد حرب الخليج . و أكد السيد بوراوي ان الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي ستعمل ، بالتنسيق مع جميع البرلمانات العربية ، على تطوير العلاقة مع البرلمان الأوروبي بما يخدم المصلحة العربية العليا ، من جهة ، والمصالح المشتركة العربية - الاوروبية من جهة اخرى .

ثم طرح السيد بوراوي أهمية انعقاد الاجتماع التنسسي لممثلي الجانب العربي قبل بدء اجتماع اللجنة التحضيرية ، وأشار الى ان مهمة الاجتماع تتلخص في :

١ - تنسيق مواقف ممثلي الجانب العربي في اللجنة التحضيرية ، خاصة لجهة :

- تقديم مقترنات موحدة حول بنود جدول اعمال الاجتماع الموسع القادم .

العلاقات مع بلدان المغرب العربي ، في حين ان الدعوة لاجتماع اللجنة التحضيرية وللجتماع الموسع قد نمت من قبل لجنة الشؤون الخارجية والامن ، وتبناها ايضا المكتب الموسع للبرلمان الأوروبي ، وهو الهيئة القيادية الاسيواسية فيه .

كذلك اوضح السيد سيسبان ان الاتفاق قد تم مع الجانب الأوروبي على اعتبار الاتحاد البرلماني العربي هو الجهة المخولة في تحديد من يمثل البرلمانيين العرب في اللقاءات السنوية القادمة وان ترتيب تلك الاجتماعات ينبغي ان يتم بالتنسيق الكامل مع الاتحاد .

وتحدث بعد ذلك السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي فنوه بأهمية اللقاء الذي سيجري في اليوم التالي ، خاصة فيما يتعلق بمستقبل العلاقة بين الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان الأوروبي . وأشار السيد بوراوي الى ان الامانة العامة للاتحاد قد بذلك في الماضي جهودا كبيرة لتأطير العلاقة مع البرلمان الأوروبي . وكانت هذه الجهود تصطدم دائمًا ب موقف بارد من المسؤولين في البرلمان الأوروبي تارة بحجة التوزعات الجغرافية التي قسموا اليها العالم العربي في علاقاتهم مع مختلف البلدان

- ٤ - الاتفاق على مدى المشاركة العربية في الاجتماع الموسع القادم .
  - ٥ - تكليف أحد أعضاء الوفد ليكون الناطق باسم الجانب العربي في اللقاء مع وفد البرلمان الأوروبي .
  - ٦ - ثم تحدث أعضاء الوفد البرلماني العربي ، وأكدوا جميعاً على أهمية اللقاء المرتقب بالنسبة للعلاقات العربية - الأوروبية بصورة عامة ، وضرورة توحيد الموقف العربي من جميع القضايا التي سيتناولها الاجتماع الجنة التحضيرية . ونتيجة النقاش تم الاتفاق على الأمور التالية :
  - ١ - تكليف الدكتور عبد الواحد جمال الدين ، نائب رئيس مجلس الشعب المصري ، ليكون الناطق الرسمي باسم الوفد العربي في المباحثات مع وفد البرلمان الأوروبي .
  - ٢ - عدم اثارة القضايا ذات الطبيعة الخلافية بين البلدان العربية أما البرلمانيين الأوروبيين .
  - ٣ - عدم اثارة الماضي المطروح للنقاش من زاوية التحدي أو بهدف تسجيل الموقف ، وإنما من زاوية حث الأوروبيين على اتخاذ موقف أكثر فعالية إزاء القضايا التي تهم العالم العربي .
  - ٤ - الاقتصر على موضوعين للنقاش في الاجتماع البرلماني العربي - الأوروبي القادم هما :
  - ٥ - عملية السلام في الشرق الأوسط ( مع التركيز على ضرورة
- خامساً - وقائع الاجتماع مع وفد البرلمان الأوروبي :**
- عقد اجتماع الجنة التحضيرية في احدى قاعات الاجتماعات بمبنى البرلمان الأوروبي في بروكسل . وترأست الاجتماع السيدة كاسا نماغناكو ، نائبة رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن في البرلمان الأوروبي . وافتتحت الاجتماع بالترحيب بأعضاء الجانب العربي في الجنة التحضيرية . ثم استعرضت

تاریخ العلاقات البرلمانية العربية - الاوروبية ، مشيرة بشكل خاص الى اجتماع حزيران - يونيو ، ١٩٩١ ، واهمیته ، واکدت ان المصلحة المشتركة للجانبين تتطلب اعطاء هذه العلاقة صفة الدیومة والاستمرار .

ثم طرحت التصورات الاوروبية حول الاجتماع الموسع القادم . ف وأشارت الى ان الجانب الاوروبي يقترح مناقشة الماضي الخمسة المشار اليها سابقا في الاجتماع الموسع القادم باعتبارها تمثل القضايا الاساسية التي تتعلق بجميع جوانب التعاون العربي - الاوروبي . واقتصرت ايضا ، باسم وفد البرلمان الاوروبي ، ان يجري اللقاء الموسع في بروكسل في اواخر تشرين الثاني - نوفمبر من هذا العام .

ثم تحدث السيد كلود تشيسون ، رئيس وفد العلاقات مع بلدان المغرب العربي فقال ان اهمية الاجتماع الذي تقوم اللجنة التحضيرية بالاعداد له تكمن في ان دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية توجه الى البلدان العربية وتحاورها بصفتها كتلة موحدة . وهذا امر له اهميته بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية - الاوروبية ، بوجه عام . وفي اشارته الى اجتماع حزيران - يونيو ١٩٩١ قال السيد تشيسون انه بالرغم من وجود نقاط

وفجوات واختلافات في وجهات النظر في ذلك الاجتماع الا ان مجرد الاتفاق على ضرورة متابعة هذه المقاءات واعطائهما طابعا دوريا سنويا هو بعد ذاته نجاح كبير . وقال السيد تشيسون « نريد ان نتعامل مع بلدان العالم العربي كما يرون هم انفسهم اي باعتبارهم امة واحدة . وبمقدار ما يمكن الاصدقاء العرب من تحقيق التعاون والتكميل الاقتصادي بينهم بما ينبع من تخلق الارضية المؤاتية لتوسيع دائرة التعاون مع اوروبا التي تخطو خطوات حثيثة نحو الوحدة » .

وحول الماضي التي سيجري تداولها في الاجتماع الموسع اشار السيد تشيسون الى ان الاقتراحات المقدمة من الجانب الاوروبي هامة ، ولكنها كثيرة جدا ومن الضروري اختيار بعضها . وابدى رأيه في ضرورة اعطاء الاولوية لموضوع العلاقات الانسانية والثقافية والاجتماعية ، وبوجه خاص ، قضايا حقوق الانسان وأوضاع المهاجرين . ونوه في ختام حديثه بضرورة الاهتمام بالتفصيـة الاعلامية للقاء المنتظر . واقتصر عقد مؤتمر صحفي بعد انتهاء اعمال المؤتمر لعرض ما تم الاتفاق عليه .

ثم تحدث الدكتور عبد الواحد جمال الدين ، نائب رئيس مجلس

عملية السلام ، وكيفية تقوية الدور الأوروبي فيها .

### وبخصوص التعاون الاقتصادي :

اشار د. جمال الدين الى ان اوروبا مقبلة على تغييرات جدية قريبة ستجاور تأثيرها الدول الائتمني عشرة الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية ليشمل هذا التأثير اوروبا بأسرها . ولهذا فمن الضروري ايضا ان تتدالو في آفاق التعاون الاقتصادي العربي-الاوروبي في ضوء التغيرات الجديدة في اوروبا . ومن المفيد ان ننطرق في هذا السياق الى جملة من القضايا الفرعية الأخرى كقضايا المهاجرين وغيرها نظرا لاهتمام الجانبين العربي والاروبي بها .

ثم تحدث السيد رفيق شاهين ، عضو مجلس النواب اللبناني ، فأشار الى اتفاقه مع فكرة السيد تسييسون حول اختيار مواضيع معينة لبحثها في اللقاء الموسع ، وأكد موافقته على بحث موضوعي : عملية السلام والتعاون الاقتصادي مشيرا الى أن تعزيز العلاقات الاقتصادية سيلعب دوره في تحسين العلاقات الإنسانية والثقافية .

واشار السيد مونتيسيكيو ، رئيس وفد العلاقات مع دول الخليج العربي ، الى أهمية الاقتراحات

الشعب المصري ، والناطق باسم الوفد البرلماني العربي ، فعبر عن سعادة اعضاء الوفد بانفصال اجتماع اللجنة التحضيرية الذي يأتي بعد اجتماع يونيتو - حزيران ١٩٩١ الذي تم الاتفاق فيه على متابعة الحوار بين البرلمانيين العرب والاروبيين . ثم طرح امام الاجتماع ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التنسيقي لاعضاء الوفد العربي ، وذلك باختيار موضوعي : التعاون الاقتصادي ، وعملية السلام في الشرق الاوسط كموضوعين وحيدين يناقشهما الاجتماع الموسع المقبل . وأوضح د. جمال الدين الاسباب التي حدت بالوفد العربي الى اختيار هذين الموضوعين :

### بالنسبة لعملية السلام :

تحظى هذه العملية باهتمام دولي وعربي كبير . فقد قطعت اشواطا هامة منذ مؤتمر مدريد ، وستظل محطة اهتمام كبير الى فترة طويلة لاحقة . والعرب مهتمون بأن يكون للمجموعة الاوروبية دور قوي وفعال فيها بحكم العلاقات التاريخية العربية - الاوروبية من جهة ، ولأن حرب الخليج أكدت ان امن المنطقة العربية لا ينفصل عن امن اوروبا والعالم . ولذلك سيكون من الهام جدا ان نتدارس بعمق كيفية دعم

المقدمة من الجانب العربي ، خاصة موضوع السلام في الشرق الاوسط الذي لم تتح الظروف لاوروبا ان تكون طرفا فاعلا فيه . كما اكد أهمية مناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي .

وابدى السيد كاثرودد ، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والامن على النقاط المثارة من الجانب العربي ، وأشار بوجهه خاص الى ضرورة البحث عن الكيفية التي يمكن لاوروبا ان تلعب دورا اكبر في هذه العملية الهامة . واوضح ان اوروبا مؤهلة لهذا الدور لأن الولايات المتحدة تبدو منحازة تماما لاسرائيل ، في حين لا يمكن اعتبار اوروبا كذلك .

وأكيد السيد كاثرودد اهتمام اوروبا بقضايا حقوق الانسان نظرا لتواجد عدد كبير من السكان العرب والمسلمين في مختلف البلدان الاوروبية . واعطى مثلا على ذلك هو ان عدد المسلمين في بريطانيا يسوى عدد الكاثوليك<sup>(١)</sup> .

وقال « ان تزايد عدد الاجانب في الدول الاوروبية قد ادى الى تقوية التيارات اليمينية . ونحن كاوروببيين ننطلق من مبدأ التسامح الديني ، ولنا مصلحة مشتركة ان لا نسمح

(١) ان اغلبية السكان في بريطانيا هم من اتباع المذهب المسيحي الانجليكانى .

للمتطرفين بالسيطرة على الاقليات الدينية او الاثنية في بلداننا . لهذا نريد الحوار معكم حول هذه المواضيع لنعرف رأيكم ولتكوين ارضية لنا نستطيع من خلالها الرد على من يتخدون موقفا معاديا للجانب في بلادنا عند اثاره هذه القضايا » .

كذلك تحدث السيد كاثرودد عن موضوع حقوق الانسان الذي تهم به الدول الاوروبية وتربط به حتى علاقاتها الاقتصادية ، مشيرا الى ان البرلمانيين الاوروبيين يريدون فتح حوار صريح مع زملائهم البرلمانيين العرب حول هذا الموضوع أيضا .

ثم تحدث السيد نذير دويدري ، عضو مجلس الشعب السوري ، فأبدى ارتياحه لانفصال الاجتماع ، مشيرا الى انه ليس من الريب البحث في تعزيز العلاقات العربية - الاوروبية لان لهذه العلاقات جذورا تاريخية . ثم اشار السيد دويدري الى أن التوایا الحسنة لتحسين العلاقات وتطويرها متوفرة . ولكن الامر يتطلب ترجمة هذه التوایا الى افعال ملموسة . ثم أبدى موافقته على الاقتراحات التي طرحها د عبد الاحد جمال الدين مؤكدا بشكل خاص ان قضية فلسطين تعتبر في مركز الاهتمام العربي عموما ، وان

السيد قبازرد الى أن حرب الخليج قد أظهرت التأثير والاهتمام الكبيرين للناس في المنطقة بالشأن السياسي، وأنه من المفيد جداً الوقوف ضد اساءة استخدام مسألة حقوق الإنسان من قبل البعض .

كذلك جرى نقاش مطول في اللجنة حول مدة الاجتماع الموسع المقبل . فاقتصر الجانب الأوروبي أن يستمر انعقاد الاجتماع يوماً واحداً . ولكن الجانب العربي أشار إلى أن يوماً واحداً لا يكفي لمناقشة القضايا الثلاث بعمق وأن يومين على الأقل ضروريان لإنجاز المناقشات . وتمت الموافقة أخيراً على عقد الاجتماع خلال يومين .

بعد انتهاء المناقشات لخصت رئيسة الاجتماع الترتيبات التي تم الاتفاق عليها ، وذلك على النحو التالي :

### ١ - مواضيع النقاش :

- عملية السلام في الشرق الأوسط .
- العلاقات الإنسانية والثقافية والاجتماعية ( حقوق الإنسان ، مشاكل المهاجرين ... ) .
- التعاون الاقتصادي (المدينية - التعاون الاقليمي - مصادر المياه ) .

العرب مع السلام العادل المبني على قرارات الأمم المتحدة . ومشاركة الدول العربية في مؤتمر مدريد للسلام هي خير دليل على ذلك .

كذلك أكد السيد دوي드리 أن التعاون الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في مختلف جوانب العلاقات التي تجري بين أمم العالم . ومن شأن توثيق العلاقات الاقتصادية أن يؤدي إلى تعزيز العلاقات في الميادين الثقافية والانسانية عامة .

ثم تحدثت السيدة هيميلونسك ، نائبة رئيس لجنة التنمية فنوهت بالارتباط الوثيق بين عملية التنمية والديمقراطية والعلاقات الإنسانية ، بوجه عام . وقالت إن مشاكل الهجرة تمثل قضايا هامة للجانبين العربي والإوروبي ، وينبغي أن يكون لها محل في مداولات الاجتماع الموسع .

كذلك تحدث السيد جاسم محمد قبازرد ، عضو المجلس الوطني الكويتي فأبدى ارتياحه للمناقشات العميقية التي أثيرت في الاجتماع . وأشار بوجه خاص إلى أهمية مناقشة موضوع حقوق الإنسان في الشرق الأوسط ، وأوضح أن هذه القضية مرتبطة بعملية السلام ، وان التقدم والنجاح في هذه العملية لا بد وأن يؤثراً إيجابياً على تطور موضوع حقوق الإنسان . وأشار

## ٢ - مكان الانعقاد :

مبني البرلمان الأوروبي في بروكسل .

يومي ٢٥ و ٢٦ / نوفمبر - تشرين الثاني / ١٩٩٢ .

او يومي ٢٦ و ٢٧ / نوفمبر - تشرين الثاني / ١٩٩٢ .

حسب توفر الشواغر في قاعات الاجتماعات ، وسيجري التبليغ عن ذلك لاحقا .

## ٤ - أوراق العمل :

- تعيين مقررين / عربي و أوروبي / لكل موضوع يعد كل منهما تقريرا يمثل وجهة نظر الجانب الذي يمثله .

- يلتقي المقرران حول كل موضوع قبل انعقاد الاجتماع للتنسيق فيما بينهما .

- ينبغي أن تتضمن التقارير اقتراحات ملموسة حول كل بند من بنود جدول الاعمال .

## ٥ - الحضور :

- وفد من البرلمان الأوروبي يمثل: اللجنة السياسية ( لجنة الشؤون الخارجية والامن ) الوفود الثلاث المكلفة بالعلاقات مع البلدان العربية

## ٦ - الدعوات :

يوجه رئيس البرلمان الأوروبي السيد كليبش الدعوة الى الجميع باسم البرلمان الأوروبي .

## ٧ - الترجمة الفورية :

تؤمن الترجمة الفورية الى العربية والإنكليزية والفرنسية وبعض اللغات الأخرى خلال الاجتماع .

## ٨ - البيان الختامي :

يصدر عن الاجتماع بيان ختامي يلخص مداولات الاجتماع وما تم الاتفاق عليه حول مختلف مواضيع جدول الاعمال .

## ٩ - المؤتمر الصحفي :

يعقد ممثلوا الجانبين بعد انتهاء الاجتماع مؤتمرا صحفيا يجري فيه الحديث عن الاجتماع ونتائجـه والاجابة عن أسئلة أجهزة الإعلام .

- ٣ -

تقرير عن أعمال ونتائج المؤتمر  
البرلماني الدولي حول الامن والتعاون  
في منطقة البحر الابيض المتوسط

مالاغا / اسبانيا ١٥ - ٢٠ / حزيران  
يونيو / ١٩٩٢

**أولاً - تمهيد - البدایات :**

البحر الابيض المتوسط هو بحر قاري داخلي تطل شواطئه في الشمال والجنوب والشرق على قارات ثلاث : أوروبا ، افريقيا وآسيا . وعبر آلاف السنين جمع هذا البحر حول شواطئه في مصر مشترك العديد من شعوب القارات الثلاث الذين نشأت بينهم علاقات متنوعة ومتباينة امتدت من خلالها وتفاعل حضارتهم وثقافاتهم ولغاتهم واقتصادياتهم .

وقد ظهرت فكرة عقد مؤتمر للامن والتعاون في منطقة المتوسط لأول مرة عندما اقترح السيد الدو مورو ، رئيس وزراء ايطاليا في عام ١٩٧٢ اثناء مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ضرورة ايجاد صيغة للتعاون بين البلدان الاوروبية الغربية ومختلف المجموعات الاقليمية او الاقمية ؛ وفي مقدمتها بلدان حوض البحر الابيض المتوسط . وقد اقر مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا فكرة السيد مورو ، ودعا الى فتح حوار مع بلدان المتوسط لايجاد الصيغة المناسبة . الا ان مساعي التنفيذ اصطدمت دائما بالحجم الكبير للمشاكل والصراعات القائمة بين دول

المنطقة ، والتباهي الكبير في الموقف ازاء هذه المشاكل لاسيما مشاكل الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، قضية قبرص وغيرها .. وغيرها .

وبقيت الفكرة مدرجة في جدول اعمال المنظمات البرلمانية الاوروبية المختلفة مثل : المجلس الاوروبي والبرلمان الاوروبي واتحاد اوروبا الغربية .. الخ ، بانتظار الفرصة السانحة لاقامة هذا الحوار وتجسيده في اطر وهيئات دائمة .

### ثانياً - الاتحاد البرلماني العربي والحوار المتوسطي :

في بداية عام ١٩٨٨ قام وفد برلماني من الاتحاد البرلماني العربي بزيارة الى بروكسل لاجراء مباحثات رسمية مع شخصيات برلمانية من البرلمان الاوروبي ، وخلال هذه المباحثات عرض السيد جيو فاني بيرساني ، رئيس فريق العمل المكلف بالحوار المتوسطي في البرلمان الاوروبي ، فكرة اقامة حوار برلماني متوسطي ، وجرى تبادل آراء حول الموضوع ولكن لم يتخذ اي قرار بشأنه آنذاك .

واعيد طرح الفكرة اثناء المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الاوروبي في الرابط خلال شهر اكتوبر - تشرين اول - ١٩٨٩ ، حيث دعى البرلمانيون المشاركون في المؤتمر جميع البرلمانيين العرب والاوروبيين للعمل سوية على تعزيز التعاون بين دول حوض البحر الابيض المتوسط لجعل هذه المنطقة منطقة سلام ورخاء اقتصادي والمحافظة على بيئتها الطبيعية . كما دعوا الى العمل في اقرب الاجال على تنظيم اللقاء لممثلي برلمانات البلدان الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية ودول البحر الابيض المتوسط غير الاعضاء في المجموعة ، بهدف تأسيس مجلس مشترك يتالف من عدد متساو من الاعضاء من كل جانب .

تلك كانت بداية فكرة انشاء الحوار المتوسطي على الصعيد البرلماني . وبعد اشهر قليلة دخلت الفكرة حيز التنفيذ من خلال مجموعة من الانشطة الملموسة تضمنت ما يلي :

- بادر فريق العمل داخل البرلمان الاوروبي ، المكلف بمتابعة موضوع الحوار البرلماني المتوسطي ، بالدعوة الى عقد اجتماع لسفراء البلدان المتوسطية من غير الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية

الاوروبية يوم ١٢/٢٨/١٩٨٨ . حضر اللقاء ايضا سفراء الدول العربية المتوسطية . وتكرر الاجتماع مع سفراء الدول المعنية . وقد ناقشت الاجتماعات فكرة الحوار المتوسطي ، وتم الاتفاق على عقد لقاء تحضيري في بروكسل يومي ٧ و ٨ نيسان - ابريل ١٩٨٩ للبحث في جميع الامور المتعلقة بال موضوع .

- قامت الرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوروبي ، المشاركة في عملية الحوار من خلال شعبتها في البرلمان الاوروبي ، بتوجيهه دعوة الى الاتحاد البرلماني العربي للمشاركة في اجتماع بروكسل .

- وجه السيد جيو فاني بيرسانى رسائل دعوة الى السادة رؤساء برلمانات الدول المتوسطية والى السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي والامين العام للاتحاد لنفس الغرض .

وبعد التشاور مع رؤساء الشعب الاعضاء في الاتحاد قررت رئاسة الاتحاد الموافقة على مشاركة الاتحاد في الاجتماع التحضيري بوفد يضم الامين العام وممثلين عن برلمانات الدول العربية الراغبة في المشاركة .

وقد عقد الاجتماع في بروكسل يومي ٦ - ٧ نيسان - ابريل ١٩٨٩ . وشارك فيه ممثلون عن الهيئات التالية :

- مجلس وزراء المجموعة الاوروبية .
- اللجنة السياسية .
- برلسان يوغوسلافيا .
- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الاوروبية .
- مجلس الشعب المصري .
- نائب فريق العمل المشترك للبرلمان الاوروبي .
- المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا المتوسطية .
- مجلس النواب المغربي .
- البرلمان القبرصي .
- نائبة ايطالية من فريق العمل المشترك للبرلمان الاوروبي .
- المستشار القانوني للبرلمان الاوروبي .
- البنك الدولي .
- بنك الاستثمار الاوروبي .
- مكتب العمل الدولي .
- الاتحاد البرلماني العربي .

ونتيجة المناقشات التي استمرت طوال يومين تم الاتفاق على التحضير لعقد لقاء برلماني متواسطي واتفق على تشكيل مكتب مؤقت مهمته :

- ١ - اعداد الوثائق والأنظمة والتصور القانوني والإجرائي والنظام الاساسي ووسائل التمويل الالزامية لتسهيل المجلس المتواسطي للتعاون .
- ٢ - تنظيم لتشاور على الصعيد الاقليمي بين برلمانات البلدان المطلة على شاطئ المتوسط الشمالي من جهة وبرلمانات بلدان شاطئ المتوسط الجنوبي من جهة أخرى .
- ٣ - الدعوة لعقد جمعية عامة تأسيسية يشارك فيها جميع الشركاء والهيئات والمنظمات المعنية قبل نهاية عام ١٩٨٠ من أجل انشاء المجلس المتواسطي للتعاون .

وقد أقرت جميع هذه المقترنات بالاجماع .

كما صدر عن الاجتماع بيان ختامي يحدد الاهداف من وراء هذا الحوار ويتضمن ما تم الاتفاق عليه . وكانت الملاحظة الاساسية للوفد العربي المشارك في اجتماع بروكسل آنذاك هي ان الجانب الاوروبي كان يسعى الى اعطاء الاولوية للجانب الاقتصادي في عملية الحوار . ولكن مساهمات اعضاء الوفد ادت الى ادخال الجانب السياسي ايضا في عملية الحوار بوصفه عنصرا لا يمكن تجاهله في أي تعاون بين البلدان المشاطئة على المتوسط .

ولكن هذه المبادرة لم تتجسد في الواقع لأن الانتخابات التي جرت للبرلمان الاوروبي قد غيرت من طبيعة التركيبة البرلمانية التي تولت الاعداد لذلك المؤتمر . ولم تثبت هذه القضية الهامة ان انتقلت الى ميدان اوسع هو الاتحاد البرلماني الدولي .

### **ثالثا - الاتحاد البرلماني الدولي وال الحوار المتواسطي :**

- بذات المبادرة حول عقد مؤتمر برلماني للأمن والتعاون في المتوسط خلال المؤتمر ٨٣ للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في قبرص نيسان - ابريل ١٩٩٠ . وتقدمت الشعبة البرلمانية القبرصية آنذاك بطلب ادراج بند اضافي حول الموضوع في جدول اعمال المؤتمر ووافق المؤتمر على ادراج البند ، واصدر توصية تدعوا الى ( عقد مؤتمر للبرلمانيين في جميع

الدول الواقعة على البحر المتوسط تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي بهدف مناقشة التدابير التي من شأنها معالجة الاولويات البيئية مثل تلوث البحر ، وتحديد الاجراءات الكفيلة بتطوير السلام والامن في المنطقة والتعاون الوثيق في مختلف الميادين لما فيه خدمة مصالح جميع شعوب المنطقة ) .

– وناقش المؤتمر ٨٤ للاتحاد البرلماني الدولي ( الاوروغواي – اكتوبر – تشرين اول ١٩٩٠ ) كيفية تنفيذ توصية المؤتمر ٨٣ . وقرر تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة من اعضاء اللجنة التنفيذية يمثلون البلدان المتوسطية وهم :

السيد مارتينيز ( اسبانيا ) والسيدة ليلي نيلا ( مصر ) والسيد تافيرنيير ( فرنسا ) وتکلیفها القيام بجميع الاتصالات الازمة مع الشعب الوطنية في البلدان المتوسطية لوضع اقتراحات حول الاشكال الممكنة لعقد مؤتمر برلماني دولي لبحث موضوع الامن والتعاون بين البلدان المشاطئة على المتوسط .

– وفي المؤتمر ٨٥ للاتحاد البرلماني الدولي ( بيونغ يانغ – نيسان – ايار ١٩٩١ ) قدمت اللجنة التنفيذية تقريرا حول اتصالاتها مع الشعب البرلمانية في منطقة المتوسط ، وقرر مجلس الاتحاد تمديد ولاية اللجنة حتى المؤتمر القادم .

– في المؤتمر ٨٦ ( تشيلي – تشرين اول – اكتوبر ١٩٩١ ) قدمت اللجنة التنفيذية تقريرا مفصلا تضمن تصوراتها حول انعقاد المؤتمر والقضايا الاساسية التي سيناقشها ، والمشاركون فيه والهيكل العام الاداري لانعقاده ، وحددت شهر حزيران – يونيو ١٩٩٢ موعدا لانعقاده في اسبانيا . وقامت لجنة العمل بالتعاون مع بعض الاختصاصيين بدور اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر الذي نحن بصدده الان<sup>(١)</sup> .

#### رابعاً – جدول الاعمال :

١ – انتخاب رئيس المؤتمر ، وتعيين نواب الرئيس .

(١) تشكلت اللجنة التحضيرية من ممثلي برمادات كل من : المغرب ، تونس ، مصر ، فرنسا ، اسبانيا وترأسها السيد تافيرنيير ، رئيس الشعبة البرلمانية الفرنسية في الاتحاد البرلماني الدولي . وبعد انعقاد المؤتمر سميت هذه اللجنة ذاتها « لجنة التنسيق » .

- ٢ - اقرار جدول الاعمال .
- ٣ - اقرار اللائحة الداخلية للمؤتمر .
- ٤ - تعيين رؤساء اللجان .
- ٥ - تعزيز الامن وتطوير التعاون في منطقة البحر المتوسط .

وقد اعطت اللجنة التحضيرية (لجنة التنسيق) تفصيلات الموضع المدرجة ضمن البند الخامس من جدول الاعمال ، وذلك على النحو التالي :

#### **الاستقرار الاقليمي :**

##### **١ - الجوانب السياسية :**

- ا. المبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول المشاركة .
- ب. ابحاث محددة حول التسوية السلمية للنزاعات وادارة الازمات في منطقة المتوسط .

##### **٢ - الجوانب العسكرية :**

- ا. دراسات خاصة تتعلق ببناء تدابير الثقة في منطقة المتوسط . - الخطوط العامة لنظام خاص بتدابير الثقة والامن قابل للتطبيق في العلاقات بين الدول المشاركة .

- ب. ابحاث حول السيطرة على التسلح في المنطقة ( قائمة على مبدأ عدم امكانية تجزئة الامن في المتوسط ، وعدم امكانية الفصل بين الامن في المتوسط والامن في اوروبا ) .

العناصر التي ستجري دراستها :

- السلاح النووي في المتوسط .
- عدم انتشار الاسلحة النووية ، والبيولوجية والكيماوية والصواريخ .
- العلانية في توريدات السلاح (السجلات) .
- تواجد الاساطيل العسكرية والاجنبية .

## **الجمعية التشاركية والشراكة :**

### **١ - الاقتصاد :**

- أ. الغذاء والاكتفاء الذاتي والامن ( الحاجة الى ادارة مشتركة للموارد الطبيعية / المياه ، التربية ، الفابات / - دعم التدريب المهني والابحاث الزراعية ، الجمع بين خيوط الانتاج والتحول ) .
- ب. التخفيف من عبء الديون وادارتها المشتركة ( وخصوصا وضع استراتيجية لاعادة جدولة الديون لصالح البلدان المدينة ) .
- ج. المبادرات التجارية والعلاقات الصناعية .
- د. الاستثمارات والآليات المالية ( وخصوصا ايجاد مؤسسة مالية متعددة الاطراف تعمل على نطاق منطقة المتوسط بأكملها ) .
- هـ. النقل والمواصلات ( وخاصة ، الارتباط في شبكات النقل والمواصلات والمواصلات السلكية واللاسلكية ) .
- وـ. السياحة ( الادارة المبرمجية والمتكاملة للسياحة بحيث يدعم تطورها النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ويعزز اهمية التراث الثقافي والبيئة ) .

### **٢ - السكان والهجرات :**

- أ. النمو السكاني وتقدم السكان في العمر .
- بـ. العمال المهاجرون وحركات المهاجرين :
  - العناصر التي سيجري بحثها :
  - الهجرة والتطور الاقتصادي - هجرة الادمغة .
  - معاملة المهاجرين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
  - تنظيم الهجرة السرية .
- التدابير التنظيمية طويلة الامد ( التخطيط ، التدريب المهني في مكان الاقامة - المساعدة المالية والاستثمار ) .

### **٣ - البيئة :**

- أ. التأكيد مجددا على تطوير اتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٥ ، في ضوء مبدأ التنمية الدائمة .
- بـ. ايجاد نظام تقييم متواصل لوضع البيئة في منطقة المتوسط ( اعادة التركيز على خطة العمل في المتوسط ) .

#### ٤ - العلم والتكنولوجيا :

- أ. التعاون العلمي .
- ب. نقل التكنولوجيا .

#### الحوار بين الحضارات وحقوق الانسان :

- ١ - المبادئ العالمية والقيم المشتركة للحضارة ( جرد بالعوامل الموحدة ) .
- ٢ - مبادئ التفاهم المتبادل والتسامح .
- ٣ - انباط التعاون الثقافي ( مثال : الندوة الثقافية لمنطقة المتوسط ) والتعاون في المجال الرياضي .
- ٤ - البعد الانساني ( حقوق الانسان وحقوق الاقليات - اوضاع النساء - مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية )

#### اجراءات المتابعة والعمل المستقبلي :

( وضع الملامح الاولية لآلية قالة للتطبيق ) .

- ١ - تعميم الوثيقة الختامية ونشرها .
- ٢ - اقامة اطار ملائم لتعزيز الحوار وتشجيع التعاون والحفاظ على التفاعل في المشاورات على المستوى البرلماني :
  - اتصالات ثنائية .
  - مؤتمر جديد و / او اشكال اخرى من الاجتماعات .

#### خامسا - المشاركة في المؤتمر :

##### ١ - المشاركون الرئيسيون :

- ( ستة مندوبيين لكل بلد ) : الشعب الوطنية الواقعة على ساحل المتوسط :
- البانيا - الجزائر - قبرص - مصر - فرنسا - اليونان - اسرائيل  
ايطاليا - لبنان - ليبيا - مالطا - موناكو - المغرب - اسبانيا - سوريا  
تونس - تركيا - يوغوسلافيا<sup>(١)</sup> .

(١) لم تشارك اسرائيل في المؤتمر بسب مشاركة وقد من المجلس الوطني الفلسطيني بصفة مشارك متوازن .

## ٢ - المشاركون المتعاونون :

( مندوبيان لكل فريق ) :

- أ. الشعب الوطنية لكل من : بريطانيا - الاتحاد الروسي - الولايات المتحدة الامريكية (٢) .
- ب. المجلس الوطني الفلسطيني .
- ج. الجمعية البرلمانية لجلس اوروبا - مجلس الاتحاد الاوروبي الغربي - الجمعية البرلمانية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي - مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي - البرلمان الاوروبي - الاتحاد البرلماني العربي .

## ٣ - الملاحظون :

( مندوب واحد لكل فريق ) :

- أ. الاعضاء الآخرون في الاتحاد البرلماني الدولي الراغبون في متابعة أعمال المؤتمر .
- ب. الامم المتحدة ووكالاتها المختصة المعينة بصورة مباشرة - سكرتارية مؤتمر الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط - المنظمة الدولية للهجرة .

## سادسا - جلسة الافتتاح - الجلسات العامة :

جرت جلسة افتتاح المؤتمر في مسرح سرفانتس في مالاغا . ولقيت في جلسة الافتتاح كلمة كل من السيد فيليكس بونس ايرازابال ، رئيس مجلس النواب الاسپاني ، وكلمة ممثل الامين العام للأمم المتحدة ، بكلمة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد مايكل مارشال . وقد أكدت جميع الكلمات على أهمية انعقاد المؤتمر في الظروف الدولية الراهنة ، وعلى أهمية منطقة المتوسط بالنسبة للامن والاستقرار في اوروبا والعالم . كذلك أكد جميع الخطباء أهمية التعاون بين دول المتوسط وشعوبه في ظروف أصبح التعاون الاقليمي فيها احد السمات الاساسية للعلاقات

(٢) لم يشارك الكونفرس الامريكي ايضا في أعمال المؤتمر . والملاحظ انه متغيب عن أعمال الاتحاد البرلماني الدولي منذ المؤتمر ٨٤ الاوروغواي .

الدولية . كذلك اعرب جميع الخطباء في جلسة الافتتاح عن الحاجة الى حل المشاكل القائمة في المنطقة ، بصورة سلمية ومن خلال الحوار والتفاهم وبشكل يضمن مصالح جميع الشعوب والبلدان .

وبعد ذلك انتقل اعضاء المؤتمر الى قصر ميرامار للمؤتمرات حيث بدأت اعمال المؤتمر وجلساته العامة بانتخاب مرشح الشعبة الاسبانية السيد فيليكس بونس ايرازازابال ، رئيس مجلس النواب الاسپاني بالاجماع رئيساً للمؤتمر . وعيين كل وفد من وفود المشاركين الرئيسيين مندوباً عنه لمنصب نائب رئيس المؤتمر . ثم اقر المؤتمر اللائحة الداخلية التي تنظم عمله ، كما طرحت في مشروع لجنة التنسيق .

خصص المؤتمر اليومين الاولين من اعماله ( الاثنين ١٥ والثلاثاء ١٦ حزيران / يونيو ١٩٩٢ ) لمناقشة عامة حول البند الخامس من جدول الاعمال . وقد التقى ممثلو جميع الوفود والهيئات والبرلمانات المشاركة مداخلات او ضحوا من خلالها وجهات نظرهم حول مختلف القضايا التي يتناولها هذا البند . وقد أكدت المداخلات جميعاً ، بالرغم من بعض التباينات في وجهات النظر حول عدد من الامور ، أهمية المؤتمر ، واهتمام كافة المشاركين بانعقاده ، ورغبة واضحة في رؤية المتوسطة منطقة تنعم بالامن والسلام ويترسخ التعاون بين بلدانها وشعوبها .

## سابعاً - اجتماعات اللجان :

تسهيلاً لاعماله قام المؤتمر بتشكيل ثلاث لجان لدراسة البنود الفرعية التي تضمنها البند الخامس بهدف تحضير التوصيات حولها . وكانت اللجان التي شكلها المؤتمر على النحو التالي :

### اللجنة الاولى - درست موضوع الاستقرار الاقليمي .

وقد انتخبت اللجنة في جلستها الاولى مكتباً لها مكوناً من كل من السادة :

محمد عبد الله ( مصر ) - رئيساً .  
سرتا آيكوت ( تركيا ) - نائباً للرئيس .  
رافائيل ايستريللا ( اسبانيا ) - مقرراً .

**اللجنة الثانية** – وقد درست موضوع التنمية التشاركية .

وتكون مكتبها من كل من السادة :

داميانوس (اليونان) – رئيسا .  
رفيق شاهين (لبنان) – نائبا للرئيس .  
عمر البيجاوي (تونس) – مقررا .

**اللجنة الثالثة** – وقد درست موضوع الحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان .

وانتخبت مكتبا لها ضم كلا من السادة :

أحمد العسكري (المغرب) – رئيسا .  
اناستا سيداديس (قبرص) – نائبا للرئيس .  
لابير (فرنسا) – مقررا .

استغرق عمل اللجان ثلاثة أيام ( الاربعاء والخميس والجمعة ١٧ – ١٨ – ١٩ / ١٩٩٢ ) . واستندت اللجان في مناقشاتها إلى مشروع الوثيقة الختامية الذي اعدته لجنة التنسيق . وعالجت كل لجنة جزءا من الوثيقة ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، ودخلت تعديلات جوهيرية على الكثير من محتويات تلك الوثيقة .

وصاغت اللجان تعديلاتها في تقرير تقدمت به إلى الجلسة الختامية للمؤتمر .

**ثامنا – الجلسة الختامية للمؤتمر :**

عقد المؤتمر جلسته الختامية قبل ظهر يوم السبت الواقع في العشرين من حزيران – يونيو – ١٩٩٢ . وقد بدأت الجلسة بعرض تقارير اللجان الثلاث التي ناقشت مختلف جوانب مشروع الوثيقة الختامية ودخلت عليها التعديلات وفقا لاقتراحات الوفود ومذكراتها . وبعد عرض التقارير وافق المؤتمر بالإجماع على الوثيقة الختامية المعدلة .

ثم القى ممثلو مختلف المجموعات المشاركة في المؤتمر كلماتهم الختامية التي شكروا من خلالها الشعبة البرلمانية الإسبانية على استضافتها لاعمال المؤتمر وعلى الجهود التي بذلتها لتأمين كافة مقومات

نجاحه . وتحدث باسم المجموعة العربية الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب السوري ، الذي عبر عن سرور البرلمانيين العرب بانعقاد هذا المؤتمر الهام للامن والتعاون في المتوسط ، معربا عن اهتمام البلدان العربية باستتاب الامن في هذه المنطقة الهامة من العالم ، ومؤكدا دعم البلدان العربية لمسيرة السلام في الشرق الاوسط وتركيز الاهتمام على العامل الامني لانه بدون اقرار الامن لا يمكن للتعاون ان يعطي الشمار المرجو . كذلك وجه الاستاذ قدورة الشكر الى الشعبة البرلمانية الاسبانية ورئيسها السيد مارتينيز على الجهد المبذوله لانجاح المؤتمر .

وتحدث في الجلسة الختامية ايضا كل من السيد تافيرنيير ، باسم لجنة التنسيق ، وممثل البرلمان الروسي .

و قبل ان يعلن عن اختتام اعمال المؤتمر تحدث السيد فيليكس بونس ايرازابال ، رئيس المؤتمر ، رئيس مجلس النواب الاسباني ، فشكر جميع المشاركين والخطباء ، واكد مجددا على اهمية انعقاد المؤتمر وضرورة تنفيذ التوصيات التي انبثقت عنه لانها تخدم مصالح شعوب المنطقة .

ثم اعلن عن اختتام اعمال المؤتمر البرلماني حول الامن والتعاون في منطقة المتوسط .

#### تاسعا - اجتماع الوفود العربية :

شاركت في اعمال المؤتمر وفود برلمانية عربية من جميع الدول المتوسطية ، ووفد من المجلس الوطني الفلسطيني بصفة مشارك متعاون ، بالإضافة الى وفد ملاحظ من العراق . وشارك الاتحاد البرلماني العربي بصفة مشارك متعاون<sup>(1)</sup> .

وقد عقدت هذه الوفود اجتماعا تنسيقيا ترأسه السيد عبد القادر قدورة ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس مجلس الشعب السوري . وناقشت الاجتماع العربي القضايا المطروحة أمام المؤتمر بهدف توحيد الموقف العربية منها .

(1) لم يشارك المجلس الوطني الاستشاري في الجزائر في اعمال المؤتمر لاعتبارات اجرائية .

وأتفق جميع أعضاء الوفود على أن المداخلات العربية في المؤتمر يجب أن تؤكد جملة من الأمور أبرزها :

– أولوية الجانب الأمني بالنسبة للدول العربية على جميع الجوانب الأخرى .

– الدول العربية ترغب في احلال السلام في المنطقة ولكن الخطوة الاولى نحو السلام هي حل المشاكل ، لاسيما مشاكل الصراع العربي – الاسرائيلي وفقاً لقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية وبنفس المعايير .

– البلدان العربية ترغب في التعاون مع اوروبا ، وعلاقاتها جيدة على الصعيد الثنائي ، وهي تسعى الى تطوير هذه العلاقات على جميع المستويات ، ولكن التعاون في الاطار الاقليمي المتوسطي لن يكون مجدياً ما لم يتتوفر الامن لجميع الدول وتحل جميع المشاكل المعلقة ويوضع حل للصراعات القائمة في المنطقة .

وشكل الاجتماع لجنة تتألف من عضو من كل وفد لدراسة مشروع الوثيقة الختامية ووضع التعديلات المناسبة عليها لادخالها اثناء المناقشات .

واجرى أعضاء الوفود العربية لقاءات واسعة مع مختلف الوفود المشاركة لتأمين نجاح التعديلات المقترحة من الجانب العربي ، والتي تم ادخال أغلبيتها في النص الختامي للوثيقة .

(النص الكامل للوثيقة الختامية ملحق بهذا التقرير )

#### عاشرًا – ملاحظات على هامش المؤتمر :

١ – يكتسب انعقاد هذا المؤتمر أهمية خاصة في الظروف الراهنة وذلك للأسباب التالية :

ا. لأنه يأتي تويجاً لعمل دؤوب متواصل شارك فيه على مدى اعوام طويلة ممثلو جميع بلدان المتوسط على مختلف المستويات ، وكان للاتحاد البرلماني العربي ، بوصفه منظمة برلمانية اقليمية ، شرف الاسهام في تلك الجهود من خلال علاقات الحوار التي اقامها مع مختلف المنظمات والهيئات البرلمانية التي بنت فكرة الحوار المتوسطي ، لاسيما الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الاوروبي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي – الاوروبي وغيرها ...

ب . لأنه يأتي في مرحلة انعطاف بالغ الامتناعية في تاريخ العلاقات الدولية يتمثل في زوال الحرب الباردة ، وانهاء اقسام العالم الى معسكرين ، وغير ذلك من التطورات الايجابية ، في مرحلة تجري خلالها ما يمكن أن نسميه صياغة المعالم الاساسية لنظام عالمي جديد ، من مقوماته الاساسية تكريس الشرعية الدولية ، والديمقراطية وحقوق الانسان والتعاون بين مختلف الشعوب في سبيل عالم أفضل ، ترفرف عليه رايات الحرية والعدالة والسلام . ومن معالم هذا النظام على ما يبدو الميل الى نشر مبادئ ضمان الامن الاقليمي في مختلف مناطق العالم .. ومن هنا شكل المؤتمر فرصة سانحة ومنبرا هاما لشعوب منطقة المتوسط لأن تقول كلمتها في طبيعة النظام العالمي الذي تطمح اليه ، وفي الكيفية التي تعتقد أنها الأفضل لضمان أنها ، واقامة التعاون بين بلدانها .

ج . ان المؤتمر قد جمع ممثلي بلدان بينها اختلافات كبيرة في مستويات التطور الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والسياسي ، بلدان تنتمي الى الشمال المتتطور ، وأخرى تنتمي الى الجنوب المتخلف أو النامي ، بلدان دائنة وأخرى مدينة ... الخ .

وبالتالي فان محاولة المؤتمر ايجاد الصيغ الملائمة التي تجمع في معادلة واحدة مصالح جميع هذه الشعوب في ظل الاختلافات والفارق التي تميزها عن بعضها البعض ، لم تكن عملية سهلة . ويمكن القول ان المؤتمر قد خطا خطوات جادة على طريق بلورة تلك المحاولة في توصيات واقتراحات ملموسة من شأن تنفيذها ان يؤدي الى تحقيق الاهداف الطموحة التي وضعها المؤتمر شعارا له .

٢ - ظهرت خلال المؤتمر تباينات في وجهات النظر حول مفهوم العلاقة بين الامن والتعاون . ففي حين ركز ممثلو دول الشمال الأوروبي - الذين كان واضحا انهم يحاولون الهيمنة على اجواء المؤتمر وطبع نتائجه وفق ما يرونها مفيدة لهم - على اهمية التعاون الاقتصادي بمعزل عن قضية الامن ، فان ممثلي دول الجنوب ، خاصة ممثلي البلدان العربية ، قد ركزوا على أولوية موضوع الامن باعتباره الفنصر الاساسي الذي ينبغي توفره قبل البدء بعملية التعاون على الصعيد الاقليمي . وقد جرت مناقشات واسعة حول هذه المسألة قبل ان يتم التوصل الى صيغة متوازنة وافق عليها الجميع .

٣ - كذلك تبأنت وجهات النظر الاوروبية والعربية حول الازمة القائمة بين الجماهيرية الليبية وبعض البلدان الاوروبية والولايات المتحدة بخصوص سقوط الطائرتين . فقد أصر المندوبون العرب على ضرورة ان يتبنى المؤتمر موقفا صريحا يدعوا الى حل ازمة الطائرتين بصورة سلمية وعن طريق الحوار وبدون تصعيد جديد ، في حين حاول بعض المندوبين الاوروبيين الاشارة صراحة الى قرار مجلس الامن الدولي رقم ٧٤٨ الذي يدعو الى تسليم المتهمنين الليبيين . ولكن وحدة الموقف العربي وصلابة موقف المندوبين العرب في لجنة التنسيق ولجان الصياغة اديا الى ايجاد صيغة تأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر العربية .

٤ - حاول ممثلو الجانب الاوروبي تمرير فكرة تدعو الى حوار حر مفتوح حول تعديل الحدود بالنسبة للبلدان التي بينها نزاعات مساحة . وكان واضحا ان المقصود بذلك هو الدول العربية واسرائيل . ولكن الفكرة شطبت من الوثيقة بسبب الموقف العربي الرافض للفكرة ، والمؤيد من الوفد العربية المشاركة .

٥ - اتسمت مواقف الوفد العربية المشاركة في المؤتمر بالانسجام والتعاون حول مختلف القضايا التي طرحت في المؤتمر . وقد لعب الاجتماع التنسيقي الذي عقدته هذه الوفود قبل بدء الجلسات العامة دورا هاما في توحيد تلك المواقف . كذلك لعب ممثلو الجانب العربي في لجنة التنسيق وفي لجان الصياغة دورا بارزا في ادخال التعديلات التي ارادت الوفود العربية تضمينها في الوثيقة الختامية .

٦ - سجل وفد الشعبة السورية تحفظا على الفقرة السادسة من مقدمة الوثيقة الختامية . ويشير التحفظ الى أن ما جاء في تلك الفقرة والمتعلقة بالدول المتوسطية التي هي في حال نزاع مسلح مفتوح يسمح لسوريا بأن تعتبر نفسها غير ملزمة تجاه اسرائيل بأى واحدة من الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة .

**الوثيقة الختامية الصادرة عن  
المؤتمر البرلماني الدولي حول الامن والتعاون في  
منطقة البحر الابيض المتوسط**

مالaga ١٥ - ٢٠ / حزيران - يونيو / ١٩٩٢

**مقدمة عامة :**

- ١ - إن البحر الابيض المتوسط يجمع مصالح اوروبا وافريقيا الشمالية ، والشرقين الادنى والاوسع في آن معا ، وذلك بصفته مجال اتصال بين العديد من الحضارات والاديان التوحيدية التي أثرت بعضها على البعض الآخر تأثيرا متبادلا كما أغنت بعضها بعضا طوال تاريخها ، وبصفته مفترق طرق للتواصلات الثقافية والانسانية والاقتصادية .
- ٢ - ولذلك فان الأمن في المتوسط مرتبط ارتباطا مباشر ا ووثيقا بأمن الدول والشعوب التي تعيش في أرجاء اوروبا وآسيا وإفريقيا .
- ٣ - ولا يقف أمن الدول والشعوب عند حدود المجالين السياسي والعسكري فالأمن لا ينفصل عن تطور العلاقات الدولية – الاقتصادية منها والاجتماعية ، والبيئية والثقافية والانسانية وغيرها – فضلا عن أن الامن الوطني والأمن الدولي يصبحان على درجة متصاعدة من التبعية المتبادلة .

٤ - وإن المؤتمر ، إذ يلاحظ أن المتوسط يشكل في الآونة الراهنة ميدان نزاعات يتخذ البعض منها شكل مواجهات مسلحة تترجم أحياناً عن احتلال عسكري ، كما يتخذ أشكال توترات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، يعتبر أن العلاقات بين الأقطار المشاطئة لل المتوسط – في شتى مظاهر المصلحة المشتركة – لا بد لها وأن تكون على نحو ملح موضوع إعادة تعريف وتحديد نوعي ، وذلك بصورة شاملة ومتدرجة قدماً .

٥ - ويعرف المؤتمر بأنه ليس مكلفاً بمهمة استنباط حلول مباشرة لهذه المنازعات المستمرة في هذه المنطقة ، ومنذ عدة عقود في بعض الأوضاع ، بل يصرح بأنه يهدف إلى المباشرة بعملية برغمانية للتعاون ستوطد خطاهما ويتسع بالتدريج نطاقهما فتشمل دينامية إيجابية لا ارتداد عنها فتسهل على هذا المowaal تسوية هذه النزاعات .

٦ - وفيما يؤكد هذا المؤتمر أن المبادئ التي يعلنها واجراءات التعاون التي يوصي بها في وثيقته النهائية قابلة للتطبيق على كامل منطقة المتوسط ، فهو في آن معاً يدرك تماماً أن إجراءات التعاون الملحوظ بامكانها ألا تتجسد بين بلاد المنطقة الواقعة في نزاع مسلح مفتوح طالما لم تصل عملية التسوية النهائية لهذه الصراعات نقطة اللاعودة .

٧ - ويحيي المؤتمر عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في شهر تشرين الأول / أكتوبر لعام ١٩٩١ بمدينة مدريد ، ويعبر عن أمله في أن تفضي هذه العملية إلى تسوية نهائية وشاملة وعادلة للصراع العربي – الإسرائيلي ، على أساس القرارات (٣٣٨ و ٢٤٢) الصادرتين عن مجلس

الامن للامم المتحدة ، واللذين ينصان بشكل خاص انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، وفي أن تسمح هذه العملية بضمان أمن جميع دول هذه المنطقة واستقرارها ، وكذلك بتحقيق الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره بنفسه .

٨ - ويطلب المؤتمر ايضاً أن تتوقف فوراً الهجمات على جنوب لبنان وأن يطبق القرار (٢٥) الصادر عن مجلس الامن للامم المتحدة .

٩ - ويرجح كل الترحاّب بالجهود التي تبذلها الامم المتحدة سعياً الى تشجيع تسوية عادلة وقابلة للتنفيذ لمشكلة قبرص ، طبقاً لقرارات الامم المتحدة .

١٠ - ويعبر عن قلقه إزاء الوضع في « البوسنة والهرسك » ويرجو ملحاً كافة الحكومات أن تطبق الاجراءات التي اتخذتها مجلس الامن للامم المتحدة حيال « سوريا وموتنينجرو » .

١١ - ويأمل ايضاً بأن الخلافات الراهنة الأخرى في المتوسط والتي كانت موضوع قرارات من الامم المتحدة مثل قضية ليبيا ، سوف يمكن تسويتها دون تصعيد جديد وذلك عن طريق الحوار السلمي والتعاون الدولي .

١٢ - ويرجح بارتياح شديد مشروع التعاون الذي بوشر به منذ عام ١٩٩٠ بين البلاد العشرة من المتوسط الغربي (٥+٥) ويعتبر بأنه قد حان الوقت تماماً للمباشرة بتحرك أشد اتساعاً .

- ١٣ - وبالتالي ، يوصي المؤتمر ملحا الحكومات المعنية بأن تدعوا حالما تستطيع ذلك الى انعقاد مؤتمر حكومي دولي حول الامن والتعاون في المتوسط (مأتم) بامكانه أن يستلم إجراءات وتجربة المؤتمر الأوروبي حول الامن والتعاون (مأتم) فقد يسمح مثل هذا المؤتمر بالطرق على نحو كامل ومتدرج وشامل الى مشكلات منطقة المتوسط . وقد يكون وسيلة معدة لخلق وإدارة مصالح مشتركة في ميدان الامن والتعاون وبالنسبة الى ما يخص البعد البشري ، لبحث تحسين العلاقات بين اقطار المنطقة . وقد يسمم مثل هذا المؤتمر في ما يلي :
- خلق مناخ أمني يواتي علاقات حسن الجوار ، وعلى الأمد القصير ، علاقات ثقة متبادلة .
  - المساعدة على تعاون متعدد الاشكال يقوم على أساس التضامن والمسؤولية المتقاسمة والمصلحة المتبادلة التي تولد الاستقرار .
  - إخلال حوار ثقافي (في أوسع معنى لهذه الكلمة) يواتي تفهمها متبادلاً أفضل وتوطيداً للمبادئ الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية ، وتوطيداً لحقوق الإنسان في هذه المنطقة بكاملها .
- ١٤ - وإذا رغب المؤتمر في أن يقوم هو نفسه ، وعلى مستوى هو بوضع الأساس الاولى لعملية تهدف تحويل المتوسط تدريجياً الى منطقة السلام والأمن والاستقرار والتعاون ، فإنه يتبنى هذه الوثيقة النهائية .

#### الاستقرار الإقليمي :

- ١٥ - يعتبر المؤتمر أن إخلال استقرار إقليمي في المتوسط عنصر هام لتقدم وسلام هذه المنطقة وللامن في العالم في آن معاً

فهو يقدر إذن أن ( مأت م ) يعقد على المستوى الدولي للحكومات لابد له وأن يمحور جهوده في هذا المجال سعيا منه إلى تبني جملة من المبادئ تحكم العلاقات بين الحكومات المشتركة في ( مأت م ) ، وكذلك جملة من الاجراءات الملموسة حول التسوية السلمية للخلافات ، وتفادي الازمات ، وإجراءات خاصة بالثقة على الصعيد العسكري ، والتحكم بعمليات السلاح .

١٦ - وفي هنا المنظور يقترح الاتحاد البرلماني على سبيل الاشارة الخطوط الرئيسية التالية :

اولا - **مظاهر الاستقرار الاقليمي السياسية :**

١ - **مبادئ تحكم العلاقات المتبادلة بين الدول المشتركة في ( مأت م )**

٢ - يعتبر المؤتمر أن العلاقات بين جميع بلاد المتوسط لابد لها أن تكون مطابقة على نحو كامل ومتكاملا لإعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ المتعلق بمبادئ القانون الدولي بخصوص العلاقات الودية والتعاون بين الدول ( إرجع إلى ما سيرد فيما بعد : إعلان حول علاقات الصداقة ) ، كما يؤكّد المؤتمر أن علاقات الدول تقوم على أساس هذين النصين الهامين .

٣ - وفي رأي المؤتمر أيضا أن الأعداد المشتركة لنصل يكون بشكل نوعي ملائما لوضع علاقات هذه الدول وطبيعتها واحتياجاتها المتواضطة الدولية ، أن هذا الأعداد الذي يستمد وحيه من «الإعلان حول العلاقات الودية ومن الوصايا العشر ل ( مأت أ ) ، سوف يشكل من جهة إضافية تمرينا يولده بحد ذاته الثقة .

**١٩ - ويعتبر المؤتمر أن المبادئ الثمانية التالية ستكون تماماً في هذا الشأن :**

- عدم اللجوء إلى التهديد أو إلى استخدام القوة (المبدأ الأول) •
- التسوية السلمية للخلافات الدولية (المبدأ الثاني) •
- عدم إمكانية اتهام حدود الدول وسلامة أراضيها (المبدأ الثالث) •
- حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وفي أن تعيش سلام داخل حدود يعترف بها وتضمن دولياً (المبدأ الرابع) •
- التكافؤ في سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (المبدأ الخامس) •
- �احترام حقوق الإنسان (المبدأ السادس) •
- التعاون بين الدول (المبدأ السابع) •
- التنفيذ بنية حسنة للواجبات المضطلم بها طبقاً للقانون الدولي (المبدأ الثامن) •

**٢٠ - ويلزّم المؤتمر كافة دول المتوسط بأن تؤكد حرصها على هذه المبادئ - ولها كلها قيمة متساوية ولا يمكن تفسير كل منها إلا بالنسبة إلى كافة المبادئ الأخرى - وأن تعبر عن تصسيمها الثابت على احترامها وعلى وضعها موضع التطبيق ، وذلك بشكل لا يرتبط بظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، كما لا يرتبط بحجمها أو وضعها الجغرافي أو مستوى تنميتها .**

**ب - تسوية سلمية للخلافات وإدارة الأزمات :**

**٢١ - يرى المؤتمر أنه من الضرورة الملحة التطبيق الفعلي لمبدأ**

عدم اللجوء الى التهديد او الى استخدام القوة في العلاقات المتوسطية الدولية ، و منح التأثير والتعبير لمبدأ التسوية السلمية للخلافات الدولية في مجلـل المنطقة .

٤٤ - فهو يوصي الحكومات بدراسة الامكانية للاقدام عندما تتوفر الظروف الملائمة على انشاء مركز إقليمي للاستقرار في هذه المنطقة ، ومن الممكن تزويدـه بصلاحـيات تعـني عـلىـ الخـصـوص إـدـارـةـ الـازـمـاتـ ،ـ وـالتـسوـيـةـ السـلـمـيـةـ لـالـخـلـافـاتـ وـمـتـابـعـةـ إـجـرـاءـاتـ مـحـتـمـلةـ خـاصـةـ بـالـثـقـةـ وـالـآـمـنـ .

٤٥ - ويوصي أخيراً الحكومات بأن تتدارس إمكانية الاعداد في الوقت المناسب لآلية مستوحاة من الآلية التي أقرت في شباط فبراير لعام ١٩٩١ في مؤتمر (م١١) (آلية « لافاليت ») (رقم ١٣) ، وهي آلية سوف تطبق على الخلافات حول الأرض كما تطبق على مشكلات تحديد المجالات الجوية والمياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية القاصرة على سكانها والمرتفعات القارية .

**ثانياً - المظاهر العسكرية للاستقرار الإقليمي :**

**١ - إجراءات الثقة في المتوسط (إث م) :**

٤٦ - ويرى المؤتمر أن إحلال الثقة قد تسهم بإسهاماً واسعاً في إنماء المزيد من الاستقرار والأمن في المتوسط . وهو أيضاً مقتضـيـاـ إـسـتـادـاـ إـلـىـ التـجـرـيـةـ النـاجـحةـ تـامـاـ لـ(مـ١ـ١ـ)ـ (رـقـمـ ١٣ـ)ـ ،ـ بـأنـ شـفـافـيـةـ الـاـشـطـةـ الـعـسـكـرـيـةـ الـروـتـينـيـةـ وـصـرـاحـتهاـ .ـ وـذـلـكـ شـرـطـ أـسـاسـيـ لـنـزـعـ الطـابـعـ الـمـأسـوـيـ عـنـ هـذـهـ الـاـشـطـةـ .ـ يـمـكـنـهـاـ أـنـ تـكـونـ مـصـدـراـ يـولـدـ الثـقـةـ وـيـزـيدـهـاـ بمـقـدـارـ شـدـيدـ .

٢٥ - يوصي المؤتمر الحكومات بالتفكير بشكل مواء في إقرار جملة من «إجراءات الثقة في المتوسط» (إث م) تختص بالبعد الارضي للامن في كافة المنطقة ، وتتضمن على الاقل الاشارة المسية الى بعض الاعمال العسكرية التي تنفذ بشكل روتيني ، وكذلك مواجهة الدعوة المتبادلة لمراقبين عسكريين الى هذه الاعمال العسكرية الروتينية .

٢٦ - كما يوصي الحكومات بالبحث في ملائمة عقدها سنويا اجتماعا لتقدير وضع (إث م) (رقم ٢٥) موضع التنفيذ سعيا الى النظر في تطورها الايجابي والى التفكير بالنسبة الى مرحلة لاحقة ، في إثبات إجراءات الثقة وللامن في المتوسط (إث أم) ، على غرار العملية المتقدمة في المؤتمر الأوروبي للامن والتعاون (م ١١١) .

٢٧ - وعلاوة على ذلك يوصي المؤتمر بتعزيز التعاون بين الجان أو هيئات أخرى مسؤولة عن مسائل خاصة بالدفاع في البرلمانات الوطنية .

#### ب - التحكم بالأسلحة :

٢٨ - يعبر المؤتمر عن قلقه الشديد إزاء التهديدات التي يتعرض لها السلام في المتوسط وفي العالم بسبب انتشار اسلحة الدمار الشامل أو الاسلحه التقليدية أو غيرها ، في حوض المتوسط وبهذه المناسبة يذكر المؤتمر بنتائج وتوصيات مؤتمر الاتحاد البرماني الدولي حول نزع السلاح (يون ١٩٩٠)

٢٩ - وإذا يدرك التبعية المتبادلة والتكامل بين عملية الثقة وعملية التحكم بالأسلحة ، يربح المؤتمر كل الترحاب

بالجهود الهدافة الى تعميم الرقابة على عمليات التسلح ،  
وتعظيم نزع السلاح في شتى مناطق العالم .

٣٠ - ويعتبر أنه يتوجب على دول المنطقة السعي إلى تقليل  
قواتها المسلحة تقليلاً متناسباً مع الاحتياجات الحقيقية إلى  
الدفاع عنها والى أنها .

٣١ - ويشدد المؤتمر على التأثيرات السلبية لسياسة النفقات  
العسكرية المصرفية ، بالنسبة إلى عملية التنمية . ويقترح  
إقرار إجراءات ملموسة للتشجيع على تقليل الإنفاق  
ال العسكري سعياً إلى زيادة مشاريع التنمية في مجال  
الاقتصاد والمجتمع . وطبقاً لهذه الروح ، يعتبر المؤتمر أنه  
لا بد من تشجيع اقتراحات مثل اقتراح زيادة المعونة للبلاد  
التي تحقق تقليلات هامة لنفقاتها العسكرية .

٣٢ - ويعتبر المؤتمر أنه يتوجب على الحكومات أن تبذل كامل  
نشاطها لجعل هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ،  
سعياً منها إلى تعزيز الاستقرار في المتوسط .

٣٣ - وفي هنا المنظور ، يرى المؤتمر أن انضمام كافة الدول إلى  
معاهدة عام ( ١٩٦٨ ) حول عدم انتشار الأسلحة النووية ،  
والتصديق ، بعد التوقيع فوراً ، على الاتفاقية حول حظر  
إحکام الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها ،  
انما كل ذلك يشكل إجراءات لا بد من اتخاذها بشكل  
عاجل ملح .

#### التنمية المشتركة والشراكة :

٣٤ - إن حوض المتوسط الذي يشكل منطقة اتصال فسيحة

بين العالم الصناعي والاقتصاديات النامية ، يعكس تفاوتات عميقة بين الشمال والجنوب تستتبع الالتوازن على أصعدة الاقتصاد والمالية والسكان والتكنولوجيا ، وهي تفاوتات يستطيع توسعها المتنامي أن يحدث أخطارا كبيرة على استقرار كل المتوسط وعلى رفاهيته .

٣٥ - إن المؤتمر ، إذ يأخذ في الحسبان التبعية المتبادلة التي تربط مع ذلك أقطار المنطقة ، مقتضع بأن ( مأت م ) على الصعيد الحكومي الدولي باستطاعته الاسهام في تقليل هذه التفاوتات وفي تأمين استقرار حوض المتوسط وازدهاره ، على أساس المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة ، والتضامن ، والتنمية المشتركة ، والشراكة .

٣٦ - يوصي المؤتمر الحكومات بتشجيع برنامج شامل للتعاون في مجالات الاقتصاد ، وتدفق اللاجئين ، والتنمية ، وكذلك على صعيد العلم والتكنولوجيا . ويعتبر المؤتمر أن التعاون في المتوسط ، وبخاصة الاستثمارات والتمويل ، لا بد أن تكون ، بقدر المستطاع ، مرتبطة بأهداف السلام وتقليل التسلح ، كما ترتبط باجراءات خاصة بالثقة والأمن في كل قطر وفي المنطقة بأجمعها .

#### أولاً - الاقتصاد :

##### آ - الأمن الغذائي :

٣٧ - يذكر المؤتمر بأن مكافحة الجوع ونقص الغذاء وسوءه تشكل المهدى المركزي للاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد السبعينات .

٣٨ - ويؤكد أن الامن على الصعيد الغذائي يشكل عنصرا هاما للامن الشامل لكل من دول المنطقة وللمنطقة في مجملها على السواء ، وذلك مع الاعتراف بأن تقليل التبعية الغذائية يقتضي معاونة مباشرة للبلاد المعنية لكي تبني هذه الاقطاع قطاعها الصناعي والمنتج .

٣٩ - ويقر المؤتمر أيضا بأن تحقيق أمن غذائي أوفر يتطلب تعاونا وثيقا في مضمار الموارد الطبيعية ( مثل المياه ) والتأهيل المهني ومكافحة التصحر والبحث الزراعي ، كما يتطلب تقارب خطوط الانتاج والتحويل .

#### ب - تخفيف الديون وإدارة مشتركة لشئونها :

٤٠ - يشير المؤتمر الى أن أزمة الديون نتيجة في آن معا للتخلف ولتدور شروط التبادل التجاري ، ويؤكد أن مشكلة المديونية مرتبطة ارتباطا لا يفصمه بالمسؤولية العامة للتنمية ، كما يؤكدان أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لاقطار شواطئ المتوسط الجنوبي لا يزال أمرا لا يمكن فصله عن تخفيف ديون هذه البلاد .

٤١ - ويوصي الحكومات بأن تدرس على نحو جدي إجراءات تهدف الى احتواء تصاعد الديون ، وذلك بمواجتها إمكانية تقليل هذه الديون ، وتحسين معالجتها وإدارة شئونها ، ولا سيما باعادة توجهاها لصالح البلاد المدينة ، وعلاوة على ذلك ، بتشجيع تنمية بدون ديون .

#### ج - التبادلات التجارية والعلاقات الصناعية :

٤٢ - يرى المؤتمر أن المهدف الأول للتعاون الاقتصادي

والصناعي في المنطقة لا بد وأن يكون المساهمة في التنمية  
المتنوعة لاقتصاد أقطار شاطئ المتوسط الجنوبي .

٤٣ - يوصي كافة البلاد المتغيرة لهذه المنطقة بتشجيع افتتاح  
أسواقها على عمليات تصدير منتجات زراعية ومصنعة من  
الاقطار النامية لهذه المنطقة ، وذلك على أساس الاتفاقيات  
المعقدة بين أقطار المغرب العربي والجماعة الأوروبية .

٤٤ - ويقترب من الضروري امتداد التعاون عبر المتوسط إلى  
مجال ضوابط الرقابة على منتجات وأنظمة المصادقة  
الإثباتية .

٤٥ - ويتمى التبجيل السريع للفكرة التي اقترحت في إطار  
تعاون بوشر به بين أقطار المتوسط الغربي العشرة ، وهي  
الفكرة الخاصة ببنك متواطي للمعطيات يسمح بتبادل  
وإبلاغ معلومات في كافة ميادين المصلحة المشتركة ،  
ولا سيما في المضمارين التجاري والصناعي .

#### د - استثمارات وآليات مالية :

٤٦ - يوصي المؤتمر الحكومات بتشجيع الاستثمارات المباشرة  
في أقطار الشاطئ الجنوبي وأيضاً بتشجيع منشآتها على  
تعزيز التعاون مع منشآت هذه البلاد ، والشركات المحلية ،  
وغرف التجارة وشتي الفعاليات الاقتصادية .

٤٧ - يوصي أقطار المتوسط الغربي العشرة بأن يجسدى في أقرب  
فرصة ممكنة فكرة إنشاء مؤسسة مالية أوروبية متوسطة .

#### ه - نقل واتصالات وهندسة مدنية :

٤٨ - يوصي المؤتمر كافة حكومات هذه المنطقة بأن تفكر ، على

غرار أقطار المتوسط الغربي العشرة ، في ربط متبادل لشبكات نقلها ( الارضية والجوية والبحرية ) ، وشبكات اتصالاتها وأحوالها الجوية والبريد .

٤٩ - ويسترجع أيضا إتباه كل حكومات هذه المنطقة الى أهمية المشاريع الكبرى التالية ، والتي استقرت النية عليها في إطار التعاون بين بلاد المتوسط الغربي العشرة ، الا وهي : خط الربط القار على مضيق جبل طارق ، وانجاز كامل لطريق الوحدة المغربية ، انهاء وتحديث الخط الحديدي الذي يجتاز المغرب ، وتحقيق شريانات للاتصالات البعيدة ذات ألياف بصرية أرضية وتحت مائية .

٥٠ - ويوصي المؤتمر أيضا بأن تنظر ، وهي تستند الى نفس الاساس ، في التنمية المشتركة لبنيات تحتية أساسية ، مثل الاعمال الميدروليكية الكبيرة ، وجر المياه الصالحة للشرب ، وجعل بيئة المدن وسطا صحيحا نظيفا ، وكذلك النظر في إنشاء أنباك للمعطيات الاعلامية وشبكات الوصول الاعلام الى أنباك المعطيات العلمية والاقتصادية الدولية .

#### و- السياحة :

٥١ - ويؤكد المؤتمر أن السياحة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتسهل في آن معا التفاهم المتبادل بين الأفراد والشعوب . ويذكر أيضا بأن السياحة تشتمل على أخطار تهدد البيئة الجسدية والثقافية .

٥٢ - وبالتالي فالمؤتمر يوصي الحكومات بالنظر في إدارة

مخططة ومتکاملة للسیاحة لكي تكون تمیتها مصدراً للنحو الاجتماعي – الاقتصادي ومصدراً لاستغلال التراث الثقافي والبيئة على السواء .

#### ثانياً - السكان والهجرة :

آ - النمو السكاني (الديمغرافي) وهرم السكان (الشيخوخة) :

٥٢ - ما يشير قلق المؤتمر هو أن أقطار الشاطئ الجنوبي للمتوسط تواجه نمواً سكانياً قوياً بينما تواجه بلاد الشاطئ الشمالي منه مشكلة هرم أهاليها .

٥٤ - ويدرك المؤتمر أن هذا الخلل المتزايد في التوازن – وهو عامل لاستقرار عام – يتفاقم أيضاً ، بالنسبة إلى بلاد الجنوب بسبب تفاوتات التنمية الاقتصادية ، وعمر الديون ، وتنامي البطالة .

٥٥ - فهو وبالتالي يعتبر أن من مصلحة دول الشاطئ الشمالي مساعدة أهالي الشاطئ الجنوبي على تطبيق سياسات تنمية اجتماعية اقتصادية ، مع مراعاة ثوابت الديمografية التي من شأنها أن تخلق ما يكفي من مواقع العمل والاستخدام وأن تجعل السكان المعينين يصلون إلى مستوى معيشة مقبول .

#### ب - العمال المهاجرون وتدفق المهاجرين :

٥٦ - كان المتوسط طوال التاريخ مفترقاً لتدفق المهاجرين الذين شكلوا تقسيم وجه هذه المنطقة . وهكذا جلب عمال الجنوب المهاجرون إسهاماً هاماً في تنمية الشمال وتطوره ولا يزالون يشتغلون في سير عمل اقتصاده الجيد .

ويشير المؤتمر مع ذلك الى أن تدفق المهاجرين من شواطئ المتوسط الجنوبي والشرقية قد اتخذ بعدها يستتبع مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وإنسانية في الأقطار المضيفة والاقطاع الأصلية ، وتقتضي هذه المشكلات جهودا مشتركة .

٥٧ - فهو يوصي البلاد المضيفة والبلدان الأصلية بالبحث بصورة مشتركة عن حلول تقبل على نحو متبادل سعيا الى تسوية أفضل للوضع القانوني ولظروف معيشة المهاجرين في ضوء «الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم» (١٩٩٠) وذلك مع استرشادها بالاتفاقية الأوروبية حول وضع العامل المهاجر القانوني (١٩٧٧) .

٥٨ - ويرى أن المسائل المتعلقة بالهجرة المستمرة لا بد وأن تكون موضوع عمليات منتظمة لتبادل الآراء بين البلاد المضيفة والبلدان الأصلية .

٥٩ - ويوصي جميع البلاد المعنية بالنظر على نحو مشترك ومتافق عليه في اجراءات تنظيم طويلة الأمد لهذه القضية - وبخاصة من حيث التخطيط والتأهيل المهني والاستثمار والمعونة المالية .

٦٠ - ويتنبئ أن يوصي «المؤتمر الأوروبي حول السكان» (١٩٩٣) بالدعوة الى عقد مؤتمر خاص بالمشكلات الديمografية وبمشكلات الهجرة في المتوسط ، ويكلف هذا المؤتمر بالبحث في مثل هذه الاجراءات المنظمة على الامد الطويل .

## **ج - اللاجئون :**

- ٦١ - يذكر المؤتمر بأن اللاجئين وطالبي اللجوء يشكلون مجموعة عطوب وهشة بشكل خاص ، تتطلب إجراءات تحميها حماية ملائمة من عمليات الاضطهاد والتهديد لحياتها . ولذلك يلزم المؤتمر الدول بأن تتحرم دوماً مبدأ عدم طرد هؤلاء الأشخاص وأن تمنحهم اللجوء المؤقت طالما لم يتخذ قرار حول طلبهم طبقاً للإجراءات المرعية .
- ٦٢ - ويوصي علاوة على ذلك بأن يقبل الأشخاص الذين منحوا صفة اللاجئين في رحاب جماعتهم المضيفة وأن يساعدوا على التكامل فيما ، وبألا يعاد الأشخاص الذين رفض طلبهم للحماية إلى مكان اقامتهم الأصلي إلا في ظروف تضمن أمنهم .
- ٦٣ - أما اللاجئون المعنيون بالقرار ١٩٤ ( ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يذكر بأن أولئك الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم يتوجب السماح لهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن ، وبأن أولئك الذين يختارون لا يعودوا إلى ديارهم لا بد وأن يتلقوا تعويضاً عن ممتلكاتهم وعن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم .

## **ثالثاً - البيئة :**

- ٦٤ - إن المؤتمر مقتضى بأن حماية بيئه المتوسط ، هذا البحر المشترك والن هو ض بشؤونه إلى الأفضل ، يستدعيان سياسة مشتركة واستراتيجيات تشكل جزءاً لا ينفصل عن خطط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لاقطار المنطقة .

٦٥ - ويشير المؤتمر الى أن تعاوناً متعدد الأطراف من حيث البيئة ويشمل جميع الدول المشاطئة قد تم إحلاله منذ زمن بعيد ، وإنما في هذا المجال الخاص لا يزال التعاون في المتوسط الأكثـر تقدماً ، وعلى الخصوص بفضل «برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة (بأم ب)» وعلى الصعيد البرلماني ، بفضل الاجتماعات الخامسة التي نظمها (بين ١٩٧٤ و ١٩٨٢ ) الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع (بأم ب) ٠

٦٦ - يرتکز هذا التعاون على أساس «اتفاقية برشلونة وبروكوكولاته» (المتعلقة بالتلوث من مصدر قاري وبالتلويث بالمحروقات وبمواد سامة أخرى) وكذلك على أساس «خطة العمل من أجل المتوسط (نعم)» . ويرفد هذا التعاون الالتزامات التي تم اتخاذها ، وبخاصة ضمن إطار «ميثاق نيقوسيا» (الذى أقرته لجنة الجماعات الأوروبية والدول الأئتني عشرة المشاطئة للمتوسط ، في شهر حزيران / يونيو لعام ١٩٩٠ ) ، وفي إطار اجتماعات (مأٌات) (رقم ٢٦) - لاقاليت ، والبنديقية ، وبالمادي ما يوركه - ، كما في إطار البرامج التي أقرتها الدول العشرة لغرب المتوسط ٠

٦٧ - ويفيد المؤتمر على ملائمة الاتفاقيات التي يقوم عليها هذا التعاون ، ويدعم البرامج المثبتة ويشجع كل دول هذه المنطقة على السعي إلى التطبيق الكامل لهذه الاتفاقيات والبرامج ٠

٦٨ - ويوصي هذه الدول بأن تقوم بهذا العمل مع الاتباه للحق وال أولوي إلى ما يلي :

- تقليل التلوث من مصدر قاري والتلوث الناجم عن حركة المرور البحري ، وبخاصة مع تطبيق صارم «بروتوكولات اتفاقية برشلونة» الخاصة بهذا الموضوع
  - التعاون التكنولوجي ، ولا سيما بين أقطار الشمال والجنوب ، وعلى الخصوص بواسطة مركز متواسطي من أجل التكنولوجيا الصناعية البحرية ٠
  - المزيد من التعاون مع « خطة العمل من أجل المتوسط » على صعيد إدارة شؤون البيئة (ولا سيما المناطق الشاطئية والموارد المائية والغابية ، حماية التراث الطبيعي والوراثي ، والمخاطر الطبيعية ) ٠
  - إعداد استراتيجيات متكاملة للوقاية من حرائق الغابات ومرaciبها ومكافحتها ٠
- ٦٩ - ضمن إطار « خطة العمل من أجل المتوسط (خ ع م) » يوصي المؤتمر هذه الدول بما يلي :
- تعزيز المركز الذي تم تأسيسه (المركز الإقليمي للتدخل الطارئ الملحق - مالطة ) ، وذلك من أجل مكافحة التلوث البحري ٠
  - إنشاء مرقب متواسطي للبيئة ، في إطار « مركز الخلطة الزرقاء » (صوفيا أتيبيوليس ، فرنسا ) ٠
  - دعم « المركز الدولي الخاص بالتغيرات المناخية » الذي أنشأه حديثا في مالطة ، تشجيعا لإقامة شبكة تراقب تغيرات المناخ وتآثيرات الملوثات الجوية على المتوسط ٠
- ٧٠ - ويوصي أخيرا بتعزيز الاجراءات الهدافة الى تحسيس كافة شرائح السكان بالمسائل المتعلقة بحماية بيئة المتوسط ٠

## رابعاً - العلم والتكنولوجيا

٧١ - وإن يترك المؤتمر الاهتمام باللغة للتكنولوجيات الجديدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، يوصي الحكومات بأن تفكّر ، على غرار أقطار غرب المتوسط العشرة ، في برنامج للتعاون العلمي يختص بالقطاعات الأولوية التالية: التعزيز والتنمية للمراكز العلمية والجامعة، وتنظيم برامج لتبادل الخبراء في شتى المواد العلمية ، وشبكة إعلام علمي وتقني ، والطاقات المتتجددة مثل الطاقة الشمسية ، ومكافحة أنواع التلوث والمنتجات السامة ، وتطوير المعلوماتية ، والاليكترونيات الدقيقة ، والتكنولوجيا الحيوية .

٧٢ - ويوصي هذه الدول نفسها بأن تفكّر في امكانية الالتحاق بأقطار غرب المتوسط العشرة سعيا إلى اقامة مشروع على نموذج « اوريكا » ، من أجل المتوسط بآكمله .

## حوار الحضارات وحقوق الإنسان

إن الدول الشاطئة للمتوسط في وضع متناقض يعني أنها ، مع بعيتها المبالغة الوثيقة ، وبالنسبة إلى أقطار الشمال ، قلما تدرك المعطيات التي أثرت وشكلت ثقافتها وتاريخها ، وبالنسبة إلى بلاد الجنوب ، لاتزال حذرة حيال ما فرض عليها ثم ترك لها على يد الاستعمار وما ترفضه أحيانا رفضا عنيفا . فان حوار الحضارات هو وبالتالي ضرورة لسد فجوة عدم التفاهمن بين شعوب أوروبا والعالم الإسلامي .

## **اولاً - مبادئ شاملة وقيم مشتركة للحضارة**

٧٤ - يؤكد المؤتمر علينا أن ثمة في كل ثقافة وحضارة قيمًا سامية تشكل التراث الروحي لبني الإنسان قاطبة .

٧٥ - ويعلن أن شعوب شاطئ المتوسط يتربّ عليها الحرص على تحديد القيم السامية المشتركة في ثقافتها وحضارتها العريقة .

٧٦ - المؤتمر مقتنع بأن هذه القيم تتركز حول مفاهيم مثل احترام حياة الإنسان ، وال الحاجة إلى الروحانية ، والتضامن الإنساني ، والكرامة الملازمة للشخص البشري ، وواجب الأجيال الحاضرة حيال أجيال المستقبل .

## **ثانياً - مبادئ التفاهم المتبادل والتسامع**

٧٧ - يؤكد المؤتمر على أن لشعوب شاطئ المتوسط ، بماضيهما المشترك وقيمها المشتركة ، واجباً أخلاقياً متزايداً من التسامح المتبادل وكذلك من التفاهم المتبادل الأفضل .

٧٨ - وبالتالي ، يسترعي انتباه كافة دول المنطقة إلى الضرورة الملحّة لباشرتها ، في داخل (أتم) ، بحوار واسع النطاق يهدف إلى إثراء حضارات كل منها في الاحترام الكامل للأصالّتها الكامنة فيها ، وكذلك إلى تعزيز الوعي بهذه القيم المشتركة .

## **ثالثاً - التعاون الثقافي والرياضي**

٧٩ - يؤكد المؤتمر أن التعاون الثقافي يُسهم في الوفاق بين كافة الشعوب والدول ، وأنه في آن معًا ، مُجندٍ لأجيال المستقبل .

٨٠ - ويوصي جميع شعوب المنطقة ودولها بأن تطور تبادلاتها الثقافية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، فيما يخص الاشخاص والاعمال الفكرية على السواء ، وفي جميع ميادين الثقافة .

٨١ - ويوصي هذه الدول :

- بتنمية الاعلام المتبادل حول انجازاتها الثقافية الخاصة بكل منها ، وبمضاعفة التبادلات والنشر للاعمال الثقافية .

- وبالنهوض بالمشاركة النشيطة للشباب في التعاون الثقافي والرياضي .

- وتطوير التعاون الجامعي ( تكثيف التبادلات ، ومنح البعثات الدراسية ، وتمويل اقتناء مؤلفات هامة ، ودعم برامج مشتركة بين الجامعات ، واتداب المدرسين ، وإحکام الوسائل التعليمية ، وتنظيم ندوات جامعية ، الخ ) . ولابد من دعم مبادرات مثل انشاء جامعة عربية - أوروبية وتطوير برامج على نموذج «متوسط - زائد » .

- وتشجيع وسائل الاعلام على أن تقدم في أخبارها وبرامجها السمعية - البصرية شتى وجهات النظر التي تطرح حول الوضع في المنطقة ، وذلك سعيا الى الاسهام في تعارف متبادل أفضل .

- والعمل على التحديد والإحکام - باتفاقات ثنائية - لبرامج تلفزيونية جيدة وملائمة لاحتياجات هذه الأقطار الثقافية .

- ومساعدة التوأمة لمدن شاطيء المتوسط .

— وتكثير اللقاءات الرياضية بين هذين الشاطئين .  
— والترحيب بفكرة اللقاءات الدورية ما بين الثقافات ، في  
اطار « ملتقى ثقافات المتوسط » .

#### رابعاً - بعد الانساني

٨٢ — يؤكد المؤتمر أن حقوق الانسان والحريات الاساسية الناجمة بأكملها عن الكرامة الملازمة للكائن البشري ، لها مدى شامل ، وأن احترامها عامل أساسي للعدالة والتنمية كما هو للامن والسلام الضروريين ، سعيا الى تأمين النهوض الى الافضل بالعلاقات الودية وبالتعاون بين جميع شعوب هذه المنطقة ودولها .

٨٣ — ويؤكد أن الحريات الاساسية والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية - الاجتماعية والثقافية ، هي حريات وحقوق لا تتجزأ ومتراقبة فيما بينها ولابد أن توضع جميعها موضع التطبيق .

٨٤ — ويشدد على أن ازدهار المجتمع الكامل ورفاهية كافة أعضاء هذا المجتمع تتطلب تكافؤاً كاملاً و حقيقياً بين الرجل والمرأة ، وهذا التكافؤ - علاوة على ذلك - عنصر أساسي لمجتمع عادل ديمقراطي .

٨٥ — ويشدد أيضاً على أن احترام حقوق الانسان وتواجد بنيات تعددية تتيح مشاركة فعلية من المواطنين جميعاً ، دون أي تمييز ، في الحياة السياسية والاقتصادية لبلادهم ، انما هي أمور هامة لتأمين الاستقرار على الامد الطويل ولبلوغ تنمية دائمة .

## ٨٦ - ويوصي المؤتمر كل دول المنطقة :

- باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يكرسها «الميثاق الدولي لحقوق الإنسان» ، كما يوصي بضمان الممارسة الفعلية لكافة هذه الحقوق والحريات لكل شخص يعيش على أرض هذه الدول ولكل الرعايا الخاضعين لسلطتها القضائية .
- وبالحرص على أن يستطيع المواطنون الاستفادة من تعليم فعال لحقوق الإنسان يُسهم في مكافحة التعصب والاحكام المسبقة والبعض ، وهي أمور تقوّم على أساس الدين أو العرق أو الإثنية ، وكذلك بالحرص على المعرفة التامة للالتزامات التي تقع على عاتق الدول في تسييرها الداخلي وفي الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد .
- وبالسهر على أن تستطيع النساء أن تقوم بكامل دورها في الحياة العامة والتنمية الاقتصادية ، ولا سيما تشجيع وصولهن إلى التعليم .
- وبالحرص على أن يُنصان توأجده وهوية الأقليات الإثنية والثقافية واللغوية والدينية التي تعيش على أرض هذه الدول ، والحرص أيضاً على أن يستطيع أعضاء هذه الأقليات التمتع بمساواة كاملة مع المواطنين الآخرين ، في منأى عن كل تمييز .

## ٨٧ - ويؤكد المؤتمر على أن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية هي موضوع اهتمام دولي ، وذلك لأن احترام هذه الحقوق والحريات يشكل أحد أسس النظام

الدولي ، فهو يعلن بالتالي أن احترام الالتزامات التي تعاقدت عليها جميع دول هذه المنطقة في هذا المضمار هو أيضاً موضوع اهتمام مشروع بالنسبة إلى هذه الدول .

#### ٨٨ - ويوصي كافة دول المنطقة :

- بالتفكير على نحوٍ موازيٍ في امكانية تبادل المعلومات والاجابة على طلبات المعلومات التي تقدمها دول أخرى من المنطقة حول أمور متعلقة بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية .

- وبالتفكير في الدعوة القريبة لانعقاد « مؤتمر حول البعد الإنساني في المتوسط » يستطيع دراسة مسألة إنشاء بنية متوسطية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها .

#### إجراءات للمتابعة وعمل مستقبلي

٨٩ - إن المؤتمر ، بصفته الاجتماع الأول الذي يعالج مجمل الأمور المتعلقة بالأمن والتعاون في المتوسط ، قد أبرز بوضوح ارادة ممثلي الأطراف المعنية للعمل على احلال عملية مستمرة تهدف إلى ترسیخ التضامن في المتوسط بواسطة مبادرات ملموسة وخلالقة تأخذ في الحسبان وقائع واحتياجات نوعية لهذه المنطقة .

٩٠ - ويعتبر المؤتمر أن العمل الذي باشر به لابد من متابعته وتطويره على المستوى البرلماني ، من أجل تعزيز الحوار ، وترقية التفاهم والحفاظ على التشاور في المتوسط ، وكذلك

من أجل الوصول إلى إحلال آلية فعالة ودائمة للأمن والتعاون في المنطقة ، على الصعيد الحكومي الدولي ٠ ولهذه الغاية يقترح المؤتمر ما يلي :

آ - يرجو المؤتمر من المشاركين أن يسترعوا اتباه حكوماتهم إلى هذه الوثيقة ، وعند القيام بذلك أن يشددوا على أهمية الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي للحكومات حول الأمن والتعاون في المتوسط (مأتم) ، وكذلك أن يشددوا على شتى التوصيات الملموسة التي صاغها هذا المؤتمر في منظور مثل هذا الاجتماع ٠

ب - وعلاوة على ذلك يوصي البرلمانات بمتابعة تحركها في هذا الصدد لدى حكوماتها وباتخاذ كل مبادرة تبدو لها مناسبة لتشجيع إحلال عملية لـ (مأتم) على المستوى الدولي للحكومات ، وبالتالي، من أجل دعم وتغذية هذه العملية ، سعيًا إلى ضمان نجاحها ٠

ج - ويرجو الشعوب الوطنية للبلاد المشاطئة للمتوسط بأن تتعلم برلماناتها بهذه الوثيقة ، مستترعية اتباه هذه البرلمانات إلى ضرورة المتابعة الملموسة لشتى التوصيات التي تحتويها الوثيقة ، وإلى ضرورة التفكير بعقد اجتماع للمداولنة حول جملة المشكلات الخاصة بال المتوسط ٠

د - ويوصي الشعوب الوطنية لأقطار المتوسط المشاطئة بأن يجعل من (مأتم) أحدى أولويات دبلوماسيتها البرلمانية ٠ ويدعوها وخاصة ، إلى تعزيز اتصالاتها

الثانية والى الاستفادة من هذه الاتصالات لترقية التعاون في المتوسط حسب التوجهات والتوصيات التي تحتويها هذه الوثيقة النهائية .

- هـ - ويوصي مجلس الاتحاد البرلماني الدولي :
  - بأن يتوقع اجتماعاً لممثلي الشعب الوطنية المشتركة في عملية ( مأت ) ، بمناسبة كل من المؤتمرات الدورية ، لكي يستطيع هؤلاء الممثلون متابعة تشاورهم واتفاقهم ولكي يدركوا حصيلة عملهم من حيث إحلال آلية حكومية دولية خاصة بـ ( مأت ) وللنهوض بمبادرات بناءة وتفحص المعلومات التي يجمعها الأمين العام للاتحاد حول عمل المتابعة و حول الاتصالات التي تقوم بها الشعب البرلمانية على ضوء محتوى الوثيقة الراهنة .
  - بأن يسجل في برنامج الاتحاد البرلماني الدولي انعقاد ( مأت ) ثانٍ على مستوى الاتحاد ، حالما يكون ذلك ممكناً .
  - وبأن يفكر ، بانتظار ذلك ، في انعقاد اجتماعات حول مواضيع مختصة بهذه القضية في إطار ( مأت ) .

و - ويوصي الشعب الوطنية بأن تؤمن لهذه الوثيقة النهائية أوسع نشر ممكن لدى كافة المحافل الوطنية والحكومية وغير الحكومية المعنية بذلك ، وأن تطلع الجمهور عليها وبخاصة عبر وسائل الاعلام

بحيث يكون المجتمع بجملته مشتركا في عملية  
( مأتم ) .

ز - ويوجو المؤتمر الامين العام للاتحاد البرلماني الدولي  
أن ينشر هذه الوثيقة على أوسع نطاق ممكن وأن  
يبعث بها بشكل خاص الى مختلف المؤسسات الدولية  
والاقليمية المهتمة بهذه الامور .

□ □ □

- ٤ -

## المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الإفريقي

دمشق ٧ - ٨ تموز - يوليو ١٩٩٢

احتضنت العاصمة السورية دمشق ، يومي السابع والثامن من تموز المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الإفريقي الذي يجري مرة كل عامين بتنسيق مشترك بين الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية .

وقد شاركت في اعمال المؤتمر وفود تمثل ستة عشر برلمانا عربيا وافريقيا . وناقشت المؤتمر على مدى يومين القضايا التي تهم الشعوب العربية والإفريقية والتعاون فيما بينها على ضوء التغيرات الدولية الجديدة ، ودعم الجهود الرامية الى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط والانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا . كذلك ناقش المؤتمر موضوع العمال الأفارقة والعرب المهاجرين ، واتخذ جملة من التوصيات الهامة حول مختلف القضايا التي طرحت أمامه .

وفيمما يلي النص الكامل للبيان الختامي الصادر عن المؤتمر والذي يتضمن وقائع المؤتمر والتوصيات الصادرة عنه في مختلف المجالات :

# **البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الأفريقي**

**دمشق ٧ - ٨ / تموز - يوليو ١٩٩٢**

بدعوة كريمة من مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية ، انعقد في دمشق يومي ٧ و ٨ محرم ١٤١٣ الموافق ٧ و ٨ يوليوليو - تموز ١٩٩٢ ، المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الأفريقي . شارك في أعمال المؤتمر ممثلون عن البرلمانات العربية والأفريقية الآتية :

كوت ديفوار - جيبوتي - مصر - العراق - الأردن - الكويت - لبنان - الجماهيرية الليبية - ليبيا - المغرب - فلسطين - السنغال - السودان - سوريا - تونس . كما حضر المؤتمر بصفة ملاحظ وفد يمثل مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .

وقد تلقى المؤتمر رسائل تحيية واعتذار وتأييد من برلمانات الدول الآتية : الجزائر - اليمن - الكاميرون - الرئيس الأخضر - زائير .

انعقدت الجلسة الافتتاحية برئاسة الاستاذ عبد القادر قدورة ، رئيس مجلس الشعب السوري ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس المؤتمر ، حيث القى كلمة أكد فيها أهمية الحوار وضرورة قيامه على أساس من الصراحة والنية الصادقة والارادة الحقيقة حتى يصبح حوارا فعالا قادرا على اصدار توصيات عملية يمكن للحكومات العربية والأفريقية اتخاذها دليلا في مجال التعاون والتضامن بغية الوصول الى تحقيق المصالح المشتركة للعرب وأفريقيا .

كما أعطى الرئيس عبد القادر قدورة صورة واضحة عن الوضع الدولي الراهن والتحديات التي يشيرها امام العالم الثالث عاممة ، وبالخصوص امام العرب وأفريقيا ، لاسيما بعد ان أصبح الوضع الراهن

يتسم بهيمنة القطب الواحد على الساحة الدولية ، مما يجعله عهد انسياق وليس عهد وفاق ، الشيء الذي يحتم علينا اعداد العدة للدفاع عن مصالحنا بالواجهة على ارضية الحوار والاقناع والتغيير منها بدور التعاون والتضامن في مواجهة المشاكل وحلها .

كما القيل في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمة رئيس اتحاد البرلمانات الافريقية ، القالها بنيابة عنه السيد جيلبرت بلو - ليني ، نائب رئيس الجمعية الوطنية في كوت ديفوار ، حيث اشاد فيها باستضافة مدينة دمشق للمؤتمر ، ونوه بالجهود التي بذلت لانجاحه مشيرا الى أهمية الحوار في اعطاء التعاون العربي - الافريقي معناه الكامل . كما اعرب عن امله في ان يحقق المؤتمر مجمل اهدافه بایجاد الحلول الكفيلة بمواجهة المشاكل المشتركة لافريقيا والعرب .

وفي بداية جلسة العمل الاولى تم انتخاب ممثل كوت ديفوار عن افريقيا نائبا للرئيس . وبعد ذلك تلا السيد عليون سامب ، عضو الجمعية الوطنية السنغالية ومقرر لجنة المتابعة ، تقرير لجنة المتابعة حيث اعطى ملخصا عن اعمال الدورات السابقة لجنة والنتائج التي توصلت اليها ، مقترحا اجراء تعديلات على جدول اعمال المؤتمر صادق عليها الحاضرون بالاجماع . وبذلك ضم جدول الاعمال النهائي للمؤتمر البنود التالية :

- ١ - انتخاب مكتب المؤتمر .
- ٢ - اقرار جدول الاعمال .
- ٣ - تقرير لجنة المتابعة .
- ٤ - التعاون العربي - الافريقي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ودعم الجهد الرامي الى تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط والانتقال الديمقراطي في جنوب افريقيا .
- ٥ - العمال الافارقة والعرب المهاجرون : المشاكل والآفاق .
- ٦ - دور البرلمانيين العرب والافارقة في تعزيز التعاون العربي - الافريقي في حقل البيئة والتنمية .
- ٧ - تسوية المشكلة القائمة بين الجماهيرية الليبية وبعض الدول الغربية سلبيا عن طريق المفاوضات وبدون تصعيد جديد .
- ٨ - نداء لنجدية الاطفال الصوماليين .
- ٩ - تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر القادم .

وبعد ان اقر المؤتمر تقرير لجنة المتابعة ، وافق على تكوين لجنة

المتابعة للفترة الفاصلة بين المؤتمرين الخامس والسادس للحوار على الشكل التالي :

عن الجانب الافريقي :

السنغال

تونغو

كوت ديفوار

عن الجانب العربي :

الأردن

تونس

سوريا

استمع المؤتمر الى كلمات السادة رؤساء الوفود المشاركة حيث عبر كل منهم عن مواقفه من النقاط المدرجة في جدول الاعمال .

### في بالنسبة لفلسطين وقضية الشرق الاوسط :

يرى المشاركون في المؤتمر ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط بحيث لا يمكن للسلام والامن ان يعم المنطقة الا بعد حل القضية الفلسطينية وذلك بتمكين الشعب العربي الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على ترابه الوطني بقيادة ممثله الوحيد والشرعى منظمة التحرير الفلسطينية .

ويدعو المؤتمر الى دعم نضال الشعب الفلسطيني البطولي وانتفاضته الباسلة ماديا ومعنويا ، ويدين الممارسات الارهابية لقوات الاحتلال، ويهيب بالمجتمع الدولي العمل على وقف هذه الممارسات وكل اسلوب الاستهدا والابعاد والتقطيل والاعتقال كما يطالب بوقف الهجرة الى الاراضي العربية المحتلة وايقاف الاستيطان في الضفة والقطاع ومرتفعات الجولان كشرط اساسي لدعم مسيرة السلام وتنشيطها .

يحيي المؤتمر باعجابه كفاح الشعب العربي السوري في مرتفعات الجولان المحتلة ويدعمه في تصديه للعدوان وفي رفضه للاحتلال . ويعلن ان الجولان ارض سورية يجب ارجاعها الى السيادة السورية وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي الرافضة لضمها ، كما يعتبر القرار الاسرائيلي بضمها لاغيا وباطلا وغير شرعى .

ويؤكد المؤتمر دعمه للجهود الرامية الى تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط ، والتي تستند الى قرارات الشرعية الدولية ، وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ و ٣٢٨ الصادرين عن مجلس الامن والتي تتضمن انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف وجنوب لبنان والجولان السوري المحتل ، وضمان الحقوق المنشورة للشعب العربي الفلسطيني .

كما يؤكد المشاركون في المؤتمر ضرورة ازالة بؤر الخلاف والتوتر في المنطقتين العربية والافريقية ، وحل جميع القضايا المتنازع عليها بالوسائل السلمية .

#### وفيما يتعلق بلبنان :

يدين البرلمانيون العرب والافارقة الاعتداءات الاسرائيلية الهمجية المتكررة على جنوب لبنان ويطالبون المجتمع الدولي بالعمل على تطبيق القرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الامن الدولي ، والقاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية دون قيد او شرط من جنوب لبنان حتى تتمكن السلطة الشرعية من بسط نفوذها على كامل التراب الوطني اللبناني . كما يبارك المشاركون في المؤتمر الخطوات التي تمت منذ اتفاق الطائف لاعادة الامن والسلام الى ربوع لبنان حتى يستعيد دوره الحضاري الذي ما فتئ يلعبه على مدى التاريخ . ويباركون الدور الرائد الاخوي للحقيقة سوريا في وقف الاقتتال واطفاء نار الفتنة فيه واعادة اللحمة الى اللبنانيين والحفاظ على وحدة وعروبة لبنان ارضا وشعبا ومؤسسات ، ويشيدون بمعاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين .

وعلى صعيد آخر يدعو المؤتمر الى توثيق وتمتين العلاقات الاخوية والتاريخية التي تربط الدول الافريقية والجاليات العربية بشكل عام والجاليات اللبنانية بشكل خاص ، والمقيمة في هذه الدول المضيفة ، ومجابهة جميع المحاولات المفرضة التي قد تعكر صفو هذه العلاقات بين العرب والافارقة .

#### وبالنسبة لجنوب افريقيا :

يعرب المؤتمر عن قلقه لاستمرار الفوارق الاجتماعية ، خاصة انكار

الحقوق الأساسية لاغلبية سكان جنوب افريقيا . ويأسف لكون المبدأ الرامي الى منح « صوت لكل انسان » ما يزال غير مطبق في هذه المنطقة .

وعليه ، فان البرلمانيين العرب والافارقة يطالبون حكوماتهم ومعها المجتمع الدولي :

— باتخاذ سياسة حازمة تجاه افريقيا الجنوبية .

— بالابقاء على العقوبات الاقتصادية لاجبار النظام القائم في جنوب افريقيا على المضي في طريق الاصلاحات السياسية التي من شأنها السماح لكل مواطن بالمساهمة للوصول الى اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

— تقديم الدعم الشامل لحركات التحرير الوطني التي تمثل التطلعات المشروعة لاغلبية شعب جنوب افريقيا .

— باللجوء الى مجلس الامن الدولي لاتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد للحالة الراهنة في جنوب افريقيا .

— بالالتزام حرفيا بالقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الثامن والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية حول الوضع السائد في جنوب افريقيا .

ويطالب المشاركون اخيرا ، بعقد دورة خاصة تكرس لجنوب افريقيا ، تعقد بتنظيم مشترك بين الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الافريقية .

### وفيما يتعلق بـ **بـهـجـةـ العـمـالـ الـافـارـقـةـ وـالـعـربـ فـيـ الـعـالـمـ** :

اشار المندوبون الى ان الهجرة ظاهرة موجودة في كل مكان وزمان ، وتتطور بشكل خاص بمناسبة بعض الاضطرابات مثل الحروب والصراعات الاجتماعية والازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية . فهي تعود الى عوامل طرد تخص دولة الاصل وعوامل جذب تخص دولة المهاجر . وايا كان الامر ، فان الهدف النهائي من الانتقال الى بلد آخر يتمثل عموما في البحث عن عمل ، باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تحقق الاستقرار والرفاهية للعامل المهاجر . ولكن لسوء الحظ ، يصطدم العامل المهاجر بمشاكل مختلفة ، حتى بعد حصوله على عمل ، وغالبا ما يعيش في ظل ظروف في غاية من الصعوبة .

لقد لفت المشاركون الانتباه الى ان الهجرة لا تتم في اطار منظم او معد سلفاً . ونظراً لان العمال المهاجرين هم ، بشكل عام ، الافضل تدريياً والاكثر اقداماً ، فان بلادهم الاصلية تعاني من عجز كبير في اليدى العاملة المؤهلة ، وهو عجز ذو آثار ضاره على انجازاتها الاقتصادية .

اما في الدول المستقبلة ، فان الهجرة تؤدي الى زيادة عرض اليدى العاملة في بعض القطاعات الاقتصادية وتقليل المزايا التي يتمتع بها العمال الوطنيون نتيجة لذلك .

كما لاحظ المشاركون ان الهجرة احياناً لا تفي باحتياجات الاقتصاد في الدول المستقبلة ، وان من شأن هذه الوضاع ان تخلق صعوبات بالنسبة للعمال المهاجرين الذين ينظر اليهم باعتبارهم مسؤولين عن المتابعة والمشاكل التي يعاني منها المجتمع في الدول المستقبلة . فالبطالة وانعدام الامن ... الخ تتسب في اغلب الاحوال الى هؤلاء المهاجرين . ومن هنا كانت المصاعب التي تواجه ادماجهم بالمجتمع في بلدان المهاجر .

ان العامل المهاجر ، سواء كان في وضع قانوني او غير قانوني يواجه مشاكل مختلفة ذات آثار ضارة عليه وعلى اسرته . ولمواجهة هذه المشاكل، يجب على حكومات الدول المستقبلة ان تتخذ الاجراءات اللازمة لضمان :

- ممارسة حقوق العمال المهاجرين المنصوص عنها في الوثائق الدولية .

- تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين والوطنيين ، وخاصة في مجالات التوظيف والحصول على العمل والاجور والضمان الاجتماعي ، والنقابات والرعاية الصحية والتعليم والاسكان .. الخ .

- الالتزام بالمبادئ الواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية ، وخاصة :

- \* الاتفاقية رقم ١٩٤٩/٩٧ بشأن العمال المهاجرين .

- \* الاتفاقية رقم ١٩٧٥/١٤٣ بشأن العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)

- اضفاء الشكل الطبيعي على الحياة العائلية في حالة حدوث زواج مختلط .

- اعلام الرأي العام بالمساهمة التي يقدمها العمال المهاجرون للتنمية والمبادلات الثقافية .

- اعلام العمال المهاجرين بالشروط الخاصة بالعمل والإقامة .

كذلك يجب على الدول التي يهاجر منها العمال وتلك التي يهاجرون إليها اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها القضاء على حركات الهجرة الخفية وعلى التشغيل غير القانوني للمهاجرين ، وذلك من أجل منع وازالة حالات التعسف والاستغلال في مجال التوظيف .

ومن جهة أخرى ، يرى المؤتمر أن على الدول العربية والأفريقية انتهاج بعض السياسات واتخاذ بعض التدابير التي يكون من شأنها حل مشكلة الهجرة وانتقال الأيدي العاملة مثل :

- تطوير نظم التعليم لسهولة اكتساب المهارات والكفاءات .

- توفير فرص العمل باقامة مشاريع اقتصادية تعتمد على المواد الاولية المحلية .

- ضمان استمرار الصلة بين العاملين في الخارج والوطن الأم .

- سن التشريعات واتخاذ الاجراءات التي تحول دون وقوع المهاجرين في برائى الاستقلال .

- تطبيق نظام التأمين الاجباري على العاملين بالخارج .

- ترشيد استخدام تحويلات العاملين بالخارج وتنظيم آثارها التنموية

- وضع السياسات الالزامية لمواجهة مشاكل اعادة استيعاب العمالة العائدة من الخارج .

- تسهيل عودة العمال المهاجرين الى بلادهم الاصلية .

### **وبالنسبة للبيئة والتنمية :**

يدرك المشاركون ان مخزون الموارد الطبيعية والمياه العذبة والتي كانت حجر الاساس في نمو الاقتصاد العالمي هو مخزون محدود وغير متجدد . ولقد عانت الشعوب العربية والأفريقية من العواقب المترتبة على سياسات الدول الصناعية المتقدمة التي لم تساعد جهود التنمية في بلداننا العربية والأفريقية ولم تهتم بحماية البيئة لدينا ، الامر الذي ادى الى استنزاف مخزون الموارد الطبيعية والاضرار بالتوازن البيئي لدينا .

كما يدركون ان معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت في الثلاثين عاما الماضية - اذا ما قورنت بمعدلات النمو السكاني - هي معدلات

متواضعة جداً ، وان العلاقات الاقتصادية الدولية قد تطورت لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة وعلى حساب البلدان النامية .

كذلك تأخذ ظاهرة الديون الخارجية في الكثير من بلداننا ابعادا خطيرة بعد ان عجزت مختلف الحلول التقليدية المقدمة عن ايجاد حل عادل لهذه المشكلة . وان الحل المنطقي وال الطبيعي لهذه المشكلة يكمن في الغاء جميع الديون الخارجية التي قدمت لتمويل مشروعات مشكوك في فعاليتها الاقتصادية ، او التي كانت ثمرة للاغراءات او الفساد او التحرير من الذى مارسته بعض المصارف في الدول الغربية الدائنة – للاستدانة منها . كما يمكن هذا الحل ، ثانياً ، في مساعدة البلدان النامية من أجل تحقيق معدلات نمو عالية تمكناها من الوفاء بالتزاماتها وتسديد ديونها .

ومن جهة أخرى ، يدرك المؤتمر ان الهواء قد تلوث نتيجة لاقامة الصناعات الملوثة للجو ، وازدياد الغبار نتيجة للتلوث العمراني والنماذج السكانى ، واستخدام السيارات والآلات ... الخ ، وان التربة قد تلوثت نتيجة استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات ، وقطع الاشجار ، وزحف الصحراء ، والتلوث العمراني والصناعي والخدمي . كما تلوث البحر نتيجة التفجيرات الحربية والذرية والقاء النفايات السامة به .

كما يدرك ان مشاكل البيئة قد اخذت في السنوات الاخيرة ابعادا بيئية جديدة اضفت عليها طابع الشمولية الذي ابرزه بقوة مؤتمر ( قمة الارض ) الذي عقد مؤخراً في ريو دي جانيرو بالبرازيل ، والذي عالج – بين امور أخرى – مشاكل ارتفاع درجة حرارة الارض وثقب الاوزون .

ولمواجهة هذه المشاكل البيئية ، يدعى المؤتمر الحكومات الافريقية والعربيـة الى وضع السياسات الكفيلة بمكافحة التلوث في كافة صوره وشكاله ، واحكام التخطيط العمراني وضبط الزيادة السكانية ومكافحة التصحر وحسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة على نفاذـة المياه .

كذلك يؤيد المؤتمر ما جاء في الاعلان الصادر عن المؤتمر ٨٧ للاتحاد البرلماني الدولي ( ياوندي ، ٣ - ١١ / ابريل - نيسان ١٩٩٢ ) بخصوص البيئة والتنمية بشكل عام ، والمبادئ الاتية بشكل خاص :

١ - الاعتماد المتبادل بين الاجيال الحالية واجيال المستقبل ، والاعتماد

المتبادل بين القارات والاقاليم والدول ، وبين المشاكل الكبرى التي تعاني منها الإنسانية والبيئة .

٢ - الاعتماد المتبادل بين دول الشمال ودول الجنوب .

٣ - ضرورة التركيز على حماية البيئة والحلولة دون تدهورها .

٤ - ضرورة توزيع موارد الأرض بشكل عادل بين مختلف المجتمعات ، مع اخذ مصالح الأجيال المستقبلية في الاعتبار .

ومن جهة أخرى ، يدعو المشاركون إلى تنسيق المواقف العربية والأفريقية في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي حول البيئة المقرر عقده من ٢٣ إلى ٢٨ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٩٢ في برازيليا بالبرازيل .

### **وبالنسبة للمشكلة القائمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية :**

يحيى المؤتمر الموقف الحضاري الذي اتخذه الجماهيرية العربية الليبية في معالجتها لقضية الطائرتين وفقاً للقانون الدولي ، ووصولاً لتوضيح الحقائق حول العمليتين الاعتدائيتين اللتين استهدفتا أرواحاً بريئة . كما يحيى المؤتمر تجاوب الجماهيرية ورغبتها في التحقيق العادل والمحاكمة العادلة من طرف محكمة دولية محايدة نزيهة ، ويطالب الدول الغربية بالتجاوز مع هذه المقتراحات والعمل على حل الخلاف بالطرق السلمية عبر المفاوضات المباشرة تفادياً لكل تصعيد جديد في ظل الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الاختيارات السياسية والاجتماعية لكل دولة ، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بقرارى قمتى منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية اللتين عقدتا في داكار ، حول هذا الموضوع .

### **اما فيما يتعلق بالصومال :**

فإن المشاركون في المؤتمر يشعرون بالوضع غير الإنساني الذي يعيش فيه الأطفال الصوماليون ، ويحيون الجهود التي تبذلها المفوضية السامية للأجئين ومنظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين وأطباء بلا حدود وبباقي المنظمات غير الحكومية .

كما يوجهون الشكر إلى الدول المجاورة للصومال لمساعدتها الدائمة بالرغم من ضعف امكانياتها المادية .

وعلى صعيد آخر فإن المؤتمر يوصي :

- بارسال اطباء عربا وفارقة للتحفييف من آلام هؤلاء الاطفال .
- وبسمية وفد برلماني عربي - افريقي لتقويم الوضع في الصومال.

### **توصيات عامة**

#### **تعزيز التعاون العربي - الافريقي**

- ١ - تعزيز الحوار بين البرلمانيين العرب والافارقة لما فيه مصلحة شعوب بلدان افريقيا والوطن العربي .
- ٢ - عقد اللقاءات الدورية بالتناوب في البلدان الافريقية والعربية .
- ٣ - عقد المزيد من اللقاءات الثنائية بين البرلمانيين العرب والافارقة على كافة الاصعدة وفي كل المجالات .
- ٤ - التنسيق والتشاور في كل الاجتماعات الاقليمية والدولية بين البرلمانيين العرب والافارقة دعما للمصالح المشتركة للطرفين .
- ٥ - اقامة الانشطة الثقافية والاجتماعية والتغريف بحضوره هذه البلدان الافريقية والعربية لتعزيز صلات الشعوب ببعضها البعض ومعرفة تاريخ هذه البلدان ونضالها عبر المراحل المتعددة تطبيقا لقرارات الجامعة العربية بهذا الخصوص .
- ٦ - التنبيه الدائم والمستمر بكل الوسائل المتوفرة لدى هذه البرلمانات الافريقية والعربية الى أساليب النهب الاستعماري والامبرالي ومواجهة عوامل القهر والاضطهاد التي فرضت على الشعوب الافريقية والعربيّة .
- ٧ - ضرورة العمل المشترك على زيادة التبادل التجاري بين الدول الافريقية والعربية والسعى الحثيث لتحقيق السوق الاقتصادية المشتركة والاستفادة القصوى من الخبرات الموجودة لدى هذه البلدان في كافة المجالات وخاصة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا .
- ٨ - العمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة في البلدان الافريقية والعربية بكل الطرق والوسائل التي تسهم في الوصول الى هذا الهدف .
- ٩ - اتخاذ الموقف الموحد حيال المشكلات المزمنة اقتصاديا ، والتي اتسمت بها الانظمة في البلدان الافريقية والعربية ، في المحافل الدولية ، وخاصة ما اتصل منها بالمديونية واعادة جدولتها .
- ١٠ - العمل على اقامة جمعيات صداقة برلمانية دائمة في اطار البرلمانات العربية والبرلمانات الافريقية من أجل المزيد من تعزيز الحوار

والسعي الجاد والمخلص لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وعلى كافة الأصعدة .

وبالنسبة لموعد ومكان عقد المؤتمر السادس للحوار البرلماني الأفريقي - العربي :

كلفت الامانتان العامتان للاتحاد البرلماني العربي ولاتحاد البرلمانات الأفريقية بإجراء المشاورات اللازمة من أجل تنظيم هذا المؤتمر ، وذلك وفقا لنص المادة ٥ من اللائحة الداخلية .

وفي ختام اعمالهم وجّه المشاركون في المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الأفريقي برقة لفخامة الرئيس حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، يعبرون فيها عن شكرهم وتقديرهم للدور البارز الذي تلعبه سوريا في مجال التعاون العربي - الأفريقي كما عبروا مجلس الشعب السوري ولرئيسه الاستاذ عبد القادر قدورة ، عن شكرهم على حسن الاستقبال والضيافة التي استقبلوا بها في دمشق .

كذلك أعرب المشاركون عن تقديرهم البالغ للجهود الكبيرة التي بذلتها الامانتان العامتان لكل من اتحاد البرلمانات الأفريقية والاتحاد البرلماني العربي في الاعداد الجيد لمختلف وثائق المؤتمر الامر الذي سهل مداولات أعضاء المؤتمر ومناقشاتهم .

كما يعبرون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلها الجهاز الإداري لمجلس الشعب السوري والمترجمون والتراجمة الذين ساهموا جمِيعاً في هذا المؤتمر .

دمشق في ٨ محرم ١٤١٣  
الوافق في ٨ يوليو - تموز ١٩٩٢

هذا وقد وجّه المشاركون عند اختتام أعمال المؤتمر برقة تحيّة وتقدير إلى سيادة الرئيس حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية . وفيما يلي نص هذه البرقية .

صاحب الفخامة الرئيس حافظ الأسد ،  
رئيس الجمهورية العربية السورية  
دمشق

الوفود البرلمانية الأفريقية والغربية المشاركة في المؤتمر الخامس - للحوار البرلماني العربي - الأفريقي المنعقد في دمشق يومي ٧ و ٨ تموز - يوليو ١٩٩٢ ، يعربون لسيادتكم عن بالغ الشكر والامتنان للرعاية الكريمة وكرم الصيافة الالتين قوبل بهما أعضاء الوفود البرلمانية الأفريقية والغربية أثناء اقامتهم في دمشق من جانب الشعب ومجلسه والسلطات الحكومية في الجمهورية العربية السورية .

إن احتضان دمشق لمؤتمر الحوار البرلماني العربي - الأفريقي يؤكّد المبادئ التي تنتهجها الجمهورية العربية السورية في ظل قيادتكم الرشيدة ، والقائمة على تأكيد السيادة الوطنية لجميع الدول ، ورفض العدوان ، وعدم التفريط بالحقوق الوطنية ، وتعزيز التعاون بين جميع الشعوب من أجل سلام وأمن دوليين يقومان على العدل ومبادئ الشرعية الدولية . كما أنهم يحيّون الموقف المبدئي الثابتة للجمهورية العربية السورية في دعم الكفاح التحرري الوطني لشعوب القارة الأفريقية ، ويعبّرون عن اعجابهم وسعادتهم بأنجزات كبيرة التي حققتها سورية ، ابن الحركة التصحيحية المباركة ، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن البرلمانيين الأفارقة والغرب المشاركون في مؤتمر دمشق للحوار البرلماني العربي - الأفريقي يؤكّدون لسيادتكم عزمهم على تجسيد مبادئ هذا الحوار وأهدافه في أنشطة ملموسة من خلال تنفيذ التوصيات

الصادرة عن مؤتمراته ، لاسيما مؤتمر دمشق الاخير . كما انهم يعبرون عن قناعتهم بأن تطوير هذا الحوار من شأنه ان يسهم في تعزيز العلاقات التاريخية والمتعددة الجوانب التي تربط بين البلدان الافريقية والغربية ، والتي أصبح تطويرها وتعزيزها ضرورة ملحة تفرضها التغيرات التي شهدتها الوضع الدولي الراهن من جهة ، والتحديات الكبيرة التي تواجه بلدان العالم الثالث باسره ، من جهة أخرى .

نتمنى لسيادتكم موفور الصحة والسعادة ، وللجمهورية العربية السورية استمرار التقدم والازدهار .

دمشق في ١٩٩٢/٧/٩

الوفود البرلمانية الافريقية والغربية  
المشاركة في المؤتمر الخامس للحوار  
البرلماني العربي - الافريقي

## نشاطات الاتحاد

### الاتحاد البرلماني العربي

يستنكر العدوان الصهيوني على  
لبنان الشقيق

في اوائل حزيران - يونيو الماضي شن العدو الصهيوني عدوانا غاشما على جنوب لبنان ادى الى وقوع عشرات القتلى ومئات المصابين والجرحى والى دمار واسع في البيوت والمتاحف . وقد اصدر الاتحاد البرلماني العربي بيانا يستنكر فيه هذا العدوان ، ويؤكد وقوف البرلمانيين العرب الى جانب لبنان الشقيق . وفيما يلي نص هذا البيان :

منذ اكثر من اسبوعين وقوات الاحتلال الاسرائيلية تشن عدوانا شرسا على جنوب لبنان . وتقوم الطائرات الاسرائيلية بقصف وحشى مركز على قرى الجنوب اللبناني ادى الى وقوع عشرات الضحايا ومئات الجرحى والمصابين بين السكان

**الثاني** : توظيف هذا العدوان كورقة انتخابية في معركة الانتخابات التي تستشهد بها اسرائيل قريبا .

**الثالث** : ضرب مسيرة الوفاق انسطني التي حققت الاستقرار في لبنان بعد ان قطعت هذه المسيرة اشواطا كبيرة في طريق النجاح من أجل الحفاظ على عروبة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه .

ويأتي العدوان على جنوب لبنان في نفس الوقت الذي تصعد فيه قوات الاحتلال الاسرائيلية ممارساتها الارهابية ضد الانتفاضة الفلسطينية البطلة ، وتفرض حصارا عسكريا مشددا حول قطاع غزة المحتل ، وتحوله ، بسكانه المدنيين العزل الى سجن كبير ومعسكر اعتقال جماعي تمارس فيه شتى انواع البطش والارهاب ، ومتراقبا ايضا مناصع التهديدات التي توجهه ضد سوريا وصودها من قبل قادة اسرائيل .

ان البرلمانيين العرب يعربون عن استنكارهم الشديد للعدوان الاسرائيلي الوحشي على جنوب لبنان وللحصار المفروض على قطاع غزة المحتل والتهديدات الموجهة ضد سوريا ، ويعلنون تضامنهم الكامل مع الشعب اللبناني الشقيق والمقاومة الوطنية اللبنانية والانتفاضة البطلة للشعب العربي الفلسطيني . ويدعون المجتمع الدولي والمنظمات العالمية

المتحدة ولسائر الواثيق والاعراف الدولية ، ولكافحة المبادئ الانسانية المتعلقة بحماية المدنيين العزل ، فضلا عن انه يعتبر تحديا سافرا لارادة المجتمع الدولي الذي عبر مرارا عن اداناته للاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان ، ومطالبه بانسحاب القوات الاسرائيلية منه تنفيذا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ .

وتبرر اسرائيل عدوانها الوحشي هذا بحججة استمرار فصائل المقاومة الوطنية اللبنانية في تصديها للاحتلال الاسرائيلي وكفاحها ضده . ويظهر بطلان هذه الحجج اذا ما ادركنا ان هذه المقاومة المشروعة ، التي فجرها العدوان الاسرائيلي على لبنان واحتلال جنوبه عام ١٩٨٢ ، لم تتوقف يوما عن نضالها ضد ذلك الاحتلال بكل الاساليب المتاحة لها .

ومن الواضح ان اسرائيل ترمي من وراء عدوانها على الجنوب اللبناني الى تحقيق اهداف ثلاثة :

**الاول** : تدمير عملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد . وبعد ان كشف المجتمع الدولي خطورة التعتن والمرواغة الاسرائيليين على سير المفاوضات ، وبعد ان استنفذت اسرائيل محاولات التسويف والمماطلة تقوم اليوم بمحاولة تفجير الوضع في المقطفة بأسرها في مسعى منها لوقف مسيرة السلام .

ان يرفعوا اصواتهم استنكاراً لهذا العدوان وللممارسات الوحشية المفروضة على قطاع غزة وسكانه ، وان يضغطوا على حكوماتهم لكي تسهم في الضغط على اسرائيل وارغامها على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية .

دمشق في ١/٦/١٩٩٢

الاتحاد البرلماني العربي

الممثلة للشرعية الدولية الى ممارسة صلاحياتها في ردع العدوان وارغام اسرائيل بكل السبل المتاحة ، بما فيها فرض العقوبات واستخدام القوة ، للانصياع الى الشرعية الدولية وتنفيذ مقرراتها ، لاسيما قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ / القاضي بانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان دون قيد او شرط .

كما يهيبون بجميع برلمانيي العالم

## المشاركة في المؤتمر ٨٧ للاتحاد البرلماني الدولي في الكاميرون

السياسي والتنظيمي . وقد عمت المذكرة على جميع الشعب الاعضاء قبل شهر من انعقاد المؤتمر ، كما وزعت على اعضاء الوفود العربية المشاركون في اعمال المؤتمر اثناء انعقاده .

٢ - التحضير للجمعيات واللقاءات التي عقدتها الوفود العربية ، بما في ذلك اعداد مشروع جدول الاعمال للقاء التنسيقي لهذه الوفود وتوجيه الدعوة اليها .

٣ - المشاركة في اجتماع ممثلي برلمانات دول عدم الانحياز وممثلي برلمانات الدول الافريقية .

٤ - المشاركة في جميع اللقاءات التي جرت مع مختلف الوفود ومع

شاركت الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في اعمال المؤتمر السابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولي بوفد ترأسه السيد عبد الرحمن بوراوي، الامين العام للاتحاد . وضم الوفد ايضا السيد نور الدين بوشكوح ، الامين العام المساعد واربعة من المترجمين الفوريين . وقد شارك وفد الامانة العامة في جميع الانشطة التي ارتبطت بالاعداد للمؤتمر البرلماني الدولي وكذلك في جميع الانشطة التي جرت اثناء انعقاده :

١ - قبل انعقاد المؤتمر اعدت الامانة العامة للاتحاد مذكرة تضمنت توضيحات لختلف القضايا التي اثيرت في المؤتمر على الصعيدين

لجنة تسيير المؤتمر ولجنة الشرق الأوسط .

٥ - التقى الامين العام للاتحاد مع السيد هنري ادوسيس ، الامين العام لاتحاد البرلمانات الافريقية وبحث معه القضايا التي تهم الاتحاديين ، خاصة ما يتعلق بانعقاد المؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي ، وتبادل زيارات الوفود البرلمانية بين الاتحاديين .

٦ - كذلك التقى الامين العام للاتحاد مع السيد مارتينيز ، رئيس

الشعبية البرلمانية الاسانية ، وبحث معه مشاركة الشعب البرلمانية العربية في المؤتمر القادم حول التعاون والامن في منطقة البحر المتوسط الذي سيعقد في مالقا (اسبانيا) من ١٥ - ٢٠ /٦ /١٩٩٢ .

٧ - وقام المترجمون الفوريون في وفد الامانة العامة بتفصيلية الترجمة من اللغة العربية واليها في كافة الجلسات العامة وجلسات اللجان ، وبعض اللقاءات الثنائية التي عقدت بين بعض اعضاء الوفود العربية وغير العربية .

## اجتماع اللجنة التحضيرية للقاء البرلماني العربي - الاوربي

والعالم العربي بوجه عام ، وحول سبل ايجاد تسوية سلمية دائمة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة في الشرق الاوسط والخليج بصورة خاصة .

وبالفعل حصل اللقاء المقترن ، وشارك فيه عن الجانب العربي ممثلون عن برلمانات كل من : مصر - المغرب - تونس - الكويت - الاردن - الجزائر - سوريا - لبنان . وقدتناول البحث في اللقاء القضايا ذات الاهتمام المشترك للجانبين العربي والاوروبي ، لاسيما قضية التسوية في الشرق الاوسط

في اوائل ايار - مايو عام ١٩٩١ تلقى الامين العام للاتحاد البرلماني العربي رسالة من السيد انريكو فينشي ، الامين العام للبرلمان الاوروبي يشير فيها الى ان البرلمان الاوروبي ، وخاصة وفده المكلف بالعلاقات مع البلدان العربية في الشرق والغرب والخليج ، وكذلك اللجنة السياسية ، سوف ينظمون لقاء مع ممثلي البرلمانات العربية في مقر البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ يوم الثالث عشر من حزيران - يونيو ١٩٩١ لتبادل وجهات النظر بصرامة وود حول وضع العلاقات بين اوروبا

لبحث الترتيبات المتعلقة بالاجتماع  
الموسع العربي – الأوروبي .

وقد اجتمعت اللجنة التحضيرية  
في بروكسل من ٥ – ٧ ايار – مايو  
١٩٩٢ ووضعت برنامجا لقاء البرلمانى  
العربي – الأوروبي الذى سيعقد في  
بروكسل في الأسبوع الأخير من  
شهر نوفمبر – تشرين ثانى ١٩٩٢ .

ويتضمن هذا العدد من « البرلمان  
العربي » تقريرا مفصلا عن اجتماع  
اللجنة التحضيرية والنتائج التي  
توصلت إليها .

والوضع المستجد في منطقة الخليج  
العربي ، وقضايا التعاون الاقتصادي  
بين العالم العربي وأوروبا .

وأتفق في حينه أيضا على ضرورة  
استمرار عملية الحوار بين الجانبين  
العربي والأوروبي . وتحقيقا لهذه  
الغاية تم الاتفاق على تنظيم اجتماع  
موسع بين البرلمانيين العرب  
والأوروبيين ( من أعضاء البرلمان  
الأوروبي ) خلال عام ١٩٩٢ لبحث  
القضايا ذات الاهتمام المشترك .

وتم في اللقاء أيضا تشكيل لجنة  
تحضيرية مشتركة عربية – أوروبية  
تلتقي في وقت مبكر من عام ١٩٩٢

## الاتحاد البرلماني العربي يشارك في المؤتمر البرلماني الدولي حول الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

من بينها وفود برلمانات الدول العربية  
المتوسطية . وناقش المؤتمر جدول  
اعمال تضمن البنود التالية :

١ - انتخاب رئيس المؤتمر ،  
وتعيين نواب الرئيس .

٢ - اقرار جدول الاعمال .

٣ - اقرار اللائحة الداخلية  
للمؤتمر .

٤ - تعيين رؤساء اللجان .

٥ - تعزيز الامن وتطوير التعاون في  
منطقة البحر الابيض المتوسط .

وقد اصدر المؤتمر في نهاية اعماله

في الفترة ما بين ١٥ - ٢٠ حزيران – يونيو ١٩٩٢ جرت في  
مدينة مالاغا الإسبانية اعمال المؤتمر  
البرلماني الدولي الاول حول الامن  
والتعاون في منطقة البحر الابيض  
المتوسط بمبادرة من الاتحاد البرلماني  
الدولي . وقد جاءت هذه المبادرة  
تتويجا لمحاولات عديدة سبقتها في  
اطار البرلمان الأوروبي والحوار  
البرلماني العربي – الأوروبي .

شاركت في اعمال المؤتمر وفود  
من برلمانات جميع البلدان المتوسطية

وثيقة ختامية تضمنت جملة من التوصيات الهامة من شأنها تعزيز التعاون بين دول المنطقة وضمان الامن والاستقرار فيها .

وكانت مشاركة الوفود العربية مشاركة فعالة اسهمت في انجاح اعمال المؤتمر وتحقيق النتائج

الابيجابية التي توصل اليها .  
« ونشر البرلمان العربي في هذا العدد تقريرا وافيا عن اعمال المؤتمر ونتائجـه ، وكذلك النص الكامل للوثيقة الختامية الصادرة عنه .

## أنشطة الامين العام للاتحاد

برلماني عربي الى رومانيا بهدف تعزيز العلاقات البرلمانية مع هذا البلد الصديق خلال شهر نوفمبر - تشرين الثاني القادم بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية في رومانيا . وجرى في اللقاء ايضا تبادل آراء حول القضايا السياسية الراهنة في المنطقة .

### مع رئيس مجلس الاتحاد

التقى الاستاذ عبد القادر قدورة رئيس مجلس الاتحاد ، رئيس مجلس الشعب السوري خلال الاشهر القليلة الماضية عدة مرات مع السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد . وتم في هذه اللقاءات التباحث حول مختلف الانشطة التي تقوم بها الامانة العامة للاتحاد ، لاسيما ما يتعلق بالمشاركة في المؤتمرات الدولية والاقليمية وأعمال التحضير للمؤتمر الخامس للحوار البرلماني العربي - الافريقي الذي عقد في دمشق خلال شهر تموز - يوليو .

### مع السفير الروماني

كذلك استقبل السيد بوراوي سعادة سفير جمهورية هنغاريا في دمشق . وجرى خلال اللقاء استعراض نتائج زيارة الوفد البرلماني العربي الى بودابست في آذار الماضي وكذلك تفاصيل زيارة الوفد البرلماني الهنغاري الى مقر الاتحاد بدمشق بدعوة من الاتحاد البرلماني العربي . وتضمن اللقاء ايضا تبادل آراء حول التطورات السياسية التي جرت في هنغاريا وبلدان اوروبا الشرقية ، والوضع في منطقة الشرق الاوسط .

استقبل السيد عبد الرحمن بوراوي في مكتبه في مقر الامانة العامة للاتحاد ، سعادة سفير جمهورية رومانيا بدمشق الذي سلمه دعوة من البرلمان الروسي لزيارة وفد

## أخبار برلمانية عربية

### المجلس الوطني الانتقالي في السودان

آخرى تشكيل اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية السودانية التي قررت تقديم طلب إعادة انتساب الى كل من الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولى . هذا وقد وجه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الأمين العام للاتحاد ، برقية الى سيادة الاخ محمد الامين خليفة ، رئيس المجلس الوطنى الانتقالي أعرب فيها عن تهانيه بتشكيل المجلس، وترحيبه باستئناف نشاط الشعبة السودانية في اطار الاتحاد البرلماني العربي . بموجب المرسوم الدستوري رقم ٥ لعام ١٩٩٢ تم في السودان الشقيق تشكيل المجلس الوطنى الانتقالي كهيئة تملك حق التشريع والمراقبة . ويضم المجلس الجديد ٣٠٢ عضوا يمثلون مختلف القطاعات سياسيين وحرفيين ونقابيين وثقفيين وممثلين عن مختلف المناطق الجغرافية في السودان . وفي جلسته الاولى المنعقدة بتاريخ ٢٤ / شباط - فبراير / ١٠٩٢ تم انتخاب السيد محمد الامين خليفة رئيسا للمجلس . كذلك تم في جلسة

### تشكيل المجلس الوطني الاستشاري في الجزائر

اثر الاحداث التي شهدتها الجزائر الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني أعلن المجلس الاعلى للدولة عن والتي اسفرت عن استقالة رئيس

استئناف نشاطه في اطار الاتحاد  
البرلماني العربي .

وقد وجه السيد عبد الرحمن  
بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، الى  
السيد رضا مالك برقية اعرب فيها  
عن تهانيه بانتخابه رئيساً للمجلس  
وعن تمنياته بالاستقرار والتقدم  
لالجزائر الشقيقة .

تشكيل المجلس الوطني الاستشاري  
بوصفه مجلساً تشريعياً مؤقتاً يمارس  
مهام السلطة التشريعية حتى اجراء  
الانتخابات البرلمانية في الجزائر .

وفي الجلسة الاولى التي عقدها  
بعد تشكيله انتخب المجلس سيادة  
الاخ رضا مالك ، رئيساً له ، وقرر

### انتخابات جديدة في موريتانيا

الآن آية معطيات تفصيلية حول  
الجمعية الوطنية الجديدة . ومن  
المعروف أن موريتانيا كانت بين الدول  
العربية التي شاركت في المؤتمر  
التأسيسي للاتحاد البرلماني العربي .

بعد فترة انقطاع طويلة في الحياة  
البرلمانية جرت في موريتانيا خلال  
شهر آذار - مارس الماضي انتخابات  
جديدة للجمعية الوطنية الموريتانية .  
ولم تتوفر للامانة العامة للاتحاد حتى

### حل المجلس الوطني الكويتي

بموجبه المجلس الوطني الكويتي .  
وبانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات  
التشريعية الجديدة تمنى البرلمان  
العربي للاشقاء في دولة الكويت  
الاستقرار والازدهار .

تمهيداً للانتخابات البرلمانية العامة  
التي ستجرى في دولة الكويت  
الشقيقة في تشرين الاول / اكتوبر /  
القادم ، اصدر أمير دولة الكويت في  
اول آب / اوت / مرسوماً حل

## الصحافة البرلمانية العربية

### مجلة مجلس الشعب في جمهورية مصر العربية

قليلة هي الصحافة المتخصصة بالشؤون البرلمانية في العالم العربي . لذلك كان ترحيبنا كبيراً بصدور «مجلة مجلس الشعب» الفصلية في الشقيقة مصر ، والتي يرأس مجلس ادارتها سعادة الدكتور احمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب ، ويكون مجلس ادارتها من اعضاء في المجلس يمثلون مختلف التيارات والاحزاب السياسية .

وقد صدر مؤخراً العدد الثاني من هذه المجلة الهاامة . ويفضم العدد بين دفتيه مجموعة هامة جداً من الابحاث والدراسات تتناول مختلف القضايا التي تهم البرلمانيين ، منها ما يتعلق بحماية الطبيعة والبيئة ، ومنها ما يعالج بعض الشؤون الاقتصادية والقضايا المرتبطة بالمتغيرات الدولية والديمقراطية وحقوق الانسان .. وغيرها ، بالإضافة الى أمور داخلية تتعلق بانشطة الشعبة البرلمانية المصرية في مختلف المجالات .

وقد تصدر العدد الثاني مقال هام بقلم الدكتور احمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب ، حول الحماية القانونية للبيئة الطبيعية ، رأينا نشره في هذا العدد من «البرلمان العربي» نظراً لاهميته .

وفيما يلي النص الكامل لهذا المقال :

## دراسات

### نحو حماية قانونية للبيئة الطبيعية

بقلم : الدكتور احمد فتحي سرور  
رئيس مجلس الشعب

ووسطـ حيوـي مشـترـك ، وـاـنـ الـاضـارـ  
الـتـيـ تـصـيـبـ الـبـيـئةـ فـيـ عـنـصـرـ مـنـهاـ  
تـنـعـكـسـ عـلـىـ بـعـضـ اوـ مـعـظـمـ اوـ جـمـيعـ  
عـنـاصـرـهاـ .

لقد شهدت سنوات ما بعد المؤتمر  
الدولي للبيئة ، الذي انعقد بمدينة  
استوكهولم تحت اشراف الامم المتحدة  
عام ١٩٧٢ ، اهتماماً متزايداً  
بموضوعات حماية البيئة ، ولهذا  
الفرض انشئت وزارات وهيئات او  
وكالات في العديد من دول العالم ،  
للنهوض بالبيئة والحفاظ على مواردها  
الطبيعية ، كما تم سن العديد من  
القوانين والقرارات والاتفاقيات  
الدولية بفرض خلق اطار قانوني  
وتنظيمي لعمليات الحماية ، وتزويد  
الهيئات والوزارات المعنية بالسلطات

يمثل النصف الثاني من القرن  
العشرين عصر الثورات العلمية  
الكبرى ، وقد واكب هذا التطور  
اهتمام متزايد من المجتمع الدولي  
بقضايا البيئة ، نتيجة لتغير الظروف  
المؤثرة فيها بسبب التقدم العلمي  
والصناعي ، وما نتج عنه من مخلفات  
اصابت بأضرارها البيئة ، حتى انتهت  
إلى افساد حياة الإنسان الاقتصادية  
والاجتماعية والصحية ، وأصبحت  
تهدد استمرار وجوده وعيشته على  
وجه الأرض .

إن قضايا البيئة وحمايتها أصبحت  
اليوم واحدة من أهم المشكلات على  
سلم أولويات المجتمع الدولي ، بعد  
أن اكتشف الناس هذا القرن انه  
يعيش في بيئـةـ واحـدةـ لاـ تـجـزـأـ ،

والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض .

ولقد تطورت المفاهيم البيئية وفقاً لدرجة التقدم والتحضر ، بحيث أصبحت تتسع للعديد من جوانب الحياة ، مثل البيئة التقنية والبيئة الاقتصادية ، والبيئة الطبيعية ، والبيئة الثقافية ، والبيئة الاجتماعية وأخيراً ، البيئة التنظيمية .

### الحماية القانونية للبيئة الطبيعية

وسوف يتركز حديثنا على ما يتعلق بالبيئة الطبيعية والحماية القانونية لهذه البيئة .

وهناك المشكلات البيئية الناجمة عن التلوث الاشعاعي الصاحب للانفجارات النووية او المواد المشعة المستخدمة في الاغراض السلمية وخاصة الصناعية . وهناك المشكلات البيئية الناجمة عن توسيع الانسان في استغلال الموارد الطبيعية وتقليل المساحات الخضراء ، وأخيراً تلك المشاكل البيئية الناجمة عن « التغير المناخي » للكوكبة الارضية .

ان ذلك كله يبين مدى تشعب قضایا البيئة ، وكيف انها تنطوى على ابعاد سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية وثقافية معقدة الى الحد الذي جعلها تتصدر أولوية اهتمامات المجتمع .. وخاصة بعد ان شهد العالم وقوع العديد من الحوادث البيئية المفجعة كان ابرزها انفجار

ذلك ان الانسان وهو يأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا لتحقيق النمو والتقدير ، وخاصة منذ قيام الثورة الصناعية واجه مصاعبات هذا التقدم التي تمثلت في الاضرار بالبيئة وتدورها على نحو يهدد باختلال التوازن البيئي والتناغم بين التنمية الشاملة بكافة ابعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووجود ايقاع بييء مواز لها في الاتجاه ومتتسق معها في حركتها وتفاعلها .. كما انه يشير في نفس الوقت قضایا مخاطر استخدام تكنولوجيا البلدان المتقدمة واستخدامها في بلدان عالمنا النامي بدون مراعاة فارق مستوى كفاءة العمالة والتأثيرات البيئية الضارة التي تحدثها في كثير من الاحيان .

الحيوانية والنباتية التي يحتاجها العالم الحديث في مجال التقنية الحيوية والهندسة الوراثية .

\* \* \*

والآن ما هي أسباب الجمود إلى الحماية القانونية للبيئة الطبيعية ؟ ينصرف معنى الحماية القانونية للبيئة إلى توفير الإطار القانوني الذي يضع ضوابط حماية البيئة ويعظّر الاضرار بها ويضع العقوبات المدنية والجنائية الرادعة في حالة الاعتداء عليها .

وتعود الحاجة إلى ضمان الحماية القانونية للبيئة على عدد من الاعتبارات لعل من أهمها :

ان حدوث تأثيرات سلبية على البيئة تتطلب تضافر جهود تجاوز قدرات الأفراد وامكانياتهم بحيث يقتضى الأمر مواجهة تشريعية وموقعاً قانونياً حازماً يوقع العقاب على كل من يخل بهذا المجهود الجماعي . كما أن الأفراد والمشروعات الخاصة عادة لا يقيمون وزناً للاعتبارات البيئية عند إقامة منشآتهم أو مصانعهم سواء لأنها لا تتمسّهم بشكل مباشر أو لأن التأثيرات الناجمة عنها تكون تأثيرات غير آنية بحيث تهدّد بالأساس الأجيال القادمة . ان توفر التأمين اللازم يحمل المنشآة تكلفة كبيرة فضلاً عن ان بعض الاخطار التي تهدّد البيئة - كتلك الناجمة عن استخدام الطاقة النووية - قد أصبحت من الجسامـة

مفاعل تشنوبول في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٦ .. الامر الذي يطرح مخاطر استخدام مفاعلات الطاقة النووية المنتشرة في عديد من بلدان العالم . وال الحاجة الى تسييرات واتفاقيات خاصة لتنظيم التعاون الدولي في درء هذه المخاطر .

وفي يونيو سنة ١٩٩٢ عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الدولي عن البيئة والتنمية تحت اسم قمة الأرض وذلك في ريو دي جانيرو ( البرازيل ) وترجع أهمية هذا المؤتمر الى مالاحظته الأمم المتحدة من ان الإنسانية أصبحت تقف في لحظة حاسمة من تاريخها في مواجهة استمرار تدهور النظم البيئية وان اعتبارات التكامل بين البيئة والتنمية من شأنه ان يؤدي الى تلبية الحاجات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للجميع ، والتوصل الى نظم بيئية سليمة والى مستقبل اكثر امناً وأشد راحة ، وان تحقيق كل ذلك يتوقف على مشاركة عالمية لتحقيق في اطار البيئة السليمة وتحافظ على الموارد وتحقق العدالة بين الاجيال . وقد وافق المؤتمر على اتفاقية اطارية لتغيير المناخ بهدف تعزيز الجهد للحد من تلوث الهواء وخاصة عبر الحدود . كما وافق المؤتمر على اتفاقية للتنوع البيولوجي لتحقيق نوع من المشاركة بين العالم المتقدم الذي يملك التكنولوجيا والعالم النامي الذي يحتوي على كثير من السلالات

بحيث لا تصلح ، الجهد المفردة  
للدولة عادة في مواجهتها مما  
يستدعي تعاوناً دولياً في هذا المجال  
بعد اتفاقيات ثنائية أو جماعية في  
اطار المنظمات الدولية التي تتولى  
تنظيم هذه الامور .

\* \* \*

تعتبر مصر من اوائل الدول التي  
اهتمت بشؤون البيئة ، بل هي أول  
الدول العربية والافريقية التي اولت  
هذا الموضوع عنابة خاصة .. فلم  
يغفل المشرع المصري منذ القرن الماضي  
الجوانب البيئية وضمنها نصوص  
القوانين المختلفة ، والقرارات وما  
يعرف بالذكرى ، وذلك بمناسبات  
مختلفة وتحت مسميات متعددة ، وان  
استهدفت في مجموعةها الحفاظ على  
الصحة العامة والبيئة الطبيعية وتمكن  
اجمالها في الآتي :

- وفي القرن الحالي صدر سنة ١٩٠٠ دكتريتو بشأن منع احداث حفر في المدن والقرى والعزب او بالقرب منها وقرر العقوبات على مخالفته نصوصها .
- وفي سنة ١٩٠٣ صدر قانون نمرة (٧) بشأن احتياطات منع انتشار الطاعون البقري . وقرر المشرع عقوبات بالسجن لكل من يخالف احكامه .
- وفي سنة ١٩٠٤ صدر قانون نمرة (١) بشأن المحلات العمومية . حيث نظم القانون ولائحته الاشتراطات الازمة لضمان سلامة المحلات التجارية من الناحية الصحية ، وكيفية التخلص من القازورات ووجوب ان يكون الماء المستعمل في هذه المحلات بعيداً عن مصادر التلوث .
- وحرصاً على نظافة الشوارع العامة فقد صدر قرار سنة ١٩١٣ ، بمنع القاء الكنasse والقازورات .
- وفي عامي ١٩١٤ و ١٩١٦ صدر قانون بردم المستنقعات المعروفة بالبرك والمستنقعات وتجفيفها حفاظاً على الصحة العامة من التلوث .
- وحرصاً على منع تلوث مياه الشرب فقد صدر قرار في عام ١٩٢٤ بحظر رسو المراكب والذهبيات على شواطئ النيل ، ومنع غسل الاولاني والحيوانات والقاء القازورات على الشواطئ .
- وفي عام ١٩٤٦ قلن المشرع تنظيم

● صدرت سنة ١٨٧٧ لائحة « تختص بالجبانات ودفن الجثث واستخراجها ونقلها الى الخارج » حيث تضمنت احكامها بان يكون الجبانات بعيدة بقدر الامكان عن النهر والترب والصهاريج والابار ومجاري المياه وغيرها .

● وفي عام ١٨٩٣ صدرت لائحة بتنظيم ذبح الحيوانات المعدة لحومها للاكل والتي تضمنت اشتراطات لحماية البيئة والصحة العامة ، مثل تصريف دم الذبيحة على الارض او النهر او الترع .

صرف المخلفات السائلة في المجاري  
العمومية ومجاري المياه .

\* \* \*

ومواكبة لتطور النظرة الراهنة  
لبيئة حرص المشرع على حمايتها  
بسياج من التشريعات ، توالى عبر  
السنوات ، وتناولت مختلف جوانب  
البيئة ، كان أهمها .

● في مجال الصحة المهنية  
والتراخيص صدر العديد من  
التشريعات التي تنظم الجوانب  
المختصة للعمليات الصناعية  
والتجارية والامن الصناعي والعماني  
مثل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٤  
بشأن الحال الصناعية والتجارية  
وغيرها من الحال المقلقة للراحة  
والصحة .

● ثم صدر القانون رقم ٥٩ لسنة  
١٩٦٠ بشأن تنظيم العمل بالأشعاعات  
المؤينة . والوقاية من أخطارها .

● القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٨  
بمنع تلوث مياه البحر بالزيت فضلاً  
عن قرارات جمهورية عديدة متصلة  
بالموضوع ذاته .

● وفي مجال تلوث الهواء صدر  
القرار الجمهوري رقم ٨٦٤ لسنة  
١٩٦٩ بانشاء اللجنة العليا لحماية  
الهواء من التلوث ببرиاسة وزير  
الصحة والقرار الوزاري رقم ٤٧٠  
لسنة ١٩٧١ بشأن المعايير الخاصة  
بتلوث الهواء الجوي .

● وفي شأن النظافة العامة صدر

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٦ بشأن  
النظافة العامة والقرارات الوزارية  
المنفذة له . وكذلك في مجالات ردم  
البرك والمستنقعات والحفاظ على  
الاغذية وغيرها من المجالات التي تؤثر  
على صحة المواطن .

● وفي سنة ١٩٨١ صدر القانون  
رقم ٥٢ بشأن الوقاية من اضرار  
التدخين .

وغير ذلك من التشريعات التي  
تناولت جوانب بيئية اخرى من اهمها  
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ الخاص  
بالري والصرف .

وهذا يؤكد اهتمام المشرع المصري  
باجوانب البيئة المختلفة ، هذا  
الاهتمام الذي أخذ شكلاماً متصاعداً  
في غضون العقود الماضيين وخاصة  
في اعقاب مؤتمر استكهولم عن بيئه  
الانسان حيث بدأت جمهورية مصر  
العربية سعيها الدؤوب لوضع نظام  
وطني يهتم بأمور البيئة ويحدد  
مسؤوليات كافة الجهات المعنية وقد  
تطور هذا النظام بالفعل بحيث أصبح  
يضم مجموعة من المفردات التي  
تنساق جهودها في اطار تحكمه روئي  
واضحة لاهمية حماية البيئة في  
مختلف الانشطة التنموية .

وعلى ذلك فان مفردات النظام  
الوطني للبيئة في مصر تمثل في  
جهاز تنفيذي لشئون البيئة ( انشئ  
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم  
٦٣١ لسنة ١٩٨٢ ) يتبع رئاسة

مجلس الوزراء ويتولى صنع وتنفيذ  
السياسات البيئية ، ويدعمه برنامج  
قومي للبحوث والدراسات البيئية  
تبناه أكاديمية البحث العلمي  
والเทคโนโลยياً، وتوارثه مجموعات من  
الجمعيات الشعبية التي يشارك فيها  
الشباب والمرأة ، إضافة إلى جهود  
كافحة الأجهزة المعنية بشؤون البيئة  
في البلاد .

\* \* \*

ويولي مجلس الشعب اهتماماً  
ملهماً بشؤون البيئة حتى أن لائحته  
جعلتها اختصاصاً رئيسياً ، لاحدى  
لجانه النوعية هي لجنة « الشؤون  
الصحية والبيئية » وينعكس حرص  
المجلس وتنبهه لخطورة قضايا البيئة  
وآثارها ، في تلك المناقشات التي  
ذخرت بها جلساته وما صدر عنه من  
توصيات موضوعية بشأن جميع  
قضايا البيئة ، وخاصة تلك التي  
تؤكد الحاجة إلى توفير وضمان  
الحماية القانونية لها ، وضمان تكامل  
التشريعات البيئية ، ووجود عقوبات  
رادعة لعدم الاضرار بها .

فعلى سبيل المثال طالب المجلس  
بتجريم مسببات التلوث ، والعمل على  
تجميع التشريعات المت�اثرة الخاصة  
بالبيئة في قانون موحد مع تشديد  
الرقابة والعقوبات على المخالفات ،  
والربط بين التشريعات البيئية  
والخطيط الانمائي ، وذلك بانقصاص  
التشريعات على ان يتضمن التخطيط  
الانمائي عنصر التقويم البيئي  
« شروعات . »

كما أكد على ضرورة مراجعة  
وتطوير التشريعات البيئية السارية  
على ضوء المعلومات الحديثة عن البيئة  
واعداد تشريعات جديدة لحماية الهواء  
والشواطئ ، والبيئة المصرية بصفة  
عامة من أي تلوث ، تتضمن تغليظ  
العقوبات وزيادة الفرامات المالية

والحقيقة أن معالجة قضايا البيئة  
بمفهوم متكامل في التشريع المصري  
قد اقتربت بتكوين هذا النظام المتكامل  
من الأجهزة الذي يحتل جهاز شؤون  
البيئة قمة ، بحيث يمكننا أن نرصد  
مجموعة كبيرة من التشريعات المهمة  
التي صدرت منذ ذلك الحين ، منها :  
• القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢  
بشأن حماية نهر النيل والمجاري  
المائية من التلوث والقرارات التنفيذية  
له الذي توج سلسلة من التشريعات  
صدرت منذ عام ١٩٤٦ ليعالج لأول  
مرة قضية تلوث نهر النيل والمجاري  
المائية وهو ما يدل على التنبه لخطر  
تلويث نهر النيل وضرورة حمايته أيا  
كان مصدر هذا التلوث .

• القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٣  
بشأن المحفيات الطبيعية وحظر القيام  
بأعمال أو تصرفات من شأنها تدمير ،  
أو اتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية  
أو الضرر بالحياة البرية أو البحرية  
أو النباتية بمنطقة المحفية .

لتناسب مع جسامته جريمة الاخلاع  
 بالنظام البيئي وتقويض سلامته .

\* \* \*

شأنها النهوض بالتعاون الدولي  
والاقليمي والثنائي في هذا المجال ،  
وطالب باتخاذ الاجراءات القانونية  
التي تحفظ للدولة حقها في  
التعويضات المناسبة عن الخسائر  
والاضرار التي تلحق بالبيئة البحرية  
المصرية .

والآن ما هي أنواع الحماية القانونية  
للبيئة في قرارات المنظمات البرلمانية  
الاقليمية والدولية :

١ - الحماية القانونية للبيئة في  
قرارات الاتحاد البرلماني العربي :  
وقد اولت البرلمانات العربية من خلال  
اتحادها اهتماما ملحوظا بشئون حماية  
البيئة الذي اصدر عدة قرارات  
سنوي ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ حول الطبيعة  
وحماية البيئة دعا فيه البلدان التي  
لم تصدر قوانين كافية لحماية  
الطبيعة ولمنع تلوث البيئة ان تبادر  
بإصدار القرارات وان تعمل على  
تطويرها وحسن تنفيذها بشكل  
يساعد على حماية البيئة الطبيعية من  
أي تلوث .

كما أصدر قرارا حول اسهام  
البرلمانات العربية في مجال حماية  
الطبيعة والبيئة في الوطن العربي  
طالب فيه بعقد ندوة تضم برلمانيين  
وقانونيين عرب في شئون البيئة  
لوضع اطار لقانون عربي موحد  
لصيانة البيئة تسترشد به المجالس  
التشريعية والحكومات العربية في  
صيانتها او تعديل قوانينها الخاصة

هذا بالإضافة الى اسهامات عديدة  
وايجابية حيث خصص جلسات مطولة  
لدراسة واستقصاء عدد من  
الموضوعات البيئية المهمة مثل  
موضوع القمامنة وكيفية التخلص منها  
او الاستفادة بها وطالب بتعديل  
التشريعات القائمة بما يخول وزارة  
الصحة واجهزتها سلطة تنفيذ القوانين  
الخاصة بالتخلص من القمامنة بطريقة  
صحية سليمة ، كما ناقش موضوع  
تلؤث الهواء وموضوع التلوث البحري  
وتلوث بحيرة المنزلة وتاثير ذلك على  
الاحياء المائية والمحافظات المطلة  
عليها .

وطالب بالاسراع بالتقدم  
بالت Shivayat اللازمة لحماية المدن  
والقرى تلوث الهواء ، والتلوث  
البحري وحماية البيئة البحرية .  
واوصى بوضع العقوبات الفعالة  
والرادعة لكل من يعرض مياهنا  
وسواحلنا لاخطر التلوث مع الاخذ  
بمبدأ تغريم المسبب في التلوث .

كما طالب بالانضمام للاتفاقيات  
الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية  
وشدد على ضرورة الاسراع بالانضمام  
إلى الاتفاقية الدولية بشأن الاستعداد  
والتصدي لحوادث التلوث البحري  
التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الذي  
عقد في نوفمبر ١٩٩٠ بلندن ، ومن

المتفقة مع ظروفها .

٢ - اتحاد البرلمانات الافريقية :  
تضمنت القرارات الصادرة عن اتحاد  
البرلمانات الافريقية كثيرا من  
الاقتراحات والتوصيات في مجال  
التنسيق بين السياسات البيئية  
للسودان الاعضاء ، وذلك مثل القرار  
 الصادر عن مؤتمر كوتونو لعام ١٩٨٦  
بشأن تنسيق سياسات الحكومات  
الافريقية في مجال مكافحة الجفاف  
والتصحر والجاعة في افريقيا .

٣ - الاتحاد البرلماني الدولي : وقد  
عقد الاتحاد البرلماني الدولي عدة  
مؤتمرات متخصصة بشأن البيئة  
وذلك سنة ١٩٨٧ ، وسنة ١٩٨٤ ،  
وسنة ١٩٨٧ ، واصدر عددا من  
القرارات الهامة لعل من ابرزها  
القرار الصادر عن مؤتمر روما عام  
١٩٨٧ بشأن حالة البيئة في العالم  
بعد عشر سنوات من مؤتمر الامم  
المتحدة ، المعنى بالبيئة البشرية  
المعقد في استكهولم ، والخطوات  
الواجب اتخاذها في مجال التشريع  
الوطني والدولي . كما سيناقش  
المؤتمر البرلماني الدولي القادم موضوع  
البيئة والتنمية كأحد موضوعين  
أساسيين على جدول أعماله .

\* \* \*

ولقد كانت مصر من اولى الدول  
التي نادت في المحافل الدولية بضرورة  
حماية البيئة ، وقد انضمت الى  
برنامج الامم المتحدة للبيئة منذ

انشاءه ، كما شارك بفعالية في انشطة  
وكالات واجهة الامم المتحدة الاخرى  
التي تعمل في مجال البيئة .

ومصر عضو في مجالس وزراء  
البيئة العرب والافارقة ودول حوض  
البحر المتوسط كما انها انضمت الى  
العديد من الاتفاques والمعاهدات  
الدولية المرتبطة بحماية الانسان  
والبيئة مثل اتفاقية حماية البحر  
المتوسط من التلوث (١٩٧٦) واتفاقية  
الامم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢)  
والاتفاقية الدولية للمحافظة على  
طبقة الاوزون (١٩٨٥) والاتفاقية  
الدولية الخاصة بالحيوانات والكائنات  
المعرضة للانقراض (١٩٨٥) وغير  
ذلك من الاتفاques .

كما استضافت مصر العديد من  
المؤتمرات والندوات البيئية التي كان  
من بينها ندوة التشريعات البيئية في  
يونيو ١٩٨٣ والتي هدفت الى التوعية  
بأهمية التشريعات البيئية لحماية  
المواطن المصري وايجاد سبيل لحصر  
التشريعات . وقامت مصر في يونيو  
١٩٩١ بالتوقيع على بروتوكول  
باستضافة مركز البيئة والتنمية  
للمنطقة العربية اوريا التابع للامم  
المتحدة .

ويستند الموقف المصري بالنسبة  
للتعاون الدولي في مجال الحماية  
القانونية للبيئة على عدد من الركائز  
لعل من أهمها :

• اولا : أن تحظى اية اتفاقية في

والقبول بالولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية .

\* \* \*

والخلاصة ، ان الاهتمام بموضوع حماية البيئة في مصر تزايد في السنوات الاخير على نحو نلمس اثره في موقف الاجهزة التنفيذية وفي اروقة البحث العلمي واجهزة الاعلام المختلفة . وفي تلك الجهود التشريعية التي سعت الى وضع الاطار القانوني لحماية البيئة والحد من مشكلات التلوث البيئي . الا ان كل هذه الجهود ستظل محدودة التأثير ما لم ينظر القضية البيئية كقضية قومية تتطلب تعبيئة شاملة لكل افراد المجتمع بفئاتهم المختلفة لواجهة المشاكل البيئية المتفاقمة ، تكفلها شريعات رادعة ومنفذة بالفعل ، ووعي بيئي متزايد ، ودعم لبرامج التربية البيئية على مختلف المستويات التعليمية بما فيها المستوى الجامعي ودور كفاء وفعال للاجهزة الوطنية المناطة بها مهام بيئية واخيرا الالتزام بخطبة بيئية لحسن استخدام جميع عناصر البيئة من ارض وماء وهواء .

مجال البيئة بالموافقة الدولية حتى تكون عالمية التطبيق على أساس من احترام الحقوق والالتزامات بين دول الجوار في النطاق الاقليمي ثم على المستوى العالمي وتسويقة المنازعات الخاصة بالتعويضات ، وتعويض الدول النامية عن الاضرار التي تسببها الدول الصناعية وفقا لاحكام المسئولية .

ثانيا : التأكيد على المسئولية المشتركة لحماية البيئة ، وأنه على الدول تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن بقدر ما تسببه من اضرار بالبيئة .

ثالثا : الحرص على الا تتضمن الاتفاques الدوليـة الخاصة بحماية البيئة في المجالات المختلفة اية مسؤوليات مالية على الدول النامية .

رابعا : توفير وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية في حالة الاخالـل بالالتزامـات الدوليـة للحفاظ على البيئة العالمية وذلك من خلال قواعد التحكيم الدولي خاصة تلك التي اصدرتها لجنة القانون التجاري الدولي خاصة في مجال التعويضات

## وجهة نظر

### **حقوق الانسان**

**والنظام العالمي الجديد<sup>(١)</sup>**

بقلم : د. منى مكرم عبيد  
عضو مجلس الشعب المصري

وتوارد تجارب أخرى في العالم أن التنمية بدون ديمقراطية حقيقة وبدون ضمان الحق الأدنى من حقوق الإنسان يكون مصيرها إلى الفشل .  
لقد أصبحت حقوق الإنسان منذ انتهاء الحرب الباردة واحتياج موجة الديمقراطية لمعلم بلدان العالم شرقاً وغرباً مواضعاً اهتمام عالمي غير مسبوق على المستويات الشعبية والرسمية .  
ويمكن القول أن الجديد في قضية حقوق الإنسان هو الاعتقاد بأن مسؤولية الدفاع عن هذه الحقوق في أي مكان في العالم إنما هي مسؤولية دولية مشتركة .

قضية حقوق الإنسان بالنسبة لنا كمصريين ليست مجرد موجة عالمية تدفعنا إلى الانضمام إلى الركب العالمي ، لكنها تعنينا بصرف النظر عن هذا التيار الكاسح الذي لم يعد من السهل الوقوف أمامه . أن حقوق الإنسان تعد من صميم القيم في منطقة كانت مهبط الأديان السماوية التي تحض على احترام كرامة الإنسان بوصفه أفضل مخلوقات الله المفضل حتى على الملائكة .

وقد جربنا أن يساق الناس بالعصا إلى ما يوهمهم أنه نعيمهم الابدي فضلوا الجحيم على هذا النعيم ..

<sup>(١)</sup> عن مجلة « مجلس الشعب » المصرية - العدد الثاني .

الانسان توسعاً افقياً مستمراً في السنوات الاخيرة من حيث التجديدات الفكرية والتشريعية وخاصة في النص على حقوق الجماعات التي تعرضت لظلم او اهمال تاريخي طويل مثل المرأة ، والاقليات ، والمسنين ، والمعاقين وسكان المناطق النائية وغيرها .. وشهد نفس المبدأ توسيعاً راسياً في نوعية هذه الحقوق ، حيث لم تعد مقصورة على تلك التي وردت في الاعلان العالمي عام ١٩٤٨ والتي انصبت على الحقوق المدنية والسياسية فقط ، وإنما تجاوزت ذلك الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، مثل حق الحياة ، والتعليم ، والعمل والصحة والسكن والحصول على اجر عادل وحق المعرفة والحق في بيئة نظيفة .

والواقع أن ضمان هذه الحقوق واحترامها يصبح في حد ذاته مؤشراً للتنمية والديمقراطية والعدالة اي يصبح مؤشراً للتقدم الانساني .

ان هذه الملاحظات تقللنا الى الاهتمام المتزايد اليوم بهذه القضية من جانب السلطة التشريعية اي ان مجلس اتحاد البرلمان الدولي في الدورة ١٤٥ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٩ والذي انعقد في لندن اتخذ قرار حازماً بالاعلان الدولي لحقوق الانسان ، وتقديم بدعوة جميع اعضاء البرلمان من الدول الممثلة في الاتحاد الى اتخاذ مواقف داعية لحقوق

ولقد ثبت أن الحكومات لا تستطيع القيام منفردة بهذه المسؤلية بسبب المصالح الخاصة المتعاضدة بين الدول، ومن هنا تصبح مهمة الرأي العام المستثير والمنظم في المقام الاول السيد في حركات قومية ودولية . لقد تزايد الاهتمام بهذه القضية كشأن انساني عالمي وليس كشأن وطني محلي فقط .. وذلك يعني تجاوز فكرة السيادة التقليدية لكل دولة على حدة ، بعد أن أصبحت هناك رقابة شعبية وحكومية عالمية في هذا الصدد ممثلة في لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ولجان الرقابة الاقليمية مثل رقابة الشرق الأوسط Middle East Watch ورقابة أفريقيا Africa Watch ورقابة أمريكا اللاتينية Latin America Watch

ولقد استحدثت الجماعة الاوروبية محكمة اقليمية لحقوق الانسان تتيح للمواطن ان يقاضي دولته اذا انتهكت حقوقه ولم يتمكن من التقاضي أمام المحاكم الوطنية في هذه الدولة .

وتنوع السياسة الخارجية للدول الغربية في استخدامها او في السعي الى ترقية اوضاع حقوق الانسان ما بين وسائل الضغط الادبي غير العلنية الى الالتزام باحترامها كشرط للقبول في بعض المنظمات الاقليمية او كشرط الحصول على المساعدات التنموية .

وفي الواقع شهد مبدأ عالمية حقوق

والمسؤولين التنفيذيين على حد سواء، وذلك بحكم ما يمكن أن تتطوّر عليه مثل هذه الخطوة من اعلاء قيمة حقوق الانسان المصري ، واعلاء القائمين على حمايتها من نواب الشعب وممثليه والذين يتمتعون من خلال هذه الصفة بالحصانة البرلمانية وثقة واحترام افراد الشعب في آن واحد .

إن هذه الخطوة في الواقع سوف تمثل امتداداً لدور مصر في ارساء مبادئ حقوق الانسان ، على المستوى العالمي .. كما أشار الرئيس حسني مبارك عقب تسلمه جائزة فرنسا الدولية المسمى بـ « جائزة لويس ميشيل » باعتباره الشخصية الدولية المتميزة لعام ١٩٩٠ تقديراً لجهوده في مجالات الديمقراطية والحوار وحقوق الانسان ، وسوف تمثل أيضاً تأكيداً لما اعلنه سعادته من أن رحلة اقرار حقوق الانسان تعتبر دائماً بثابة الرحلة المضمونة المحققة للامن والسلام .

الانسان ، وتأسيس لجان برلمانية لتطوير وحماية حقوق الانسان ومن هنا تكون الواجبات الرئيسية لتلك المجموعات العمل على الافراج عن المسجونين في قضايا الرأي مع توفير المحاكمات العادلة للمسجونين السياسيين والعمل على القضاء على عمليات التعذيب . وعن طريق القرارات الخاصة بحقوق الانسان ، فان في استطاعة البرلمانيين القيام بالضغط على الحكومات فيما يتعلق بالاساءة الى حقوق الانسان كما يمكنهم أيضاً من الضغط على حكوماتهم لتشجيع العمل الدائب من أجل ضحايا التعذيب عن طريق هيئاتهم التمثيلية . وقد جرت الوافقة على هذه التوصية بأغلبية ٨٦ ضد ٦ صوات وغياب ٢١ صوتاً ، وكانت مصر بين المواقفين .

وتعتبر فكرة انشاء لجنة لحقوق الانسان في مجلس الشعب المصري بمثابة مظهر بالغ الاهمية والدلالة على وجود اهتمام وقناعة حقيقيين بهذه القضية لدى نواب الشعب